

مكتب «نوسس الحرة»

يقدم



تونس

بـ

الاتجاهات

بين

طبع

دار الكتب العربي بصير

محمد بن علي المساوي

مكتب «تونس الحرة»

يقدم

تونس بين الاتجاهات

طبع
دار الكتاب العربي بصرة
محمد بن المذاوي

الإهداء

إلى أرواح شهداء الكفاح التونسي من أجل الحرية
والاستقلال الذين صنعوا تراب الوطن بدمائهم الزكية .

وإلى الذين تتضاعد أناثهم وهم يذبحون في السجون
والمعتقلات .

وإلى اليتامى والأيامى الذين فقدوا عائليهم في هذا
الكفاح المقدس من أجل إنقاذ الوطن .

وإلى الذين جادوا بحياتهم للوطن ولم يعرف الناس غنهم
 شيئاً ، أو لم يقدروا تضحياتهم وإخلاصهم حق قدرها لصولة
الباطل على الحق .

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع مع تقديرى
وعطفى وإخلاصى .

تونس در صونه



بورقيبة
مؤسس و مدیر مكتب تونس الحرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُهَاجَرَةٌ

إن مكتب تونس الحرة الذي يقدم اليوم للشرق العربي وللعالم الإسلامي ولكل من بهمه الاطلاع على قضية أمة تخوض معركة الحرية للحصول على الخلاص هذه المجموعة من الوثائق التي تصور المغرب الإسلامي على حقيقته وتوضح قضاياه و مختلف وجهات النظر فيها ليكون الناس على يقنة وليحكموا حكما صادقا على الأشخاص والنظم والآتجاهات السياسية التي تسير فيها تلك القضايا و موقف كل منها إزاء الخطط الاستعمارية التي يضعها الفرنسيون للقضاء على ذاتية الأمة و يميزاتها ليسلب ابتلاءها وإدماجها في الوحدة الفرنسية ولتصبح جزءاً من فرنسا يطلقون عليه اليوم وقد توهوا أنه تم وحصل « فرنسا ما وراء البحار » .

فهذا المغرب الإسلامي الذي يمتد من حدود مصر الغربية إلى شواطئ المحيط الأطلسيكي والذي يسكنه أكثر من ثلاثة مليون من العرب المسلمين هو المنطقة التي رأى فيها فرنسا جهودها الاستعمارية لتفريقها من جسم الشرق والعروبة والإسلام وتضمينها إلى أوروبا ف تكون بذلك المرحلة الثانية بعد التي كوتها إسبانيا في الأندلس . هذه المنطقة هي اليوم موطن الصراع العنيف وميدان النزاع بين أوروبا والإسلام . ويجب أن تكفاً قوتاً الكفاح . ففرنسا ومن ورائها أوروبا كلها وأمريكا تدعم كفاحها من أجل تحقيق غايتها في القضاء على هذا الجزء من العالم

الإسلامي . و مسلمو المغرب يتلمسون العون وتأييد من إخوانهم في الشرق ليقولوا بهذه الناحية من عالم المعروبة والإسلام كما هي وكما خلقها الله .

وإن وضعيه « مكتب تونس الحرة » الذي كان منذ نشأته ولا يزال محمد الله مستقلاً بعيداً عن الانقياد للإهواء الحزبية والتأثيرات الشخصية هي التي تحوله عرض القضايا والاتجاهات التي تسير فيها وتأثيرات الشخصيات والحزبيات عليها وما أكسبها ذلك من فساد أو صلاح ومن إخفاق ونجاح استناداً على وثائق ثابتة وحجج دامغة ومثل من الواقع لا تقبل التأويل . فـكما أن قضية المغرب قد أخرجت من نطاق المحن الضيق الذي تصارع فيه عن وفرنسا وجهها لوجه إلى الميدان الدولي الفسيح الذي شترك معنا فيه الدول بمنظوماتها في نظر هذا الخلاف الذي احتمم بينما وبين فرنسا . كذلك تخرج قضية المغرب من كونها خاصة الشخصيات وأحزاب معينة في الداخل إلى ميدان أفسح هو ميدان هذا الشرق الذي تطلب تأييده وتلمس إعاته . فقد لزم أن ينظر معنا قضائيانا وأن يدللي برأيه فيها الذي يقيم عليه دعائيم تأييده وإعاته لنا . وعن بدائع هذا يريد أن نضع أمامه قضية المغرب على حقيقتها وكما هي لا كما يريد لها المحتكرون للسياسة المغربية والذين يريدون منها قبل كل شيء تدريم تفاصيلهم الشخصي وأنانائهم الحزبية فلا يطلعون الشرق من قضية المغرب إلا على وجهة نظرهم ولا يتركونه يردد إلا آقوالهم وتصريحاتهم ولا يفسحون له المجال لينظر القضية كاملة بل يضططون عليه ليرى ناحية واحدة منها هي ناحيتهم . فيكون بطبيعة الحال حكمه وتأييده ناقصاً غير كامل وأخرج لا يمكن به من الإدلاء برأى مسديد . وهذا ما رأيناه بارزاً في الفترة الواقعة بين جمع الجامعة العربية لقضايا المغرب في ملف واحد ومحاولتها تقدِّمها لجنة الأمم كقضية واحدة وبين الفترة التي انسليخ

فها حزب تونسي هو حزب الدستور الجديد الذي يترأسه — الأستاذ الحبيب بورقيبة عن تلك الخطة واتجاهها معاً كـماً لها بأن رضي أن يعرض عن الجامعة العربية وسياساتها وما تهدف إليه وأن يخرج القضية التونسية من وحدة قضايا المغرب وبجعلها قضية مستقلة يتوجه في حلها إلى التفاهم مع الفرنسيين رأساً والتفاوض معهم في قبول سياسة المراحل بدلاً من سياسة الاستقلال الناجز التام . وهذا تجاوباً منه لما تهدف إليه السياسة الاستعمارية الفرنسية وتحويل أنظار التونسيين عن الشرق إلى الغرب وإرجاع قضيتهم إلى النطاق المحلي الضيق تحقيقاً لرغبة المستعمرتين الفرنسيتين اللتين يقولون إن الخلاف بين تونس وفرنسا هو خلاف محلي وخاصة لا ينبغي لأحد التدخل فيه باعتباره من شؤون فرنسا الداخلية .

ففي هذه الفترة لم يكن الشرق يسع ولا يرى في القضية التونسية إلا وجهة نظر واحدة تـمـالـات كل العناصر على جعلها هي السائدة في الميدان . ذلك لأن الشروع الذي تحمله وهو التفاهم بين التونسيين الفرنسيين — قبول إصلاحات بدلاً من الاستقلال التام — جعل الاستقلال الدائني معبقاء الاحتلال الفرنسي في تونس طبعاً هو المـدـفـ بدلاً من الاستقلال التام الذي يـصـحـ الجـلـاء . هذا الشروع هو في الحقيقة «مشروع أنجلوأمريكي» دسته دول الجبهة الـديـقـراـطـيةـ لـتـرضـىـ بهـ الطـرـفـينـ تـكـنـ فـرـنـسـاـ مـنـ بـقاءـ اـحتـلـاـتمـاـ فيـ توـنـسـ وـتـسـعـرـضـ التـوـنـسـيـنـ بـاصـلاحـاتـ وـتـعـلـقـ آـمـاـلـهـمـ بـماـ تـسـمـيـهـ «ـالـمـراـحلـ» . فـكـنـاـ شـاهـدـ فيـ هـذـهـ الفـرـقـةـ أـمـرـاـ مـضـحـكاـ مـبـكـياـ وـهـوـ أـنـ كـلـ الـذـيـنـ تـقـدـمـواـ لـلـدـفـاعـ عـنـ قـضـيـةـ توـنـسـ لـهـىـ هـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـعـدـةـ وـمـنـظـمـاتـهاـ وـحقـ جـامـعـةـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ كـانـتـ تـقـدـمـ بـهـذـهـ الـشـرـوعـ —ـ مـفـاـوـضـاتـ اـنـجـبـقـ الـاسـتـقـلـالـ الـدـائـنـيـ —ـ عـلـىـ مـراـحلـ

ولا يوجد من تقدم بمشروع الاستقلال التام مع حفظ مصالح الجانبيين بمعاهدات متعددة حرة . هذا المشروع الذي يعبر عن فكره الأمة التونسية وينتافق مع ميثاق هيئة الأمم وحق الشعوب في تقرير مصيرها . ولكنه لم يجد تأييداً لأنّه لا يحقق رغبات الاستعمار القديم ولا الاستعمار الحديث وبقى في طي المجهول لا يُعرفه إلا القليلون لأن الدعاية المعارضه دفنته وأهالت عليه التراب .

وقد سارت فكرة الاصلاحات والتفاوضات والاستقلال الذي ووراثتها هذا الضجيج من مواكب الدعاية المختلفة الأهداف والأغراض وسرت أمام الشعوب والحكومات في أوطانهم وفي منظمة الأمم وفروعها وفي الصحافة العالمية . ولكنها اصطدمت بتجدد العقلية الفرنسية فلم ترض فرنسا حتى بذلك القليل النافذ الذي أوعز به إليها أصدقاؤها من الإنجليز والأمريكان لسكي تسوى به مشاكلها العقدية في تونس وببلاد شمال أفريقيا . الخطوط الأولية للحرب المقبلة التي أقل ما يجب أن تكون عليه هو المدورة والاطمئنان . فرفضت فرنسا قبول كل العروض وبالرغم من الجلسة التي وقع الخوض فيها بمنظمة الأمم في قضيق تونس ومراكش . وأعرضت حتى عن المشروع البرازيلي النافذ الهزيل . وعند هذا الحد وقفت القضية .

وأقد اتضاع من جلسات هيئة الأمم موقف كل دولة من قضية تونس والمغرب واتضح موقف أمريكا بالخصوص التي تسيطر على هذه الهيئة وموقف فرنسا لم يتغير بالرغم من اشتعال نار الثورة في تونس وتکاثر الضحايا بتأثير عمليات الإرهاب التي يقوم بها الجيش الفرنسي وعمليات المدنيين من الفرنسيين . وبالرغم من وقوع حوادث تنذر بالخطر على الأمن في

المغرب الأقصى فإن فرنسا مصرة على حل مشاكلها بالحديد والنار .
فهل تستمر تونس تحت هذه الموجة الطاغية من الفتك بأموال
التونسيين وأرواحهم وتعذيب المعتقلين منهم تعذيباً وحشياً دون أن
يتلقى المذكورون إعانة والمعتقلون تخفيقاً مما يلقوه والمناضلون ما يرفع
معنويتهم على الدفاع عن أنفسهم وأموالهم وحرماتهم التي كانت منذ أكثر
من سنة ولا زالت عرضة لحركة القمع الفرنسي .

هل تبقى تونس على هذه الحال بعد أن تقرر من مصيرها في منظمة
الأمم ما تقرر وبعد أن تغير موقف جلالة الملك عاماً كاملاً إزاء الضغط
الفرنسي ثم أخذته تزايد الضغط وخدلان منظمة الأمم لقضية بلاده .
وموقف الشرق منها .

هل تبقى تونس تسير في نفس الخطأ وتسير قضيتها على نفس المنهج
تنظر اجتماعات منظمة الأمم وفروعها ونستجدى أصوات الدول التي
تسير في فلك أمريكا ولا يمكن أن تتحطى مركز الجاذبية فيها قيداً ملة .
لقد كان كل صوت يدفع ليلى أصوات كاشفة من ناحية أخرى على
الموضوع يسمى خلافاً وافساداً وتعطيلاً لسير الحركة .

أما اليوم ونحن على مفترق الطرق وفي شبهة راحة لاستئناف السير
وجب أن نلقي بآراءنا إلى الآراء الأخرى فيما تعالج به قضيتنا على تحارب
الماضي وأن نخرج بها من هذا الضيق الخانق وأن نجعلها قضية عامة
كسائرقضايا لكل مواطن أن يدللي برأيه فيها ولكل عربي ومسلم
وشرقي يرى فيها مشكلة من مشاكله وقضية من قضاياه .
ونسأل الله الإخلاص فيما نعمل والهدى والتوفيق .

الوضع السياسي في بلاد المغرب

إن أول احتلال من طرف أوروبا بلاد المغرب بعد المهمجات التوالية التي قام بها على سواحله الأسبان وغير الأسبان هو احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ إذ وضعت بذلك نقطة الارتكاز التي تريده أن تفرع منها ذات الحين وذات الشمال . فتكتسح مملكة تونس وسلطنة المغرب . وفعلاً فقد رأيناها بعد أن استقرت في الجزائر إمبراطورية طاحنة بينها وبين الجزائريين وبعد أن أجرت هناك تجارب استعمارية متعددة التفت إلى تونس ففرضت حمايتها عليها سنة ١٨٨١ وبعد أن استقر لها الأمر في هذه المملكة التفت إلى سلطنة المغرب ففرضت على حمايتها أيضاً سنة ١٩١٣ . وكانت إذ ذاك إيطاليا قد احتلت الجزء الشرقي من المغرب الإسلامي وهو ليبيا سنة ١٩١١ وبذلك أصبحت هذا المغرب مقسماً بين الأختين اللاتينيين — فرنسا وإيطاليا — بينما تحكم الأخت اللاتينية الثالثة وهي أسبانيا بذلك القطعة الصغيرة من المغرب الأقصى وهي الريف .

ومعلوم أن المقاومة المسلحة من شعوب المغرب الإسلامي ضد العتدين من دول أوروبا اللاتينية فقد بقيت فترات طويلة وتكررت بعد الخود إلا أن تلك الشعوب التي أصبحت عاجزة عن موصلة المقاومة المسلحة وإشعال الثورات بين الحين والحين رأت أنه يجب أن يقوم بكفاح سياسي كلما انهار الكفاح العسكري للحد من سلطة المحتلين الطاغية الباغية والإبقاء على هيكل المغرب كما هو عربي إسلامي لا تشوهه شائبة ، فظهرت على المسرح حركات سياسية في كل من تونس والجزائر ومراكش ولبيبا وإذا نظر إلى حركة تونس السياسية بالخصوص رأيناها تندى إلى ما قبل الاحتلال حيث كانت ترمي إلى تقييد النفوذ الملكي في تونس بدستور

تصبح به الأمة هي مصدر السلطة وذلك لما رأى التونسيون إذ ذاك من محاولة فرنسا إغراء ملك تونس بالانفصال عن الدولة العثمانية واستقلاله بالملوكة عام الاستقلال . ولما يؤدي إليه هذا الانفصال من الضعف الذي يغري فرنسا المجاورة لتونس على حدود الجزائر بابتلاع تونس أيضاً بعد الجزائر وضمنها إلى ممتلكاتها فكانت الحركة الوطنية تتجلّى في مقاومة هذا الانفصال وإبقاء تونس تابعة للسيادة العثمانية وإقامة نظام دستوري يمكن الأمة من حراسة البلاد وحفظها من الدسائس التي تحاول لها في في الظلام لإيقاعها في شبّاك الاستعمار .

وبعد أن تم الاحتلال الفرنسي للبلاد أصبحت هذه الحركة الوطنية تمثل في مقاومة الاحتلال الفرنسي وإيقاف نفوذ الاستعمار عند الحد الذي وضعه المعاهدات ، فالاستعماريون الفرنسيون لم يحترموا توقيعاتهم ولم يقفوا عند نصوص المعاهدات التي كتبوها بأنفسهم وفرضوها على الحكومة التونسية فرضاً . بل أخوازوها وساروا حيثياً إلى ابتلاع الذاتية التونسية ومظاهر الحكومة الشرعية للبلاد .

وبذلك نفهم أن الحركة الوطنية كان هدفها الأول والوحيد صيانة الأمة أولاً واسترجاع استقلالها الذي كان لها قبل الاحتلال الفرنسي . ثانياً : فهي لم ترض بالاحتلال ولم تقره .

ولقد تغلبت هذه الحركة الوطنية في أطوار مختلفة اصطدمت فيها بقوى الاستعمار الطاغية مراراً إلا أنها انتظمت في حزب سياسي على الطرق الحديثة إثر الحرب العالمية الأولى ١٩١٩ إذ قام الزعيم الكبير المرحوم عبد العزيز الثعالبي مع جماعة من رفقاءه بتأسيس «الحزب الحر الدستوري التونسي » الذي يطالب بتحرير تونس وحق إدارتها شتونها بنفسها طبقاً

البعادى، الذى أعلنها إذا كان الرئيس (ويلسون) وبعد صراع عنيف بين هذا الحزب والسلط الاستعمارية الفرنسية كونت له خصومات فى الداخل قام بها بعض التونسيين فى شكل أحزاب معتدلة تعرض الرضى بقبول اصلاحات بسيطة مع بقاء الاحتلال وترى الحزب الدستورى بالطرف واحدات الميجان . وبذلك نقلت فرنسا الخصومة الواقعة بينها وبين الوطنين إلى خصومة بين الوطنين أنفسهم محارب من أجلها بعضهم بعضا كاخصومة الق شبت أولا بين الدستوريين والاصلاحين . وهكذا استمر هذا الحزب الوطنى يلاقى الخصومة بعد الأخرى من مواطنه الذين يشيدون الاستعمار في وجهه حق يكفى كفاحه ومقاومته .

وفي سنة ١٩٣٢ قامت خصومة فى وسط الحزب المذكور وبين أعضائه القدامى والجددين تسبب عنها انفصال ثلة من الشبان الذين آتوا دراستهم فى فرنسا ورجعوا إلى تونس فانخرطوا فى سلك الحزب الدستورى ليعملوا مع شيوخ الوطنية الأقدمين . وبدون أن نخوض فى الجزئيات والتفاصيل التى تسببت فى هذا الانقسام والشقاق يمكننا أن نقول إن اختلاف الثقافة والتكون الروحى والاتجاه كان له الأثر الأكبر فى حركة الشقاق كما سيبدو فيما بعد .

إن الخصومة التى شبت بين القدامى والجددين إثر هذا الانفصال كانت أكابر خصومة شبت بين الوطنين وأعمقها أثراً فى انحلال القوة الوطنية القائمة بمحاباة المستعمرين إذ لم يرقى الخلاف فى الناحية الفكرية بل تجاوزها إلى خصومة عميقه بين أتباع الطرفين (الحزب القديم - والحزب الجديد) فى البوادي والمدن والقرى كثيراً ما تبودل فيها إطلاق الرصاص وكان لها ضحايا .

ولقد بذلت محاولات عديدة لتوحيد الصفوف وإزالة الخصومة فكانت تتجمع إلى أمد قصير ثم تعود كما بدأت من قبل أو أشد عنفاً لأن الاستعمار كان يغذيها وكان يريد بقاءها ليستريح وليفي في تنفيذ برامجه وتحقيق أهدافه سرعاً كالبرق في ظل غفلة المواطنين وإسرافهم في الخصومة فيما بينهم ومن المؤسف أنه في تونس كما فيسائر بلاد الشرق كانت تفاصيل الأنانية الشخصية والأنانية الحزبية دائماً دون توحيد الصفوف وجمع الكلمة لخايم المستعمر والمضى صفا واحداً في الكفاح لإنقاذ مهمة تحرير البلاد . فمن سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٢ كان في تونس حزباً واحداً هو الحزب الحر الدستوري التونسي ولم يقدر لغيره البقاء لأن الأحزاب التي ظهرت معلنـة الخصومة على ذلك الحزب رافعة رايتها لم يقدر لها البقاء لأنها كانت تدعو إلى المزيـدة وتعتمـد على مبادـيـه وخطط هـزـيلة لا يـبلـى إـلـيـها الشـعبـ ولا يـعـتـقـدـهاـ النـاسـ خـصـوـصـاـ وـهـمـ يـعـتـقـدـونـ أـنـهـاـ مـنـ صـنـعـ المـسـتـعـمرـ وـتـدـيرـهـ لـإـيجـادـ الخـصـومـةـ وـإـحـدـاثـ الشـفـاقـ . ومن سنة ١٩٣٢ إلى يومـناـ هذا أـمـبـعـ فيـ الـبـلـادـ حـزـبـانـ أـوـ شـفـانـ حـزـبـ واحدـ الحـزـبـ الحرـ الدـسـتـورـيـ وـالـحـزـبـ الحرـ الدـسـتـورـيـ الجـدـيدـ الـذـيـ انـفـصـلـ عـنـهـ . فالـحـزـبـ الحرـ الدـسـتـورـيـ الـذـيـ يـتـمـ يـعـتـقـدـ بـهـ بـرـجـيـلـ بـهـجـيـلـ تـرـجـيـلـ وـأـعـلـنـهـ زـعـيمـهـ الـرـحـومـ عبدـ العـزـيزـ التـعـالـيـ فـيـ كـتـابـهـ الـذـيـ أـصـدـرـهـ عـنـ الـاستـعـمـارـ الـفـرـنـسـيـ فـيـ تـونـسـ عـامـ ١٩١٩ـ «ـ تـونـسـ الشـهـيـدـةـ »ـ (١)ـ ثـمـ أـعـادـ إـعـلـانـهـ مـؤـمـرـ هـذـاـ الحـزـبـ فـيـ سـنـةـ ١٩٢٥ـ بـقـرـهـ بـهـجـيـلـ - تـونـسـ - ثـمـ وـضـحـتـ وـحدـدتـ وـوـافـقـتـ عـلـيـهاـ كـافـةـ الـهـيـنـاتـ الـتـونـسـيـةـ وـحـقـ الـحـزـبـ الجـدـيدـ نـفـسـهـ فـيـ الـمـؤـمـرـ الـوـطـنـيـ الـعـامـ الـمـنـعـدـ فـيـ ٢٧ـ رـمـضـانـ سـنـةـ ١٩٤٦ـ - رـاجـعـ قـسـمـ الـوـنـائـقـ (٢)ـ

(١) طـبعـ كـتـابـ «ـ تـونـسـ الشـهـيـدـةـ »ـ بـالـفـرـنـسـيـةـ .

(٢) وـثـيقـةـ الـمـؤـمـرـ الـوـطـنـيـ .

وأما حزب الدستور الجديد فقد بقيت أهدافه غامضة غير صريحة ولا محددة فهو عندما يخطب في الجماعات التي يدعوها للانضمام إليه وعندما يخطب في أتباعه يستعمل النطرف في اللهجة والشدة في التعبير . أما عندما يكتب في صحافته أو يدلّي بتصرّفات لصحف أجنبية أو يتحادث إلى شخصيات رسمية فتجدها اعتدالاً تاماً والرصانة والأعراب عن الميل الحسنة والنوايا الطيبة نحو الدين يطالهم بتحسين حالة السياسة الفرنسية نحو التونسيين . ولم تحدد أهدافه بصورة واضحة ولم تبرز سياساته في الحدود التي اخططها لنفسه إلا في الفترة الأخيرة حيث شرع في محاولة حل المشكلة التونسية بالتفاوض رأساً بيته وبين الفرنسيين دون تدخل عنصر ثالث » (يقصد الجامعة العربية ومنظمة الأمم) . وتتلخص سياسة حزب الدستور الجديد التي أعلنتها صريحة واضحة في الفترة الأخيرة في هذه التصريحات الرسمية الصادرة عنه « نحن على استعداد لتلبية دعوة الخصم إذا ظهر عليه ما يدل على أنه يتوجه أتجاهها حقيقياً نزها ويقصد بذلك خالصة شريفة إرجاع سيادة البلاد لأهلها وحيثنة توفر للجانبين شروط التعاون الصادق الشمر لحفظ حقوق ومصالح الطرفين وفي مواقفنا السابقة أكبر شاهد على ما تقول » — عن جريدة الزهرة التونسية — ١٢ أكتوبر ١٩٤٩ — لقد قلنا المرار العديدة ونعيد أننا نود إيجاد حل لقضية التونسية بين طرفين لا مصلحة لأحدهما في إدخال طرف ثالث — الزهرة ٢٥ سبتمبر ١٩٤٩ — ثم صرّح بورقيبة في خطاب له نشر بعدد ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ ما نصه « لاندیع سراً من الأسرار حين تقول وتنوّك بأننا نميل إلى طريق التفاهم والتفاوض مع الفرنسيين للوصول إلى حل يرضي العدالة والحق . كما صرّح لأحد الصحف البريسية بتصرّف نشرته جريدة الزهرة بعدد

أول أكتوبر ١٩٤٩ جاء فيه يحب انجاز اصلاحات أصلية وأكيدة بالبلاد التونسية يقع فيها الاعتراف بوضوح بالسيادة التونسية وإدارة البلاد من طرف التونسيين وينحصر وجود فرنسا في مهمة الرقابة والإرشاد « ومعنى هذا الإقرار بإيقام الاحتلال » ونشرت جريدة الحرية المسان الرسمى لحزب الدستور الجديد بعدد ٢٧ نوفمبر ١٩٤٩ مانصه « فهل من المستحيل أن توجد بالقطار التونسي مثلا بدأية اتفاق جديد و دائم . ما الذى يطلبه التونسيون أن يأخذوا بأيديهم زمام أمورهم وأن يبنوا بأنفسهم مستقبلهم . وما الذى يهم فرنسا من ذلك أن تحفظ مصالحها التي يمكن أن تكون اقتصادية أو استراتيجية أو ثقافية أو أن تكون كل هذه جميعاً وهل ثمة تناقض كبير بين الوففين . ليس ثمة من تناقض . وعلى فرض أن مشاكل قد عدلت وتحسن على استعداد كما يقول التونسيون للبحث عن إيجاد أحسن اتفاق يحفظ حقوقنا من جهة ويجعل فرنسا من جهة أخرى في مأمن من كل تخوف . وقد تظهر المشاكل في أثناء التفاوض أقل صلابة فإذا وجد من الطرف التونسي من يسوء أن يحدث تغيير في النظام الموجود لأنه استفاد منه مصالح خاصة ويعارض كل تطور . فالوطنيون يأخذون على عاتقهم ارجاعه للصواب » وقال وتحسن نرى أن هاته الاصلاحات المتأكدة من شأنها أن تتم مع انتقالنا سوف تعزز وتشيد من روح التعاون الفرنسي التونسي الذى يعتبر في نظرنا ضرورة جغرافية ذلك لأننا بلد ضعيف من الوجهة العسكرية وضعيف جداً يد أنه قوى وقوى جداً من الوجهة الاستراتيجية بحيث لا يمكننا والحاللة هاته الاستفادة عن إعانة دولة كبيرة نريد أن تكون فرنسا .

وفي شهر ابريل ١٩٥٠ تقدم الأستاذ أبو رقيقة إلى الحكومة الفرنسية في باريس بمشروع الإصلاحات التي يطالب بها والي حصرها في سبع نقاط مؤملاً استناداً على تنازله أن تستجيب السلطات الفرنسية لرغباته وأن تفتح معه مفاوضات ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك العرض قائلة إنها لا تتفاوض إلا مع ملك البلاد الذي هو صاحب الشأن في هذا الأمر . ويستخلص من كل ما تقدم أن حزب الدستور الجديد سار أولاً في ما اتفقت عليه الم هيئات الوطنية كلها من مقاطعة فرنسا وعدم التفاوض معها وذلك أثر خلعها لملك الشهيد محمد المنصف واعتقاله إياه في أحد المناطق الفرنسية إلى أن مات وأن لا يستجيبوا لدعوة ما تصدر من فرنسا للتفاهم من أجل حل المشكل التونسي الفرنسى إلا بعد أن تطلب فرنسا ذلك رسمياً في رسالة تعرف فيها بأن المفاوضات التي تدعو إليها إنما تقوم على أساس استقلال تونس التام ورجوع السلطة فيها إلى أنهاها .

ثانياً : أن الم هيئات التونسية قد قررت أن تتولى الجامعة العربية الدفاع عن قضية تونس ضمن القضايا العربية لدى منظمة الأمم . وأن القضية التونسية يجب أن تبحث في وسط دولي لأنها قضية استعمارية وقع تنظيمها وتنفيذها طبق مقررات مؤتمرات دولية . فلا ينبغي أن تخل بين فرنسا وتونس وحدتها نظراً لما تقدم ولعدم وجود التعامل والتكافؤ بين فرنسا وتونس إذا ما تقرر أن يحل المشكل بمقاييس ثنائية تقع بينهما . ثم أن المؤتمر الوطني العام الذي شارك فيه حزب الدستور الجديد قد قرر سقوط الحماية ورجوع البلاد إلى حالها الطبيعية وهي حالة الاستقلال إلا أنه نظراً لعدم اتخاذ هذا الحزب خطوة قارة وسياسة منسقة طويلة المدى بل كان يسير دائماً في سياسة ارتجالية توضع بالبيوم وبالساعة وبذلك تفضي ثلاثة الاتفاقيات واحدة واحدة فأعرض أولاً عن الجامعة العربية وطلب

بحمل القضية التونسية بمحاجات ثنائية بينه وبين فرنسا دون تدخل عنصر ثالث ثم عمد إلى مفاوضة الفرنسيين بطلب منه . مفاوضة غير محددة الأهداف ثم اشترك في الحكم وتعاون مع سلط الاحتلال دون أن يكون لديه برنامج أو مشروع ثم رضى بإجراء إصلاحات مع بقاء الاحتلال . وربما كان يطمع من وراء كل ذلك إلى استجابة رغباته المتواضعة حتى يتمكن منأخذ نصيب ولو ضئيل في حكم البلاد . ولكن الفرنسيين الذين عرفوا بتجدد عقليتهم السياسية قد رفضوا كل ما عرض عليهم وأخفقت التجربة التي أراد أن يقوم بها الحزب الدستوري الجديد فنثأرت من ذلك هذه الحوادث الدامية التي تتخطى فيها تونس منذ أكثر من سنة .

وحرصاً منها على أن لا تبقى السياسة التونسية محكمة لفريقي واحد من الناس وألا تبقى السياسة المغربية محكمة لحلف ثلاثة من الأحزاب^(١) المغربية يجري فيها تجارة وينتقل من إخفاق إلى إخفاق والأمة تضيع الوقت وتدفع الثمن والقيادة لا شأن لها إلا إبراز شخصيتها وتأمين بقاء الجماعات التي تحبها وتندم مواقفها . فإننا نريد في هذه الفترة التي وقفت عنها تونس وقضية المغرب أن تبحث الوضع والاتجاه على ضوء الأحداث من جديد وأن تقرر الحطة التي يجب أن تسير فيها القضية ، والوضع الصحيح الذي يجب أن توحد عليه جهود الأحزاب الاستقلالية المغربية كلها حق لا تعاد مأساة التخاذل التي وقعت لتونس أثناء كفاحها الإيجابي الأخير وهو قبة الأحزاب منها سواء أحزاب التحالف الثلاثي أو الرباعي أو أحزاب ميثاق باريس . فقد احترقت تونس بنار الثورة ونكب أهلها أفحى النكبات في كل عزيز لديهم وموقف إخواننا في المغرب والشرق

(١) يتكون هذا الحلف من حزب أبو رقية وحزب علال الفاسي – وحزب مصال الحاج الجزائري .

موقف التفريح الذي لا يتأثر بما يرى . موقف لا ينبغي أن يكون لمن كانت آلامهم واحدة وآمالهم واحدة وعدوهم واحد .

ولإثنا نسوق هذه السكلبات للأتباع حزب بعينه ولا لسكان قطر محدود ولકستنا نسوقها للذين يؤمنون بالحق ويكررون الحق ويحملونه فوق كل شيء وهم كثيرون يحمد الله في هذه الرقة التي يقوم فيها انصراع بين سكان المغرب والاستعمار الفرنسي . فمُؤتمر حزب الدستور الجديد الذي انعقد قبيل الحوادث والذي جمل به مراراً هداً لتلك السياسة الارتجالية وحطمت التعاون والمشاركة وتفى على المقاومة من أساسها ووجه الحزب إلى الكفاح فأصلح ما أفسده السالفون وجعل للأمة القول الفعل لالمقادة الذين ارتطموا في المشاركة والتفاوض إلى هؤلاء نسوق الحديث ونصول عليهم في أن يزروا بعراقي الحق تصريحات الأمة وبذلها النفس والنفيس في سبيل الدفاع عن كرامتها فلا يحملوا كل ما بذل ثمننا للتلف من الأمور وحقيرها . وليعلموا أنه إذا كان أول الكفاح في سبيل الحرية والخلاص هو الكلام فإن الكلام هذا ليس هو شيء في الموضوع بل بدأية بعدها وسط وغاية وما الغاية إلا الكفاح الإيجابي الذي خاضته اليوم تونس ووحدتها من غير استعداد وبدون تنظيم أو توجيه فلقيت من أجل ذلك ملاقيه وتلاقيه في الأنفس والأموال والكرامة والشرف . وبقيت وحدتها في الميدان لأن تحالف الأحزاب الذي كانت الغاية منه تدعيم الشخصيات والزعamas والمصالحة في النعرة الحزبية والأثنائية قبل كل شيء لم يكن لها سند من الجرأة ومراسكش . وعدم التوجيه والإعداد لهذا الدور من الكفاح دفعهما إليه على غير استعداد جعل السكلبات في جانبيها أوف فالنهض والاعتقال والتعذيب وتخريب المنازل ونهب الأموال وإتلاف الأقوان كان تسعي في المائة منه في جانب التونسيين لافي جانب

الفرنسيين الذين أصبحت عصاياتهم تفتكت وتنفس في رابعة النهار وما ذلك إلا لأن التونسيين لم يكن لهم وسائل دفاع عن أنفسهم إذا ما هوجوا فضلاً عن أن تكون لهم وسائل كفاح .

إلى الذين شعروا بهذا ولسموه في الحوادث الأخيرة ولم يعوا عقوتهم أصيلة تأثيرات دعاء الحزبية وأبواق الزعامات بل حرروا عقولهم لينظروا باستهلال تام إلى قضية الوطن التي يحب أن تسمى على كل اعتبار في وجهها التوجيه الصحيح على ضوء مصلحة الوطن وحدها لا مصلحة الأشخاص ولا مصلحة الأحزاب . فقد خرقت القضية عن ميدان الشخصيات والحزبيات إلى ميدان الوطن الذي هو للجميع . ونحن لم ت تعرض لما ذكرنا إلا لوضع الأمثل والمفارقة وانهذ كبر بالخطاء المفضي لنتقدوا في المستقبل لا لتناصر حزب على حزب ولا لترك طائفة ولنفيط الأخرى حتى ، فكما تتقد على أنصار الحزب الجديد عدم استقرار السياسة وضعف التوجيه والدخول في التجارب العميقة وطفقان صفة الأنانية والكبرباء عليه حتى إذا قيل له يجب توحيد صفوف الأمة لمجاهد الكفاح قال أنا الأمة والأمة أنا وما عداه ليس له في الوجود وجود ولو وقف هذا الأمر عند الأقوال لكان الخطاب ولكن هذا الحزب حاول جاهدا أن يتفى على مخالفته في الرأى بالقوة واستعمال العنف حتى كاد أن يشعل فتنة داخلية مسلحة يراق فيها دماء المواطنين بأيدي بعضهم وقد قاتلت معارك بين الدستوريين القدامى والمحديين في كثير من البلدان بودل فيها إطلاق الرصاص لأن القدامى كانوا لا يجدون حرية الفول ولولا حرية الاجتماع والأمن على أشخاصهم وعلى كراماتهم من طرف الدستوريين المحديين الذين كانوا يعملون بالقوة والعنف على تحقيق أن ليس لغيرهم في الوطن وجود وأن رأيهم هو رأي الأمة وإنما يقررونها من الإجراءات السياسية هو ما وقع عليه الإجماع .

أما الفدائي فقد كانوا أبعد الناس عن الواقع وعن الأخذ بالأسباب الحديثة للدعائية واستهلاك الجاهير وكانوا يرون أن في جولتهم الدعائية والقائمهم الخطب في المجتمعات مما يكون الخصومة والنزاع بين المواطنين ويقيم ثارات لا يحولها الزمن بيتها فهم يتركون الميدان لغيرهم تفاديا من أن يضرب الأمة بعضها البعض من أجlahم ومن أجل غيرهم . ثم هم من ناحية أخرى يعانون أزمة داخلية تمت واستفحلا خطرها على مر الأيام وهي وجود عنصر متطرف فيها بيتها يقابل العنصر الحافظ المترمث الذي يقوم عليه الحزب منذ نشأته . فالعنصر المتطرف يريد أن يخوض ميدان المعركة السياسية في الداخل أولا وأن ينال خصومة الحرب وأن يأخذ في الدعاية وتسيير السياسة بالطرق التقديمية الحديثة بينما يريد القسم المقابل لا يخرج وأن لا يحيد عما رسنه من الخطط من أول يوم انليس الحزب وأن يبقى عن ارتباطه الوثيق بالحركات العربية والإسلامية في الشرق .

إن هذه الأزمة وهذا الخلاف قد عطانا كثيراً من أعماله الحزب فهو صراع داخلي مكتوم إلا أن آثاره تبدو للذين لا يعرفونها في تعذر الحزب وبطء سيره ويرون أن زعماءه قد تخلفوا عن أداء مهمتهم في كثير من المواقف الحاسمة . ويرى هؤلاء الزعماء أنه إذا تصادمت مصلحة الوطن العليا بمقاماتهم كزعماء وبمصالح حزبهم كهيئة سياسية يجب أن يكون لها نفوذها وسلطانها على الجماعات فهم يقدمون مصلحة الوطن على الزعامة والحزبية . وهذا ما سبب لهم كثيراً من الخسائر في الأذى ونبع لهم كثيراً من الانتقادات والاتهامات بالتأخر عن القيام بالواجب . وهذا الجانب أصبح أقرب إلى هيبة مثالية منه إلى هيبة عملية . وإن كانوا أكثر بياناً على المبدأ واتظاماً في السياسة وتقدير مراحها القرى منها والبعيد .

ولقد اتحدوا مع الدستوريين الجدد مراراً وكونوا لجان تنسق أعمال
فيها ينضم بغية توحيد الصفوف وتجهيز القوة الوطنية ضد الغاصب المحتل
إلا أن هذه اللجان لم تدم إلا قليلاً ثم يعود الخلاف كما بدأ من أوله ونظراً
لهذه الأمور كلها فقد أصبحنا مقتنعين بأنه لا ينبعى أن ترسم خطط
الكفاح التونسي المتوقع المقابل طبق نظريات حزب أو حزبين بل نظرية
شعبية عامة تشارك فيها كل الهيئات ، والمنظمات بل سكان القطر بأكمله
بواسطة مختلفين يشعلهم مؤتمر وطني عام يشارك في انتخابه الشعب انتخاباً
حرأً بعيداً عن الأهواء الحزبية يقوم على السفارة والإخلاص قبل كلِّ
شيء . وكذلك يقال في فضايا المغرب الأخرى . فنجاحها ونجاح الكفاح
وتوحيد الصافوف توحيداً لا يمكن أن يتم مع وجود الأنانية الشخصية
التي ظفت على بعض الزعماء فأرادوا أن يضعوا أنفسهم موضع الآلة
والآلات التي كانت تعبد من دون الله يوم انحط العقل البشري إلى ذلك
الدرك الحقير . فخلوا هنافات الوطنين للجزرية والمثل العليا في الحياة
إلى هنافات لأشخاصهم وتقديس المبادىء والتفضحية في مدينتها إلى تقديس
لذواتهم ، والتفضحية في سهل زعامتهم ورئاستهم .

فلا تم وحدة حقيقة إلا بأن ينفي هؤلاء الزعماء شخصياتهم في وسط
الشعب وأن يتحولوا اعتزازه بالجزرية إلى اعتزازه بالحق والمصلحة العليا
ل الوطن حتى تذوب هذه الحزرية الطاغية في الشعب ويصبح عمل الجميع
لخير الجميع والوطن حق مشاع بين الجميع . وعند ذلك تتوجه هذه القوة
التي وقع تنظيمها وتطهيرها مما عانق بها لمناهضة أخصم واسترداد الحق
الذى اغتصبه . وتلك هي أمنية الجميع .

أما أن تسخر نصف قوة الوطن مقاومة النصف الآخر ومحاربته

لأنه يرى غير رأيها خصوصاً وهذا الرأي الذي يراه ليس في مصلحة المستعمر في شيء . بل هو أشد عليه وأكبر خطراً على سياسته . لأنه كما يسميه المستعمر ومن يرى رأيهم العنصر المتطرف فمن البر بالحركات الوطنية أن يفسح المجال فيها لحياة ونوع العناصر المنطرفة . لأنها طلائع ومقدمات صفوف الكفاح . ثم أن وجود آراء في الأمة مما يعين على الوصول إلى الحق وصواب الرأي بشرط ألا يكون رأى من هذه الآراء مما يعين المستعمر على تقييد خطته وتدنيم سياساته .

. إن الصدوف التي تجمع للكفاح يجب أن ترتبط برباط الصداقة والأخوة حتى تشرك في المحن كرجل واحد . أما إذا وجهت الدعاية الخزفية على العداوة والبغضاء والانتقام فإن ذلك مما يضعف معنوتها ويفقدها روح التآخي والتضامن . فلا تقدر وهي متاخذة أن تصعد أمام العدو ولا يليق بها ونحن بصدد تكوين أمة على حياة جديدة أن نعلمها من أول يوم كراهية حرية الرأي والتعصب لنظرية خاصة وتأييد أشخاص على آخرين . فإنها بذلك تنحرف عن مناهج الحرية والمديمقراطية إلى مناهج استبدادية تعسفية ينتظم شبيهاً مع شبح الاستعمار ويؤدي عملاً مائلاً لما يؤديه . وبذلك يصبح أحرار الفكر المكافرون في سبيل الوطن يحاربون الظلم والاستبداد على واجهتين واجهة المستعمر الدخيل وواجهة المواطن المغدور ، وفي ذلك بلاه وأي بلاه .

الاستعمار الفرنسي وأهدافه

أهداف الاستعمار الأوروبي في بلاد الشرق واحدة في الأصول العليا وتحتاج عن بعضها شيئاً مافى الجزئيات والتفاصيل . فالاستعمار اللاتيني في شمال أفريقيا وغيرها مختلف عن الاستعمار الأنجلو-سكوني في غير ناحية من النواحي .

فمقدماً يشاهد الإنسان أن من مظاهر الاستعمار اللاتيني كبت الحرريات والتوجه والتفقير ومحاولة إبادة العنصر الأصلي من سكان البلاد الواقع عليهما الاستعمار وتهويذه بأبناء الحكومة المستعمرة الذين ضاقت بهم أرضهم وضاقت بهم سبل العيش فيها .

نرى الاستعمار الأنجلو-سكوني يفسح مجال الحرية لشعوب التي تحت سلطانه وإن كان يطعن بها أحياناً أخرى ببطش الجبارين . وراءه يفسح لها بعض الشيء في مجال التعلم والكسب لأن المتعلم والغبي تكثر حاجياته فيشتري كثيراً وبسهولةً كثيراً لا من الازوريات فقط بل حتى من الكيليات . والإنجليز وأمثالهم قوم صناع تجارة يتطلبون مستهلكين وعدد السكان في بلادهم لم يبلغ المقدار الذي تضيق به البلاد ويضيق على أبنائهم سبل العيش فيها فهم ليسوا في حاجة إلى هجرة واستيطان في الخارج يتراحمون فيه مع أبناء البلاد الأصليين بالمناكب فيضطرون إلى إلادهم أو إزاحتهم عن أماكنهم ليحتلواها .

إن أول أهداف الاستعمار الفرنسي واللاتيني على العموم عندما يحتل أو يستعمر مملكته هو السيطرة عليها عسكرياً وافتتاح مصادر السلطة والنفوذ من يد أهلها ثم جلب أبناء وطنه إلى تلك البلاد التي احتلها

وتوزيعهم فيها كحد مسلح لحماية سلطانه ودوظيفين في الإدارات لتأمين الاستهار من الناحية القانونية . وكتجار وزراع ومستغلين للاستحواذ على موارد البلاد الاقتصادية . وكأساتذة ومعلمين لا يحابون الأدمعة والعقول والاستيلاء على المشاعر بالوسائل الثقافية القائمة على قواعد استعمارية ترمي إلى خلق جيل لا يؤمن بوجوده ولا يصدق بأمجاده وماضيه . وإنما يؤمن بقوة المستعمر وعظمته . فيتجدد بالانتساب إليها واعتنتها والاعتزاز بها . ويتخصص من هذه أن الأمة التي تصاب بهذا النوع من الاستعمار تواجه أخطاراً متعددة على حياتها وكيانها وجودها .

ويجب عليها مقاومة أرادت أن تنظم قوتها للكفاح من أجل التحرر من سلطان هذا الاستعمار والخلاص مما فيه من خطر أن تنظم كفاحها طبق الأتجاهات الاستعمارية . فيحافظ على أراضيها ما أمكن لها أن تحافظ عليها فلا تبيعها ولا تسهل طرق تسرّبها إلى أيدي المستعمررين وأن تعد الأكفاء لمراحمة في الميدان الصناعي والتجاري . وأن تهدّ تعلمها وطنياً يعمي حياتها من التأثر بالتعليم الاستعماري حتى تأمن غائلته وبذلك يمكنها أن تحافظ على كيانها كاملة وتكافع بهذا السكين حتي تصل إلى الخلاص وهي ذات شخصية بارزة منفصلة عن المستعمر لا ترتبط به برباط ولا انترج به في ناحية من نواحي حياته ، ولا تنهده به بتقليده والأخذ عنه ليبتلعها ويقضى على شخصيتها شيئاً فشيئاً حتى يذيبها في شخصيته . وفي ذلك منع لها من العودة إلى الحياة .

كيف اهملت تونس

في ١٢ أبريل سنة ١٨٨١ احتاذت القوات الفرنسية الحدود الجزائرية التونسية من ناحيتين الغرب والشمال معلنة أنها ترمي إلى تأمين الحدود

حيث وقعت اضطرابات فيها بين التونسيين والجزائريين التي تقول فرنسا إنهم من رعاياها وأن من واجها حمايتها . واحتج ملك تونس على هذا العدوان . وأعلن أنه مستعد لتأمين الحدود ودفع غرامات لكل من تثبت الإجراءات القانونية على أنه أصيب من طرف الرعایا التونسيين . واحتجت تركيا أيضاً بصفتها المشرفة على المملكة التونسية التي هي ولاية من ولاياتها الممتازة . ولكن رغم ذلك فقد استمرت الجيوش الفرنسية تتوالى موجاتها قادمة من الجزائر على طريق البر والبحر واشتربت في معارك دامية مع الوطنيين الذين أدركوا خطر هذه الحملة على استقلال بلادهم ومستقبلها ، وفي مايو ١٨٨١ كانت الجيوش الفرنسية تحاصر قصر الملك في تونس وكان قد اقتحم القصر الملكي الجنرال بريار ومعه أركان حربه . وقدم الملك محمد الصادق باي نص معااهدة أجبروه على إمضاؤها ولم يسمحوا له باستئنافه رجال حكومته فوقها تحت الحراب وأفواه البنادق . وهذه هي المعااهدة المعروفة « معااهدة باردو » اسم البلد التي يسكنها جلاله الملك أو معااهدة « القصر السعيد » اسم القصر الملكي الذي تم توقيعها فيه .

إن هذه المعااهدة تنص على أن الاحتلال الفرنسي لتونس إنما هو احتلال مؤقت يزول بمقتضى انفصال السلطان العسكري بين الفرنسية والتونسية على أن الأمان قد استتب في البلاد - البند الثاني من المعااهدة المذكورة - أن هذه المعااهدة لم تخول لفرنسا إلا حق الإشراف على تنفيذها ومراقبة الإخلال بأي فصل من فصولها . وقد جعلت لذلك أمرين أولهما وجود مثل فرنسا (المقيم العام الفرنسي) الذي يقوم في آن واحد بتمثيل

حكومة لدى جلالة الملك وبادارة بعض الشئون الخارجية للملكة التونسية يقتضى مرسوم يصدر له من جلالة الملك يخوله إدارة هذه الشئون والمقيم العام هذا أن يعين سنة عشر نائبا عنه في أحياء المملكة التونسية لدى العمال (المحافظين) الذين يمثلون ساطة جلالة الملك في مديريات المملكة التونسية ويسمى هؤلاء الموظفون الفرنسيون مراقبون مدنيون أي أنهم يقومون بالنيابة عن المقيم العام برقابة نواب الملك في تنفيذ فصول المعاهدة كما يقوم المقيم العام لدى الملك بنفس المهمة .

والأمر الثاني وجود موظف فرنسي ثان لدى رئيس وزراء جلالة الملك لمراقبة تنفيذ فصول المعاهدة أيضا بالنسبة لذلك الوزير الذي هو رئيس الدولة ويسمى هذا الموظف الفرنسي (الكاتب العام) للحكومة التونسية . هذا ما صرحت به ونصت عليه المعاهدة المذكورة .

أما السلطة العسكرية الفرنسية فهي تمثل في رئيس الجيش الفرنسي المسعنى قائد جيش الاحتلال والذى أُسنده إليه من بعد منصب وزير الحريمة التونسية . وشخصية رئيس الأسطول الفرنسي المسعنى الأميرال والذى يقيم في المرفأ الحربي التونسي في بلد بنزرت .

وأول ما عمدت إليه السلطة الفرنسية العسكرية هو إزالة السلطة العسكرية التونسية التي هي الطرف الثانى في الاتفاق على استقرار الأمن وعلى وجوب جلاء جيوش الاحتلال الفرنسية ، ففرجت فرنسا الجيش التونسي بالجيش资料 الفرنسى وجعلت منها وحدة لا تتجزأ وبذلك انعدم الطرف الثانى في الاتفاق . وأخذ في الوقت سيل من المهاجرين الفرنسيين وغير الفرنسيين الذين باعتناقهم الجنسية الفرنسية يصبحون فرنسيين يغمر

هذا السيل من ناحية الإدارة التونسية كموظفين في سائر المرافق و مختلف
الدرجات وكمسارعين يحتلون الأراضي التونسية والخصبة منها على
الخصوص يتولوا استغلالها كما يحذل الآخرون في صورة شركات استغلالية
المتاجم والسباخ ومصانع الأسماك والبنوك والمصارف والمصانع حتى بلغ عدد
الموظفين الفرنسيين ٢٢ ألف في الإدارة التونسية إزاء ستة آلاف من
التونسيين وبان عدد ما يملكه ٢٠٠ ألف مستعمر فرنسي من الأراضي
الزراعية الخصبة ما يوازي ما يملكه ٣ ملايين ونصف من التونسيين من
الأراضي الفاحلة للتوصية الإنتاج .

أما المتاجم والمصانع والمصارف فإليها كلها ينتمي الفرنسيين وكذلك
السيطرة على التصدير والتوريد التي تتحكم في موارد البلاد فإليها ينتمي
إدارة فرنسية تعرف كيف تصدر وكيف تستورد وكيف تبادل بضاعة
بضاعة على قاعدة تفضيل الاستغلال الفرنسي وتقدم المشاريع الاستعمارية
على غيرها ومن أجل ذلك جاء الفقر للعنصر الأهلي وأضيف إلى المقتني
والدس في التعليم والإهمال من ناحية التغذية والشئون الصحية فأصبح العنصر
الأهلي عرضة لأخطار هذه الأمور .

وإذا أضيف إلى هذا محاولة الاستعمار تحطيم شخصية الأمة وإذا أنها
شيءاً فشيئاً في شخصيته بواسطة وسائل الدعاية والتنقيب وبواسطة جماعات
المبشرين المذلة في كل مكان والتي ترمي كلها إلى تحويل هذا الشعب
الأفريقي العربي المسلم إلى شعب فرنسي انسان عن ماضيه وعن مقوماته
حياته وعن عقайдته وتقاليده وأخلاقه . فأصبح معموراً بالمندوبيات الأوروپية
التي جاءوا إليها لالترقية وتحديده ولكن لسلمه ومسخره وإعدام ذاتيته

حق يتحقق بذلك المطمع الاستعماري وهو جعل هذا المغرب قطعة فرنسية بكل معنى الكلمة يطلق عليها الاسم الذي ابتدأوا بتسميتها به من الآن وهو فرنسا ماوراء البحار .

وبذلك تقوم فرنسا بأداء رسالتها في هذه البلاد الإسلامية مثلاً أدت أختها إسبانيا رسالتها في بلاد الأندلس من قبل ومثلاً حاولت إيطاليا أن تقوم به في ليبيا لولا أن حلت الأحداث العسكرية والسياسية بينها وبين ذلك .

مراحل الفحصار على السباقة التونسية :

١ — بعد فرض اتفاقية المرسى على تونس سنة ١٨٨٣ استأثرت فرنسا بالسلطة الإدارية وفرضت على رأس الإدارة المركزية التونسية بموجب مرسوم مؤرخ في ١٨٨٣/٢/١١ موظفاً فرنسيّاً هو سكرتير عام الحكومة التونسية مهتمه الإشراف على الإدارة العامة باسم رئيس الوزراء وتهيئة المراسيم وعرضها على جلالة البشائر ثم استولت على اختصاصات الحكومة التونسية بأكملها وجعلت من المقيم العام الفرنسي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للشؤون الخارجية التونسية وهو في الوقت نفسه ممثلاً لفرنسا في تونس . ومن قائد جيش الاحتلال وزيراً للجربة التونسية ومن قائد الأسطول الفرنسي وزيراً للبحرية . كما جعلت على كل إدارة تونسية مديرًا فرنسيّاً له كل اختصاصات الوزير فأصبح مجلس الوزراء التونسي يتركب من ٧ وزراء تونسيين ليس لهم إلا تنفيذ الشكليات و ٧ من الفرنسيين برئاسة المقيم العام الفرنسي وهو موظف في السلك الدبلوماسي الفرنسي قائم لوزارة الخارجية الفرنسية . وإلى جانب هذا أحدثت في

داخل المملكة التونسية — بمقتضى مرسوم فرنسي مؤرخ في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ — المراقبين المدنيين التابعين مباشرة للمقيم العام الفرنسي مهمتهم في الظاهر الإشراف على العمال (المديرين والمحافظين) التونسيين والإدارات المحلية وبيدهم قوات الأمن والقوة العامة . كما أن فرنسا فصلت مناطق الجنوب التونسي الذي يقدر بثلث القطر عن أرض الوطن ووضعتها تحت الحكم العسكري المباشر بواسطة ضباط فرنسيين تابعين لفائدة جيش الاحتلال والمقيم العام مباشرة .

٢ — عمدت فرنسا إلى السلطة التشريعية فاستولت عليها وأصدرت مرسوما من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخا في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ حدد فيه اختصاص المقيم العام الفرنسي في تونس وقد جاء في هذا المرسوم «يفوض رئيس الجمهورية الفرنسية المقيم العام المراقبة باسم الحكومة الفرنسية على الأوامر العلية (المراسيم) التي يصدرها جلالة البالى وإعطاء هذه المراسيم القوة التنفيذية داخل القطر التونسي» . فأصبحت بذلك جميع المراسيم التي يصدرها البالى تونس لا مفعول لها إلا بامضاء المقيم العام . ثم اختصرت الإجراءات وصارت الإقامة العامة هي التي تحضر المراسيم الملكية لعرضها على البالى لوضع ختمه عليها بدون أن يكون له سابق اطلاع عليها . وهكذا تم استغلال السلطة التشريعية لتنفيذ برامجها الاستعمارية بمراسيم صادرة في الظاهر من الدولة التونسية .

٣ — استحوذت فرنسا على السلطة القضائية فأحدثت محاكم فرنسية على غرار المحاكم القائمة في أرض الجمهورية الفرنسية وتحتسب بالنظر في قضايا التونسيين مع الأجانب وكذلك في قضايا المقارنات المسجلة عموما والقضايا السياسية والقضايا المتعلقة بالبيت المالى . وقد تم هذا بوجوب

سلسلة مراسم مؤرخة في ٣١ يوليوز سنة ١٨٨٤ و ٢ سبتمبر ١٨٨٥ و ١٢ يناير ١٨٩٨ ثم عمدت إلى المحاكم التونسية فوضعتها تحت رقابة موظفين فرنسيين جعلت على رأس العدالة التونسية مديرًا فرنسيًا وأناطب مهمة النيابة العمومية بموظفين فرنسيين واستندت رئاسة دائرة القضاء والإبرام لحاكم فرنسي.

السياسة الاستطانية :

كانت الجالية الفرنسية عند فرض الحماية لا تزيد على بضع آلاف يشتغلون بالتجارة والواسطة وفي بعض المصالح الحكومية كالبريد والتلغراف والسكك الحديدية . وبعد أن استولت فرنسا على أداة الحكم في تونس أصبحت الحكومة نفسها تشجع هجرة الفرنسيين إلى تونس وأضحت أمامهم كل المغريات المادية والأدية وعمدت إلى الأرضى الخصبة فاقتطعوها إلى الفرنسيين ومنحهم الأموال الطائلة من خزينة الدولة التونسية لاستئثارها فبلغت بذلك هدفها — انتزاع الأرضى من أبناء البلاد وإبعاد جالية فرنسية عتيدة تعزّز ثروتها وبجهودها .

وفي الوقت نفسه أخذت السلطة الفرنسية تحدث الوظائف بلا حساب لتسندوها إلى جحافل الفرنسيين النازحين إلى تونس وقد أصبح عدد الموظفين في القطر التونسي ما يقارب ٦٠ ألف منهم خمسة آلاف من التونسيين .

السياسة الاقتصادية :

ولم تخف فرنسا عند تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس ومسكينهم من السيطرة على الجهاز الإداري بل أضافت إلى ذلك أن أصبحت الميزانية التونسية أداة لنقل الثروة تدريجياً من أيدي أبناء البلاد إلى الفرنسيين . كما عملت على خنق الصناعة المحلية وقتل الانتاج التونسي وذلك بفرض نظام الجمارك وتوحيد العملة بين تونس

وفرنسا كما قفت على علاقات تونس التجارية . مع الخارج وجعلتها قاصرة على فرنسا وحدها إلا بعض الموارد التي لا تحتاج إليها فرنسا كالفسفات فتسمع بتصديره للخارج للاستحواذ على ما يعادله من العملة الصعبة .

السياسة الاجتماعية : وفي الميدان الاجتماعي كانت روح الإدماج

والحق تجلى واضحة في السياسة الفرنسية فقد أهملت الصناعة بالصحة العامة وكانت الأمراض متضارف مع الفقر والجوع لفتكت بالشعب التونسي . وحالت دون انتشار التعليم خدلت عدد المدارس بكيفية لا تناسب مع عدد الأطفال البالغين سن التعليم حق بلغ عدد الملتحقين منهم بالمدارس بنسبة عشرة في المائة فقط من مجموع الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم . ووقفت حجر عثرة في سبيل نشر الثقافة العربية وفرضت على الناشئة التونسية برامج فرنسية كانقصد منها قتل الروح القومية في الشباب التونسي وإضعاف مقوماته الوطنية من لغة ودين وتاريخ .

هذا هو بعض ما آلت إليه الحماية الفرنسية التي فرضت على تونس باسم حفظ الأمن والنظام وجاءت باسم الإصلاح والمدنية الأوروبية . وهذه هي الإصلاحات التي تعهدت فرنسا بإنجازها لتحسين الأحوال الداخلية في تونس وتدعم علاقق الود القديم وروابط حسن الجوار بين الدولتين .

لحة تاريخية عن تونس

نفصل الآن بعض الشيء مما أجملناه سابقاً عن تاريخ تونس من جفر نهضتها الأخيرة ونوضح كيف أن مقدمات الاحتلال والدسائس التي حكمت لوقوعه قد عطلت حركة النهضة التونسية وشلت مشاريع النقدم التي وضعها التونسيون لبلادهم وأمتهن ثم أعقب هذه العرقل قيام الاحتلال.

كانت تونس تابعة للدولة العثمانية كولاية متازة مثل مصر تتمتع بجانب كبير من الحرية والاستقلال الداخلي والخارجي ولما تولى أمرها أحمد باشا باي الأول وهو عاشر أمراء الدولة الحسينية سنة ١٨٣٣ . نهض بالبلاد التونسية وأقام فيها دعائم النطور والعمaran من الناحية السياسية والعسكرية الثقافية والاجتماعية . وكانت رغبته تعمل على تحقيق أهداف كبيرة تجعل من تونس دولة عربية إسلامية ترتبط بالدول العثمانية ارتباط مودة وصداقة لا غير . وكان كل سعيه منصرفا إلى إقناع الدواوين العثمانية بضرورة الاعتراف بسيادة الدولة التونسية . ولم ينفرد أحمد باشا باي ملك تونس بهذا الاتجاه وحده بل سار على منوال غيره مثل والي مصر وغيرها من الولايات العثمانية التي أصبح ولاتها يشاهدون الانهيار الخيف الذي أضحت الدولة العثمانية عرضة له بداعي تهسب أوروبا ضدها وأنارة المشاكل والمحروب عليها ليتم القضاء على الرجل المريض ويتقاسم الأوروبيون تراثه . وقد استقر في أذهان أولئك الولاة العثمانيين أن يستقلوا بالولايات التي تحت أيديهم وأن ينشئوا فيها دولا إسلامية صغيرة على الطرق الحديثة وأن يمحضوا أعضاء هذا الجسم التي بقيت سليمة من امتداد الأرض والاعتلال إليها .

بالرغم من أنهم كانوا يهدون إلى عمل صالح سليم فإن الدول الاستعمارية الأوروبية أرادت أن تستغل هذا الاتجاه وأن تحوله إلى صالحها بأن تنشط أولئك الولاة وتعينهم على الاستقلال حتى تعود بذلك دولة الخلافة وتصبح أجزاء مشتقة يسهل التقادمها وابتلاعها.

وقد شاهدنا في فترة ولاية ملك تونس هذا أحمد باشا باي اتصالات نشيطة بينه وبين فرنسا واقبالات له في أرضها كاقبالات رؤساء الحكومات والدول المستقلة. ولا يخلو وقت من تنفيذ قرنسا لهذا الملك على الاستقلال ووعدها له بالإعانة والتأييد حتى أصبحت هذه السياسة مكشوفة للشعب التونسي. فأصبح يعلن في صراحة معارضته لها واستنكاره كما أصبح يعلن في كل مناسبة شدة ولائه للدولة العثمانية ونحوكه بالارتباط بها والعمل على إرغام الملك بإجراء قانون التنظيمات الخيرية التي صدرت في تركيا وكثيراً من وزاليها وماطل هذا الملك في إجرائهما في تونس لأنها تحد من سلطانه وتحمل الكلمة الأخيرة في كل شيء للامرأة. فهي نظام ديمقراطي مقتبس مما كانت تتمحص به أوروبا في تلك العصور وأوروبا نفسها هي التي أجبرت الدولة العثمانية على أن تقيم نظام الحكم فيها على ذلك الأسلوب لأنها تريد أن تتخذه من الحريات والمساواة في الحقوق شيئاً كالصيدها وآلات نسائتها التي تريد أن تتدفق سائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية.

ولقد كلفت مرادي البالى الاستقلالية والاستعداد لها جهداً مالياً كبيراً أثقل كاهل الشعب لأنه بقدر ما فتح من أبواب المصروفات في تكوين النهضة التي أرادها لم يفتح باباً واحداً للإيراد ولم يجد سبل الإنفاق ولم يهيء الموارد الكافية للمصروفات واعتمد الفرائب والضرائب فقط. وذلك ما حدث بالتونسيين إلى النطالة بإجراء التنظيمات الخيرية والحكم

الدُّيْقِرَاطِيُّ الدُّوَلِيُّ يُحْمِي فِي آن وَاحِدِ النَّفْعِ مِنَ السُّخْرَةِ وَوَقْرَةِ الْجَبَابَا
وَيَحْفَظُ عَلَى الرَّوَابِطِ السِّيَاسِيَّةِ بَيْنَ تُرْكِيَا وَتُونِسَ .

وَمَا صَنَعَهُ هَذَا الْمَلِكُ لَكِي يَسْتَقْدِمُ عَنِ الدُّولَةِ الْعَمَانِيَّةِ إِسْقَاطُ الْمَلْكُ
الْمَالِيِّ الَّذِي كَانَ تُونِسَ مَلْزَمَةً بِدُفْهِهِ لِلْعَزَانَةِ الْعَمَانِيَّةِ . وَاعْتَذَرَ الْمَلِكُ
فِي مَطَالِبِهِ بِإِسْقَاطِ ذَكْرِ الْمَبَاغِ لِكَثْرَةِ النَّفَقَاتِ الَّتِي تَطَلُّبُهَا الْمَشْرُوعَاتِ
الْجَدِيدَةِ . نَمْ حَوْلِ الْمَكَابِيَّاتِ الرَّمِيمِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ جَارِيَّةً بَيْنِهِ وَبَيْنِ الدُّولَةِ
الْعَمَانِيَّةِ مِنَ الْأَلْفَةِ التُّرْكِيَّةِ إِلَى الْمَلْغَةِ الْمَعْرِبِيَّةِ . وَفِي النَّاحِيَةِ الدَّاخِلِيَّةِ نَظَمَ
الْجَيْشُ التُّونِيُّ الَّذِي يَلْعُبُ عَدْدُهُ ٣٠,٠٠٠ أَلْفًا عَلَى الْطَّرِيقِ الْجَدِيدَةِ وَأَنْشَأَ
كَلِيَّيْنِ حَرَبَيْنِ إِحْدَاهُمَا بَحْرِيَّةً وَآخَرَهُ بَرِيَّةً وَجَلَبَ إِلَيْهِمَا خَبَرَاءَ عَسْكَرِيَّينِ
مِنْ أُورُوبَا لِتَخْرِيجِ ضَبَاطٍ تُونِيَّينَ وَكَوْنِ أَسْطَوَلًا وَأَعْدَ مَرَاسِيٍّ وَشَيْدَ
مَوَانَىٰ لِصَنَاعَةِ السُّفَنِ وَمَصَانِعَ لِلْأَسْلَحةِ وَمَسْتَوْدِعَاتَ لِلذَّخِيرَةِ وَخَازَنَاتَ
الْعَجُوبِ لِتَمْوِينِ الْبَلَادِ فِي سَفَىِ الْجَفَافِ وَتَصْدِيرِ مَا يَزِيدُ عَلَىِ حَاجَةِ الْبَلَادِ
إِلَىِ الْخَارِجِ .

وَأَنْجَهُ إِلَىِ الإِصْلَاحِ الإِدَارِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ فَأَحَدَثَ لَقَبَ وَزَيْرٍ فِي الْمَنَاصِبِ
السِّيَاسِيَّةِ وَهَكَذَا أَصْبَحَتْ تُونِسَ تَسْكُونَ حُكُومَتِهَا مِنْ رَئِيسِ وزَرَاءِ
وَوزَيرِ الدَّاخِلِيَّةِ وَوزَيرِ الْمَخَارِجِ وَوزَيرِ الْمَعْرِبِيَّةِ وَوزَيرِ الْمَالِيَّةِ .

وَتَوَفَّى هَذَا الْمَلِكُ وَالْمَشَارِيعُ الَّتِي عَمِلَهَا لَا تَرَالُ فِي الْبَدَائِيَّةِ ، وَأَسْسَ
الْدُّولَةِ الَّتِي أَرَادَ أَنْ يَقِيمَهَا لَمْ تَمْ بَعْدَ ، وَجَاءَ بَعْدَهُ أَخُوهُ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ باشا
فَأَتَمَّ أَصْوَلَ هَذِهِ النَّهَضَةِ بِإِعْلَانِهِ النَّظَامِ الدَّسْتُورِيِّ وَرَجُوعَهُ إِلَىِ الرَّغْبَةِ
فِي الْاِرْتَبَاطِ بِالْدُّولَةِ الْعَمَانِيَّةِ أَعْلَانَ « دَسْتُورُ عَهْدِ الْأَمَانِ » الَّذِي هُوَ
صُورَةٌ مِنْ وَثِيقَةِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَامْتَدَادُ اقْنَانِ التَّنْظِيمَاتِ الْخَيْرِيَّةِ الَّذِي
أُعْلِنَ فِي تُرْكِيَا مِنْ قَبْلِهِ . وَالْدَسْتُورُ التُّونِيُّ هُوَ أَوَّلُ دَسْتُورٍ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ

وفي ١ سبتمبر ١٨٥٧ دعى هذا الملك أعيان الشعب التونسي ورجال السلك السياسي الأجنبي وأقسم اليهين في حفل رسمي على العمل بالدستور الجديد ، وتشكلت المaban لوضع شروح وتفاصيل لهذه الوثيقة الجديدة .
(راجع قسم الوثائق) .

وبجانب هذا العمل الإصلاحي الشامل كون المجالس البلدية في جميع المدن التونسية التي تشكلت بإصلاح الطرق وتنوير الشوارع . كما عمل جلالته على جلب أدوات الطباعة العربية ولم تطل حياة هذا الملك ليم ماشرع فيه بل توفي وولى أخوه من بعده محمد الصادق وقد وجد بجانبه الوزير المصلح « خير الدين باشا » فأقام الحكم الدستوري وأبرزه للوجود بأحداث برلان تونسي مكون من ٦٠ عضوا من التونسيين للنظر في شؤون الدولة التونسية يسمى (المجلس الأكبر) ولتكن نوافذ مقدار السلطة التي كانت لهذا المجلس نذكر أنه في أحد جلساته عرض طلب من الملك بلع فيه في زيادة مخصصاته فقام أحد أعضاء المجلس وقال إن البلاد في بداية نهضة ومقبلة على إصلاحات كثيرة لا يمكنها أن تزيد في مخصصات الملك بل على الملك أن يقتصر في مصروفاته ووافق كل الأعضاء على هذا الرأي .

ومن أهم الأعمال التي قامت بها الدولة في هذه الفترة توزيع الأراضي الزراعية التي تملكتها الحكومة التونسية على صغار الفلاحين والزراع ووضع أول وزارة للمصحة لاستئصال الأمراض الوبائية وتنظيم برنامج التعليم بجامعة الزيتونة وتأسيس المعهد الصادق وهو أول معهد للدراسة العلوم العصرية واللغات الأجنبية . وفي هذه الفترة صدرت أول جريدة عربية رسمية في تونس « الرائد التونسي » وهي الثالثة في العالم العربي إذ صدرت

قبلها جريدة الواقع في مصر والجواب في استنبول . وقد أطلق الملك محمد الصادق هذا على حكومته اسم الدولة التونسية كما أعطى لنفسه لقب ملك بينما كان اللقب الذي يعطى من طرف الدولة العثمانية للملك تونس لقب مشير وتأيي (الخلعة) البدلة الرسمية والأوسمة من السلطة العثمانية . وبذلك تم ولادته بعد دعوة أهل البلاد له بالولاية .

وهكذا كانت تونس تسير بخطى حثيثة نحو الخضارة والرقي في جميع الشؤون . وخشي فرنسا أن يشتد ساعد هذه الدولة الفتية بسبب ما أدخل عليها من وسائل التهون فتصبح في حصانة ومناعة عن الاستيلاء والإبتلاع فأخذت فرنسا تعمل جادة لعرقلة وسائل التهضة والاكتئار من الدس والشعب حتى تشغل الحكومة التونسية عن المضي لأهدافها . ومن ذلك أنها وهي الق جاءت بأساطولها مع الأسطول الانجليزي إلى مرسى تونس وزل قواد الأسطولين وذهبوا مع سفيرى الدولتين إلى الملك محمد وأعلمهما بأن دونتهما تلحان في البداية بإعلان الحكم الديقراطي في البلاد . ولما أعلن الحكم الديقراطي وأصبح المجلس النيابي المنذوق منه حجر عثرة في سبيل دسائس فرنسا وتدخلهما في شؤون تونس أصبحت تطالب بإلحاح وفي صور من التهديد ملك تونس لتعطيل الحكم النيابي وحل البرلمان ولو لأجل محدود .

وفي الفترة التي عطل فيها البرلمان وقامت الثورة من التونسيين احتجاجا على ذلك وعلى ما ترتب عنه واتسكات فرنسا على هذه الثورة فبادرت بتنفيذ خطة الاحتلال . وبقيت تونس محرومة من النظام النيابي تحكم من طرف رجال الاحتلال الفرنسي حكماً استبدادياً مباشراً لا رأي للشعب فيه .

وفي سه ١٨٩٠ عصى حى ماسيس جنس سورى هندرى ميرابيه
البلاد الذى يدفع أغلبها التونسيين للفرنسيين فقط وكان تعينهم بطريق
الاختيار من طرف المقيم العام كما وقع انتقامهم من بين أصحاب الشركات
وكلاء التجار والذارعين وأعضاء المجالس البلدية . وفي ٢ فبراير سنة
١٩٠٧ عينت الحكومة عدداً من التونسيين أعضاء في هذا المجلس
واختارهم من بين الشاعرين لها الخصين لسياساتها وعلى الرغم من أن
عدد الأعضاء الفرنسيين يبلغ ٣٢ منتخبين بالاقتراع العام فإن عدد الأعضاء
التونسيين الشاركين بلغ ١٨ فقط يقع تعينهم باختيار المقيم الفرنسي وعلى
أثر الحرب العالمية الأولى في ١٣ يوليو سنة ١٩٢٢ عقب ظهور الحركة
الوطنية الاستقلالية المأثولة في الحزب الحر الدستوري التونسي الذى أسسه
الشيخ عبد العزيز الثعالبي أصدر المقيم العام لوسيان سان إصلاحاته التي
كانت تعتبر في نظر الفرنسيين بأنها مكنت التونسيين من جانب كبير
من النصر في كثير من الشؤون الإدارية . والحقيقة أن تلك الإصلاحات
لم تكن كافية لترضية أ Majority التونسي وسد حاجة الشعور القومي في ذلك
الحين بل إنها في كثير من فصولها فتحت أبواب ابتلاء الذاتية التونسية .
ولذلك كان موقف الوطنيين الاستقلاليين منها الرفض والمعارضة . وأهم
ما فيها أنها استبدلت المجلس الشورى بمجلس آخر أسمته المجلس الكبير له
سلطة استشارية محضة على أكثر فصول الميزانية فقط وزيد فيه عدد
الأعضاء الفرنسيين من ٣٦ إلى ٤٤ من بينهم عدد يمثل المصالح الاقتصادية
للحالية الفرنسية وبقي عدد الأعضاء التونسيين ١٨ كما كان الحال في
(المجلس الشورى) السابق .

وفي ٢٨ مارس ١٩٢٨ استصدر المقيم العام لوسيان سان مرسوما

رفع عدد الأعضاء الفرنسيين (بالمجلس الكبير) من ٤٤ إلى ٥٣
والتونسيين من ١٨ إلى ٣٦ .

وفي سنة ١٩٣٤ زيد عدد الأعضاء الفرنسيين من ٥٣ إلى ٥٦
والتونسيين من ٣٦ إلى ٤١ مع إبقاء نظر المجلس الكبير هذا مقتضرا
على الاستشارة المالية .

وهمما كان عدد أعضاء المجلس التونسي وسلطاتهم فيه وأسلوب
اختيام له فإنهم لم يكونوادوا عن الأمة بالمعنى الصحيح ولم يكن لديهم
من السلطة والصلاحية لكي ينظموا ميزانية الدولة دخلاً وخرجاً طبقاً
ما تفضيه مصلحتها وما تطلبه نعضاً . إذا أضفنا إلى كل هذا أغلبية
العدد التي يمتاز بها الفرنسيون في هذا المجلس وأسلوب اتخاذهم الصحيح
الذي يخولهم بحق تمثيل الفرنسيين في تونس ومصالحهم مع كون الرئاسة
العليا في هذا المجلس المقيم العام الفرنسي اتضاع لنا أن زمام الأمور في
هذا المجلس يهدى الفرنسيين وأن التونسيين آلة وصورة للمغالطة .

ثم أن وجود الفرنسيين في المجالس المنتخبة التونسية كالبلديات و المجالس
الجهات (المديريات) والمجلس الكبير هذا والمجلس الشورى من قبله
إنما هو وضع باطل وافتراض مفترض على الأمة والحكومة التونسية
إذ ليس لأية جالية أجنبية تستوطن بلداً من البلدان حق التمثيل والانتخاب
فيها والاشتراك في مجالسها النيابية ولكن الاستهانة بين الفرنسيين فرضوا
هذا الأمر وأمراً آخر بعده ، وهو اتخاذهم لممثلين عنهم بالبرلمان الفرنسي
في فرنسا وهم يقطنون تونس يريدون من ممارسة هذا الحق الانتخابي في
مجالس تونس وفرنسا أن يثبتوا عملياً أن تونس بلاد فرنسية كسائر
المستعمرات التي ألبسوها هذه الصبغة وأن لهم حق النيابة في مجالسها وحق

الانتخاب لواب عنهم في برلائهم وهم يقيمون على هذه الأرض . الأمر الذي لا تسع به أية جالية فرنسية تقام في جهة من جهات العالم ولا يمكن أن يعارضه إلا في وطنها وعلى أرضها . وتونس بحكم التاريخ والقانون بلاد أجنبية عن فرنسا ليس الفرنسيين فيها حق التمثيل السياسي على أرضها ولا حق انتخاب نواب عنهم وهم فيها مقيمون يمثلونهم في مجلسهم السياسي . ففرنسا .

و قبل أن نختتم هذا الفصل الذي أردنا منه بيان تعطيل فرنسا لحركة النهضة وحرمانها من الحكم السياسي المديمقراطي الذي مُعْتَصِّم به في عهد استغلالها حيناً من الزمن ثم هي لم تترجمه في عهد احتلالها لتونس بل عطلته تماماً وعمدت على إرجاع السلطة التمثيلية للفرنسيين بواسطة هذه المجالس التي تنشئها وتدعمها بالسلطان الكامل فيها وأكثريتها العدد ثم تجعل فيها من التونسيين الذين يخدمون مصالحها ويخلصون لسياساتها صورة مداشة تحاول أن تغالط بها الرأي العام التونسي والرأي العام العالمي بأن قل التونسيين نيابة وانتخاباً نرى لزاماً علينا أن نبني ولو في إيجاز الظروف والملابسات التي أحاطت بتكون (المجلس الكبير) أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ - ١٩١٤

أوفد الحزب الحر الدستوري التونسي وفد إلى مؤتمر الصلح في باريس برئاسة الزعيم عبد العزيز الشعالى عرض على الرئيس « ويلسن » لائحة تتطلب فيها تونس بحق تقرير مصيرها طبق الشروط التي أعلنتها ذاك الرئيس ويلسن وامتدت الجهة الوطنية على الاستعمار الفرنسي في تونس من ذلك الحين واشتد الصراع كما هو الشأن عندما يرتفع صوت المطالبة بالاستقلال وجلاء القوات الأجنبية عن الوطن المنكوب بها .

ووقد أثناه ذلك أزمة بين الإقامة العامة في تونس وبين البلاط الملكي

إذ زعمت فرنسا أن ملك تونس (محمد الناصر) لا يوافق على مطالب الوطنين ولكن هذا الملك أعلن أنه لا يعارض في كل ما يهمه بشعبه وبمحقق له حرية وسعادة . وعزم رئيس الجمهورية بذلك على زيارة تونس وعزمت تونس كلها على مقاطعته وخلي رئيس وزراء فرنسا «بون كاري» مغبة هذا الأمر فأبرق إلى الملك يقول لا إن مطالب الأمة التونسية بصدق المصادقة عليها هنا وإنجازها في القريب » .

ولذلك أملى وطيد في اقبال رئيس الجمهورية بما يناسب . وزار رئيس الجمهورية تونس وبعد رجوعه إلى فرنسا تقدم المقيم العام (لوسيان سان) إلى الملك الناصر بمشروع إصلاحات نافه هزيل في غير ناحية منه مساس بالذاتية التونسية وسلطنة الملك . وصرح للملك بأن هذا ما وعدكم فرنسا بإنجازه فاغتناط الملك الناصر وقال ليس هذه مطالبنا . ولا أافق عليها ومن هنا سادت العلاقات بين القصر والإقامة المأمة وتوفي البابي بعد أيام من وفاة حامى حوطها الأقاويل وعرض نفس المشروع على خلفه الملك محمد الحبيب فوقع عليه وأذاك أعلن الحزب الآخر الدستوري مقاطعة المشروع والامتناع عن المشاركة في انتخاب المجالس التي ورد ذكرها فيه .

وكادت أن تحقق هذه السياسة وأن يسقط مشروع الإصلاحات وأن يبعد المقيم عن منصب الإقامة بسبب ذلك . ولكن برز إلى الميدان أفراد استهالفم هذا المقيم خرقوا إجماع الشعب وشاركوا في انتخابات صورية شارك فيها عدد ضئيل حق أن بعض النواب في دائرة يبلغ عدد الناخبين فيها ١٨ ألف لم يشارك منها إلا ثلاثة عشرة رجالا بالأكراه .

وهكذا تم إجراء الإصلاحات وقيام المجلس الكبير وفروعه وعبروا

عن هذه السياسة بسياسة المشاركة . ومفهوم المشاركة هذه أن السلطان أصبح في البلاد للمفرنسين وأئمهم تفضلوا بإشراف التونسيين بذلك المقدار الضئيل في العدد والنفوذ . وكما يقال عن تعطيل فرنسا لنظام الحكم السياسي الذي قراطى في تونس يقال عن تعطيلها للنضرة التعليمية وتحويلها المدارس إلى مصانع تصنع رجالا فرنسيين أو مذبذبين بين الروح الشرقية والروح الغربية مما أضحت البلاد من بعد ذلك تعانى ويلات أثارة بالانقسام والاختلاف في الرأى والآتجاه وتلك هي معاول الاستعمار التي يحيط بها وحدة كل أمة . ويستخلص من هذه الخاتمة أنه كلما ارتفع صوت الفكرة الاستقلالية التي تطالب باستقلال البلاد وجلاء القوات الأجنبية عنها إلا وقاومتها السياسة الاستعمارية بالفوه والعنف نارة وبصادمتها بجماعة من المواطنين أنفسهم يسفهون فكرة الاستقلال ويحبذون إقام الاحتلال ويطالبون بإصلاحات سطحية وتعديلات جزئية يزعمون أنها تسير بهم إلى الاستقلال الذي لا الاستقلال الكامل على مراحل . فتشتد الخصومة بين هؤلاء وبين المطالبين بالاستقلال والجلاء فيتعطل سير الكفاح وتعتلي نفسية الأمة ويستريح الاستعمار ويسارع في تنفيذ دسائسه وخططه الخبيثة في فترة الزراع القائم بين الوطنين .

إنك لتشاهد هذا واضحاً جلياً كلما خصت تاريخ الكفاح وأطواره فترة فترة . وبذلك يصح ما يقال التاريخ يعيد نفسه .

فرنسا تتخلى عن تعهدياتها

لقد تعهدت فرنسا بحماية تونس من أي عدو ان داخلي أو خارجي وحماية شخص الملوك ونفوذه وعائلته . واحتلت الأماكن الاستراتيجية التونسية بدعوى التسكن والوصول إلى إنجاز هذه التعهادات عند الاقتضاء .

وفي الحرب العالمية الأخيرة ١٩٣٩ - ١٩٤٦ لما نزلت القوات الألمانية والإيطالية بتونس بارجها جيش الاحتلال الفرنسي القائم على حمايتها دون أن يطلق طلقة واحدة بل أخذ الأسلحة والعتاد وتسلل بهما إلى حدود تونس الغربية ووقف هناك ينتظر رجحان أحد الكفتين لينضم إلها ، — كفة جيوش الحلفاء — بالجزائر وكفة جيوش المحور في تونس — وبذلك وجدت الفصائل الألمانية التي نزلت بتونس أولاً البلاد خاوية على عروشها من كل قوة معاونة يمكن أن تدافع عنها . فتخلت فرنسا بدورها عن أهم تعهدياتها ... وهو حماية البلاد من كل اعتداء خارجي — يمكن أن يقع عليها .

مناوره سياسية :

في أثناء احتلال جيوش المحور للبلاد التونسية ومحاولة إيطاليا عقد معاودة مع جلالة ملك تونس أقل ما فيه أنهاء العهد الفرنسي في تونس وحلول العهد الإيطالي محله وماطل جلالة الملك المنصف في استجابة رغبات الإيطاليين . وهنا قام أئوان فرنسا من التونسيين الذين يخلصون لها حية ومية وأوعزوا جلالة ملك تونس أن يتقدم بطلب إلى المارشال بيستان برغبة إجراء إصلاحات داخل نطاق الحماية الفرنسية . ولا يخفى ماق

مثل هذا الطلب من الاعتراف ببقاء الحماية وتبعة تونس لحكومة المارشال بيستان . وقد أجاب المارشال بتأجيل النظر في هذا الطلب إلى انتهاء الحرب . وهذا مما أحفظ الفرنسيين من أنصار ديجول على ملك تونس لاعترافه بالنابعية لحكومة بيستان . فما كادت جيوش الحلفاء تطأ أرض تونس وتصل طلائع جيش ديجول إليها حتى يادروا بخلع جلالة الملك محمد المنصف واعتقاله وإقالة حكومته وإبعاده إلى سحراء الأغواط بالجزائر ثم إلى (تنس) بالجزائر ومنها إلى بلدة (بو) بجنوب فرنسا وأبقى هناك إلى أن مات وجىء بهمها إلى تونس حيث دفن بها .

وفي خلع الملك اعتداء من فرنسا على شخصه الذي تعهدت بمحاباته واحترامه ثم حلقت موجة من الاضطهادات الوحشية الفظيعة ضد الشعب التونسي بأكمله فاستحرى القتل بدون محاكمة والاعتقال والسجن وانهاب الأموال وانتزاع المكاسب بدعاوة أن التونسيين قد تلقوا جيوش الاحتلال الألماني بفرح وسرور كأنهم يريدون منهم وهم المجردون من كل سلاح أن يحاربوا الألمانين في الوقت الذي انسجت فيه الجيوش الفرنسية انسحاب المسلمين إلى حدود الجزائر .

موقف تونس .

وإذاء سلوك فرنسا هذا نحو ملك البلاد وشعبه قرر التونسيون مقاطعة فرنسا والأعراض عنها وعدم مطالبتها بأى شيء وتركها تستعمل القوة وتسير تحت عاطفة الانتقام ما شاءت لها عواطفها الملتبة بغضها وحقدا ضد التونسيين أن تسير .

وعين الجزائرين ماست مقربا عاما في تونس فوجد هذا الأعراض ولم

يجد أمامه بحال انتطيف حدة هذا التوتر فدعى إليه نخبة من أنصار السياسة الفرنسية الذين اعتادوا إعانتها على الخروج من الأزمات وأنماط بهم عخاطبة الوطنين في تشكيل لجنة مشتركة من الفرنسيين والتونسيين مهمتها تدوين برنامج إصلاحات يقع إدخالها على تونس ترضيه للرغبات الوطنية وتحييها لتحسين العلاقات بين تونس وفرنسا ودعت تلك النخبة شخصيات من قادة الحركة الوطنية من بينهم الأستاذ أبو رقية رئيس حزب الدستور الجديد والأستاذ صالح فرحت رئيس حزب الدستور القديم والأستاذ حسن قلاني رئيس حزب الإصلاح سابقاً والسيد الطاهر ابن عمار رئيس الفرق الفلاحية وغيرهم من الشخصيات التونسية.

وقد وقع اجتماعهم بمصيف حلق الواد وعرض المتكلمون من طرف المقيم العام المشرع الذي كلفهم بإبلاغه إلى الوطنين فقام بمعارضته واستنكاره الأستاذ صالح فرحت وأقنع بقية الحاضرين بوجوب اختبار حسن نية المقيم العام من عدمها بأن يقدم إليه مشروعه معارضًا يشتمل على شروط أن قبلها للمقيم دلي بذلك على حسن نيته ووجب إذا ذلك الدخول في لجنة البحث عن حاجيات البلاد ومن هذه الشروط إعطاء حرية الاجماعات لاستشارة الشعب في الشارك في اللجنة التي عرضها المقيم . وإرجاع جلالة الملك إلى عرشه وإطلاق سراح المعتقلين ورفع الرقابة على الصحافة انغير بمحرية عن فكرة الشعب إلى غير ذلك .

ولما عرض هذه الشروط على المقيم رفضها ، وعند ذلك دعى الأستاذ صالح فرحت وزملاؤه من الوطنيين إلى عقد اجتماعات وتكوين لجنة وطنية مختصة لاتصال بالمقيم ولا بغierre تعمل على إعداد دستور ونظام للبلاد ومطالبة الدول الممثلة للجنة الذي قررا طلب الموافقة عليه والعمل على تنفيذه

في البلاد . فوق تشكيل لجنة من سبعة أفراد أطلق عليها (لجنة السبعة) واللت أعمالها واقتضت كثرة الأعمال فيها إلى إضافة آخرين إليها فأصبحت تتركب من سبعة عشر وائتمت أعمالها بعد مدة وأعدت دستور البلاد وانعقد مؤتمر وطني سري مثل فيه البلاد أحد وثمانون نائباً من مختلف الجهات والطبقات وعرضت عليه أعمال المجلان فأقرها بالاجماع . وكتب لاحقاً وقع عليه الحاضرون خلاصتها «أن تونس تفتقر الآن وبغناست عدم اتها ، الحرب على المطالبة بالاستقلال الداخلي إلى أن تنتهي الحرب وتسفر عمما تسر عنه » وقد وقع تبليغ هذه اللاحقة إلى كافة ممثلي الدول ما عدا فرنسا التي تسربت إليها نسخة من اللاحقة من ناحية أخرى أشارت إليها بعض الصحف الفرنسية ولما انتهت الحرب عمل الوطنيون على عقد مؤتمر عام وطني صدرت عنه اللاحقة الشهيرة التي أعلن فيها إفلاس الحياة وعمل تونس على الاستقلال التام (راجع قسم الوثائق)

محبوب لسياسة جربة :

وبعد فترة من الزمن أخذ فيها أبناء الحزب الحر الدستوري الجديد يتغير ويتحول فألف من أبناءه لجاناً لوضع دستور البلاد وكانه بذلك أعرض عن الدستور الأول الذي شارك في وضعه ووقع على لائحته وبعد اجتماعات أعلن هذا الحزب أن المبدأ الذي أعدته لجانه يتلخص في أن جلاله ملك تونس هو مصدر السلطات الأمر المذاق لمبادئ الشريعة الإسلامية أولاً والنظم الدستورية الحديثة ثانياً . فأخذت الناس الخبرة ولم يتبيّنوا المرمى من هذا القرار إلا بعد أن تقدم ملك تونس بطلب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مقاذه المطالبة بإجراء اصلاحات داخل نطاق الحياة .

وقد لاحظ الملك بعض إخلاصاته أن مطالبته بإصلاحات داخل نظام
الحياة معناه الاعتراف بالحياة والرخص بيقاومها . ثم أن مراسلته رئيساً لرئيس
الجمهورية ربما يفهم منها الاعتراف بالدخول في الوحدة الفرنسية لأن
المدستور الفرنسي يجعل من رئيس الجمهورية رئيساً أعلى للبلدان التي
يتكون منها الاتحاد الفرنسي .

وكان من الواجب أن يسلم هذا الطلب إلى رئيس الوزراء التونسيين
وهو بدوره يسلمه نيابة عن الملك لوزير الخارجية الذي هو المقيم العام .
وهذا يوصله إلى وزارة الخارجية التي تتصل بها تونس .

وبعد فترة من الزمن أعيد طلب ملك تونس إلى رئيس الجمهورية
الفرنسي فوعد هذا بالتأمل في الموضوع . وفي تلك الانتهاء دعت
الحكومة الفرنسية جلالة سلطان المغرب لفتح مفاوضات معه في ما يتطلبه
الشعب المغربي من تغييرات في نظام الحكم . فكان جواب سلطان
مراكش أن المفاوضات لا يمكن أن تقع إلا على أساس وجوب تغيير نظام
الحياة ومنع المغرب حقه في الحرية والاستقلال .

ولما رأت فرنسا إصراره على ذلك أعرضت عن فتح مذاكرات معه
والتفت إلى ناحية تونس التي أصبحت سياسة حزب الدستور الجديد
فيها تؤيد مطالب جلالة الملك . وفي ذلك من الناقصة لقرار المؤتمر
الوطني ما فيه .

وبواسطة هذه التوجيهات الجديدة السياسة التونسية أضحي أتباع
حزب الدستور الجديد بفuwon بمظاهرات بعنوان تأييد الملك في مطالبته
وما مطالبته التي تقدم بها لرئيس الجمهورية الفرنسية إلا إجراء إصلاحات
داخل نطاق الحياة . وقد تقدم بها طبعاً بصفته مصدر السلطة كما

قرر ذلك بجان وضع الدستور من اتباع حزب الدستور الجديد .
وعندما ذهب الأستاذ أبو رقية إلى باريس وعرض مشروع الاعلامات
التحضر في النقط السابع القى بطالب بها . أعلم أن كل مفاهيم في قضية
تونس يجب أن تقع بين الحكومة الفرنسية وجلاله الملك أو من يوكل
إليه ذلك من وزراء لهم الصفة الرسمية . وعند ذلك لزم تشكيل وزارة
تفاوضية . وإن يشارك فيها الحزب الجديد الذى أصبح يؤيد المطلب الذى
تقدم به جلاله الملك لفرنسا والذى لا يبعد أن يكون من وحي وإيعاز
رجال الحزب الذى كور الدين أختمت لهم علاقة متينة بالقصر وسيطرة على
سياسته . وفعلاً أقيمت وزارة إكمال الذى كانت قاعدة اذاك وحلت محلها
وزارة السيد محمد شنقيق التى احتل فيها سكرتير الحزب الجديد الأستاذ
صالح بن يوسف وزارة العدل .

وكان تشكيل هذه الوزارة على صورة لم يسبق لها مثيل إذ تكونت
من ٧ وزراء تونسيين و ٧ مديرين فرنسيين وأُسندت الرئاسة للعميد العام
للحصول على أكثريه الأصوات عند الاقتراع على القرارات .

ابتدأت المفاوضات وكان الأساس الذى تقوم عليه وتنقىده به هو الرسالة
الصادرة من الملك لرئيس الجمهورية الفرنسية التى يطلب فيها منه إجراء
إصلاحات فى بلاده تونس داخل نطاق الحماية ثم تصريحه الثانى فى الحث
على إنجاز هذه الإصلاحات ثم مذكرة من القسم التونسي من تلك الوزارة
حصر فيها المطالب التى سيقع التفاوض فيما مع الحكومة الفرنسية نيابة
عن جلاله الملك . وأعقب ذلك صدور ملحق لمذكرة الوزارة طلب
تخييره فرنسا فى الضمانات التى تعطىها الحكومة التونسية للحكومة
الفرنسية ورعايتها . وقد ردت الحكومة الفرنسية على مذكرة الوزارة

بعدَ كُرْة أُخْرَى تَفُولُ فِيهَا . إِنَّ الْفَهَانَاتِ الَّتِي أُعْطِيَتْ لَهَا غَيْرَ كَافِيَةٍ وَأَنَّهَا تَطْلُبُ الْمُزِيدَ مِنَ الْفَهَانَاتِ . وَرَدَتْ الْوِزَارَةُ التُونْسِيَّةُ بِعَذَّكْرَةٍ تَعْرِبُ فِيهَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي إِمْكَانِهَا أَنْ تَزِيدَ شَيْئًا آخَرَ عَمَّا تَقْدَمَتْ بِهِ .

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ حَزْبَ الدُّسْتُورِ الْجَدِيدِ وَالْوِزَارَةَ كَانَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَاقْبَلُنَّ نَحْنَ سَاحِلَةً شَدِيدَةً مِنَ الْحَزْبِ الْحَرِيِّ الدُّسْتُورِيِّ التُونْسِيِّ (الْقَدِيمِ) الَّذِي حَمَلَ لَوَاءَ الْمَعْارِضَةِ فِي هَذَا الدُورَةِ بِقُوَّةِ الْفَتْتِ إِلَيْهِ الْإِنْظَارِ وَجَعَلَ طَوَافَنَّ كَبِيرَةً مِنَ الشَّعْبِ تَؤْمِنُ بِمَا يَدْلِيُّ بِهِ مِنَ الْحَقَائِقِ حَوْلَ هَذِهِ الْتَجْربَةِ الَّتِي قَامَ بِهَا حَزْبُ الدُّسْتُورِ الْجَدِيدِ .

وَهَذِهِ الْمَعْارِضَةُ هِيَ الَّتِي جَعَلَتْهُ يَخْتَرِسُ كَثِيرًا وَيَزِنُ خَطُواتَهُ فِي الْمَشَارِكَةِ فِي الْحُكْمِ وَفِي الْمَفَاوِضَةِ الَّتِي قَامَ بِهَا مَعَ فَرَنْسَا .

وَقَطْعُ الْجَانِبِ الْفَرَنْسِيِّ الْمَفَاوِضَاتِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَصَّلْ عَلَى كُلِّ مَا كَانَ يَرْغِبُ فِي الْحَصُولِ عَلَيْهِ مَا يَسْمِيهُ ضَهَانَاتِ . وَحاوَلَ الْمَفَاوِضُونُ التُونْسِيُّونُ تَحسِينَ الْمَوْقِفِ وَتَلَطِيفَ التَّوْتُرِ وَإِرْجَاعَ الْجَانِبِ الْفَرَنْسِيِّ لِلتَّفَاوُضِ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ كُلِّ الْمُجَاهِدِيْنَ يَرْغِبُونَ فِي تَحْلِيلِهِ .

الْجَدِيدُ عَلَى طَوْلِ الْحَطَّ . وَلَمْ تَتَحَقَّقْ آمَالُ رِجَالِهِ الَّتِي كَانُوا يَعْلَقُونَهَا عَلَى رِجَالِ الْجَمْهُورِيَّةِ الْفَرَنْسِيَّةِ الْرَّابِعَةِ وَعَلَى دُسْتُورِهَا الْجَدِيدِ وَعَلَى تَصْرِيعِ وزَيْرِ خَارِجِيَّةِ فَرَنْسَا (شُومَانَ) .

وَفِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ الْحَرْجَةُ شَاعَ فِي الْأَوْسَاطِ التُونْسِيَّةِ أَنَّ حَزْبَ الدُّسْتُورِ (الْقَدِيمِ) أَوْجَهَهُ الْمَعْارِضَةَ تَسْتَعِدْ لِتَقْدِيمِ شَكْوَى ضَدَ فَرَنْسَا لِلْمَنظَمَةِ الْأَمْمَيَّةِ تَطَالِبُ فِيهَا بِاسْتِقْلَالِ تُونِسٍ وَهُوَ الْحَلُّ الْوَجِيدُ لِلْمُشَكَّلَةِ الْقَائِمَةِ النَّاشِئةِ .

عَنْ وَجْهَدِ سُلْطَتَيْنِ فِي الْبَلَادِ تَنَازَعَانِ النَّفُوذُ وَالسُّلْطَانُ فِيهَا .

وَرَاحَ الْمَفَاوِضُونُ التُونْسِيُّونُ بَعْدَ الْاَخْفَاقِ الَّذِي أَصَابُوهُمْ وَبَعْدَ إِصرَارِ

الجانب الفرنسي على عدم الرجوع إلى المفاوضات أن يوسعوا مجلس الأمن أو منظمة الأمم لرجوع فرنسا إلى مفاوضتهم من جديد وهنا تنتهي «الحوادث».

فإن فرنسا لم تهضم ولم تستسغ أن تقدم الحكومة التونسية ولو بطلب التوسط من منظمة الأمم . فإن في ذلك خروجا عن المعاولة الثنائية لحل الشكل التونسي . وتحت تأثير حملة شديدة من الشركات والمؤسسات الاستعمارية ضد الملك والوزارة وحزب الدستور الجديد أخذت تبدو في الجو السياسي مظاهر تحول السياسة الفرنسية وانصياعها إلى رغبات الاستعماريين فيأخذ الموقف بالشدة والقوة والقضاء على كل حركة وطنية أو أمل في انزاع ما اعتصبوه من نفوذ وسلطان . فأقبل القيم العام من منصبه وأبدل مقيم آخر جديد (دي هو سكلوك) . وهذا خلافا للعادة قدم إلى تونس على متنه باخرة حربية تقدمها بوارج أخرى وتحوم فوقها أسراب من الطائرات المقاتلة وتلقته على الرصيف قوات الجند والشرطة المختلفة الأنواع مدجحة بالسلاح . كانت تلك الصورة رمزاً صادقاً للسياسة الفرنسية المقبلة بتونس . وإذا كان هذا الرمز موجة للامتناعية فإن رمزاً خاصاً موجها للوزارة نمثل في موقف المقim من وزير العدل التونسي في الاقبال الملكي الرسمي لهذا المقim إذ أراد وزير العدل إصلاح غلط في ترجمة النحاطب بين الملك والقيم وقع فيه مدير التشريعات الملكية فصد المقim العام وزير العدل بغلظة عن القيام بإصلاح ذلك التحريف . فكان في ذلك العمل مثال الجفاء الذي تحمله السياسة الجديدة للوزارة .

وأما الرجز الموجه للملك فهو خلو ذلك الاقبال الرسمي من خطاب

سفيرى كان يلقي عادة وتبسط فيه التنبيات الحسنة وما تهدف إليه سياسة فرنسا على يد المقيم الجديد .

إن هذه المظاهر قد حطمت كل أمل في تحسين الموقف كما عبرت آخر مذكرة فرنسية سلمت للوزارة على الوضع الذي تراه فرنسا لها ولرعاياها في تونس وأنه موقف يتجاوز بكثير وكثير جداً نصوص المعاهدات ويكاد يجعل من البلاد التونسية قطعة فرنسية يحكمها المستعمر وآرباب الشركات والمؤسسات المالية حكماً جائزًا مباشرًا يؤيده الجند والدرك والمحاكم العسكرية .

إن التصادم مع فرنسا أصبح أمراً لا مفر منه . وقد كشفت عن سياسة القوة والعنف التي ت يريد سلوكها واتضح لذلك الفريق من التونسيين الذي كان يؤمل فيها أن أمله في غير عمله وأن التجربة التي قام بها للتفاهم معها رأساً دون تدخل الجامعة العربية أو منظمة الأمم قد فشلت على طول الخط وأنه رغم استبداله مطالب الاستقلال النام التي اتفق عليها مع بقية المواطنين في غير مؤتمر واحد بالاصلاحات المؤدية للاستقلال الذاتي على مراحل واعطائه من الضمانات للفرنسيين مالم تخوّلهم إياه المعاهدات التي سطروها بأنفسهم وفرضوها على البلاد فرضاً . فان كل ذلك لم يؤثر في الجانب الفرنسي حتى يستجيب لمطالب ذلك الفريق المتواضعة بل بقى في موقفه لا يتحرك ولا يتحول وتلك عادة عرفت عن الفرنسيين وعن العنصر اللاتيني بأجمعه منذ أقدم العصور .

إن الموقف الذي أصبحت تفرضه هذه الظروف على تونس وشعبها هو موقف من القساوة والشدة بمكان وهو يفرض على التونسيين تعبيء

كافحة جهودهم ومقدار انهم وإمكاناتهم لواجهوا هذه الشدة والقساوة بما يحفظ أرواحهم وأموالهم وشرفهم من عبث المعتدين الطفاة .

وإنما يؤسف له أن النداءات والمساعي التي بذلت لتوحيد الصفوف وجعل الأمة جبهة واحدة لمواجهة الموقف خصوصاً وقد كانت البلاد وهي تواجه تلك السياسة الحمقاء على أبواب فتنة داخلية أدى إليها التطاحن الحزبي بين الدستوريين الجدد الذين قبلوا الاشتراك في الحكم والفاوضنة وبين الدستوريين القدامى الذين يقفون موقف المعارضه ويحملون على الآخرين .

وكان الجواب من طرف الدستور الجديد عن كل نداء يوجه إليهم للاتحاد والتضامن هو قوله إن الأمة متحدة حولنا من مليكتها إلى وزرائها إلى منظماتها وكلها متفقة على السياسة التي نسلكها . والخطط التي رسمها ولاعنة بغیرنا ولا نعرف له بوجود .

إن هذا الذي لا يريدون الاندماج معه ولا يعترفون بوجوده هو الفكرة التي تطالب بالاستقلال التام للبلاد ولا تعترف بوجود فرنسا ولا بالزوم بقائهما إلا أن الشعب النتبه الواقع اليقظ قد يتجاوز شهوة الزعماء ورغبتهم في احتكار السياسة والماضي وراء أشياء ومتامع لم تتحقق فعقد مؤتمرآ من أتباع الدستور الجديد لم يرض عن انعقاده كثير من قادة هذا الحزب والحكومة الفرنسية أيضاً . وقرر هذا المؤتمر العدول عن المشاركة في الحكم وعن التفاوض مع فرنسا والرجوع إلى سياسة المقاومة والكفاح مع السكاكيين . ولو لا هذه الظاهرة الشعبية التي وحدت الصفوف والقلوب فدخل الناس في الكفاح لرد طغيان الاستعمار المسلح على قلب رجل واحد ليقيس تلك الخلافات والصادمات الدامية بين جموع

الأمة تهيء للاستعمر قضاه مأربه باجتثاث الحركة الوطنية والقضاء عليها قد يها وجددها بالحديد والنار . ولكن انتباه ذوى النوايا الحسنة الذين يعملون بإخلاص قد حال دون ذلك . وها نحن نرى أن المصادمات الوطنية والخلافات الداخلية التي أدت إلى التناحر قد اختفت بفأة وظهر التونسيون صفا واحدا في ميدان الكفاح وفي العتقلات والسجون واختلطت دماءهم على أرض وطنهم اختلاطا هو رمز الوحدة .

وفي الوقت الذي نشاهد فيه الأمة متجمدة في ميدان الكفاح والجيوش الفرنسية المساحة التي تعتمد فيها لا شخص باعتدالها فريق دون فريق نسمع في منظمة الأمم وغيرها تردود نعمة الإصلاحات والفاوضات ومظاهر احتكار السياسة والاعتداد بالرأي . وأى شئ أقبح وأشد إيلاما للنفس من أن يرى الإنسان وطينين يسعون ويلحقون في مصالحة الأيدي التي خضبت بدماء مواطنهم ومزقت ستائر الكرامة والشرف وعدبت العقوليين منهم ألوانا من العذاب لم يحكها التاريخ في أشنع أدواره .

وهل من البر بالوطن والمواطنيين والإخلاص أقضية الوطن أن يردد السياسيون التونسيون طلب الإصلاحات والرجوع إلى المفاوضات مع الفرنسيين الذين تفعل حبيتهم في تونس تلك الفظائع . ثم يقولون لهم يطالبون ويحملون غيرهم أن يطلب لهم بالرجوع إلى الفاوضات . إنهم يمثلون تونس بأكملها لا حزاً بعينه محاولين بذلك إقناع الرأي العام العالمي أن تونس قد أجمعت على المطالبة بالإصلاحات وإبقاء فرنسا محنة البلاد مسيطرة عليها .

ولقد أدهش هذا السلوك كثيراً من المستمعين وتساءلوا هل أن كل ما بهذه وتبذه تونس من التضحيات هو من لفاظها يقطعها الخصم

من مسارٍ على غير ما يريد أو تُمْنا لإصلاحات تافهة داخل نطاق الحياة
تستيقظ الاحتلال الفرنسي للبلاد وهل يلزم لهذا الأمر التافهين رفع
قضية منظمة الأمم . ومنظمة الأمم قادمة على مبدأ حق الشعوب في تقرير
مصيرها ولم تقم على أساس التوسط في مفاوضات لمنع إصلاحات .

و قبل أن نختتم هذه البسطة يجدر بنا وقضة تونس قد انتهت إلى
ما انتهت إليه أن يقع اتفاق وطني تسطره كافة العناصر التونسية لمعالجة
القضية في المستقبل ونوجهاً إليها آخر يقوم على وحدة فعلية حقيقة
لا على الاحتكار وكتم أنفاس المعارضة وال فكرة الاستقلالية كما وقع
من قبل وادعاء أن كل عمل وطني يجب أن يصدر عن حزب الدستور
المجده وحده وعن الوزارة التي تستند إليه بدعوى أن الحزب هو الأمة
والأمة هي الحزب وأن الوزارة التي يساندها هي الوزارة الشرعية
الوحيدة التي يجب أن يصدر عنها كل شيء .

هذه التغييرات كانت لها ضروب تسييغها وتفرض شيئاً ما السكوت عنها
فيجب على الذين استغلوا تلك الظروف لإفرار بعض الادعاءات في الأذهان
وتصوير كفاح تونس في الخارج الصورة التي تبيّن لهم حزب ووزارة
أن ينتهوا من هذا الادعاء وأن يكفوا عن استغلال ما وقع لحد الآن
السكوت عنه .

الأوضاع الصعبية على حقيقها

لم تكن المطالب التي تقدمت بها الجهات الحكومية التونسية في
الحقيقة مطالب شعبية إذ لم يكن الشعب التونسي في يوم من الأيام يكافح
لبطال يبقاء الاحتلال الفرنسي والاكتفاء بإصلاحات جزئية وتغييرات

تافهة في أداة الحكم ونظام الإدارة تحت ظل الاحتلال وإنما قامت الحركة التونسية كما قامت غيرها من الحركات التحريرية في كل مكان لإرجاع البلاد إلى حالها الطبيعية من الحرية والاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية المحتلة عنها . ولم تعرف بالحاجة المفروضة عليها فرضاً ولم تقل في وقت من الأوقات إن البلاد في حاجة إلى حماية دولة كبيرة . وأنه يجب أن تكون هذه الدولة هي فرنسا .

لم تكن هذه المطالب كما أسلفنا مطالب شعبية ولا يمكن أن يقال أن تونس ارتضتها وتقدمت بها وإنما هي ثغرة حزبية قام بها حزب الدستور الجديد وأوعز بها لجهات الحكومية لتقدمة بها في الميدان . ويقول الخبراء السياسيون إن هذا البرنامج قد أزعزت بعرضه الجبهة الانجليو أمريكية لترى في التونسيين بالإصلاحات التافهة من ناحية ولترى في فرنسا يبقاء احتلالها من ناحية أخرى .

ثم إن الوزارة التي قامت في ذلك العهد للتفاوض مع فرنسا وعرض ذلك البرنامج لم تكن في الحقيقة أيضاً وزارة شعبية بالمعنى الصحيح . لأن معنى الوزارة أن تكون مستندة إلى برلمان منتخب انتخاباً محبحاً من الشعب وأن تتمتع بشقة أكثرية أعضائه . . .

أما أن يقع اختيارها من طرف السفارة الفرنسية و تعرض على موافقة الملك لتولى أمراً معيناً فهذا لا يعطيها الصبغة الشعبية ولو امتنعت الصحف المرتبطة التي كانت تناصرها بعراوف التأييد .

ولقد استغل أنصار الوزارة الظروف التي كونتها حماقة الساسة الفرنسيين الذين أطلقوا هذه الوزارة واعتبروها أفرادها فأكثروا من الدعاية واستغلوا هذا الانبطهاد وحشروا فيه كل الأقوال التي تفيد أن

الوزارة وزارة وطنية شعبية وفسروا عطف الشعب عليها بصفتها صحة اضطهاد ورعونة السياسة الفرنسية . ففسروه بتأييدها كوزارة شعبية وتدعم سياساتها التي سارت وتسير عليها والحقيقة أن عطف الشعب عطف لا تأييد .

أما حزب الدستور الجديد الذي يحذب كلما دعى إلى توحيد الصفوف بقوله أنا الأمة والأمة أنا . فهو يعلم أنه ليس الحزب الوحيد في البلاد بل هناك أحزاب وهناك عوایدون لا ينتشرون إلى حزب بعينه كل له رأيه في سياسة البلاد وفيهم المتفون وأصحاب النظر البعيد والرأي السديد . ولماذا نذهب بعيداً فإن بين صفوف ذلك الحزب وقادته من لا يوافق على سلوكه وتوجهاته وهل درى قادة هذا الحزب أن قولهم نحن الأمة والأمة نحن وليس لغيرنا وجود ولا رأي يعتد به إذا أضيف إلى الاعتداءات الدامية التي صدرت منهم ضد مخالفتهم في الرأي وحرمانهم بالعنف من حرية الاجتماع كان معنى ذلك قيام فاشستية غاشمة في بلاد تتطلب الحرية وتحارب الظلم وتريد أن تقيم مجتمعاً على أحد التطرق الديموقراطية .

وما يؤسف له أن الاعتداءات القاسية الفظيعة التي صدرت عن اتباع حزب الدستور الجديد ضد مخالفيه في الرأي كانت أيام مشاركتهم في الحكم فاستعملوا الأداة الحكومية والنفوذ في البطش والانتقام على مواطنهم والإساءة إليهم بكل أنواع الإساءة . ولو كان هؤلاء المواطنون من أصحاب الفكر المهزيلة التي يستفيد منها الاحتلال لهان الخطب ولكنهم كانوا من أصحاب الفكر القوية والسلوك الطاهر النقى . كانوا أنصار فكرة الاستقلال التام والطابتة بخلاف جيوش الاحتلال وأن عدد الشعب الكفاح القوى للحصول على مطالبه ورغباته . فكانوا يلاقون من المستعمر أشد

المقاومة وصنوف البلاء . ويلاقون من مواطنهم مقاومة مماثلة لأنهم بوقفهم موقف المعارض في الاشتراك مع العدو في الحكم ومقاومته ومساومته على حقوق الوطن التي قام بها حزب الدستور الجديد ربما أفسدت على هؤلاء التجربة التي دخلوا فيها .

ويشاء ربكم أن تتمحص الحقائق على سداد رأى المعارضين وصحوة توجهاتهم ودقة فهمهم للنفسية الفرنسية . فقد مارسوها وخبروها طويلاً وأدرّكوا فوق ذلك أن المشكل التونسي في واقعه وعلى حقيقته هو نزاع قائم بين سلطة شرعية فائمة وسلطنة مفروضة طارئة ولا يمكن أن تكون حكومة ذات رأسين ولا أن يعيش وطن تحت سلطتين . إذ فلامناص من زوال إحداهما وبقاء الأخرى . والجدير بالزوال هو الطارئ الفروض . ولذلك كانت مطالب المعارض هي الاستقلال التام دون الدخول في مفاوضات من أجل تحقيق إصلاحات تصل بالبلاد إلى الحكم الذي الذي في مفهومه بقاء الاحتلال طبعاً . والوصول إلى الحكم الذي على مراحل غير محدودة الأجل .

وإنما إذ ذكر هذه الأمثلة الصغيرة للتذكير نريد أن نقول في صراحة إنه لا ينبغي أن تعود هذه المسألة التي لطخت ماسمه بالحكم الوطني والحكومة الوطنية التي هي الأولى من نوعها والتي ربما كانت التجربة فاتحة أسوأ المثل حق أصبع الناس الذين كانوا يتلقونون خيراً من وجود قادة الدستور الجديد في الحكم وفي الوزارة يقولون لهم تحت اضطهاد هذه الحكومة والحزب الذي يساندها إذا كانت هذه آثار الحكم الوطني فلا حاجة به . وهذا التعبير كفر في لغة الوطنية دفعتهم إليه ملاقوه في تلك الفترة من ظلم واضطهاد شمل الأحزاب السياسية لأنها

تقوم بالمعارضة وشيل رجال الدين وطلبة العلوم الإسلامية لأنهم يريدون أن تنهض البلاد نهضة عربية إسلامية ويريد الآخرون أن تنهض نهضة أوروبية طالما عمل المستعمر لتحقيقها قيام بالحرسان .

وهل مما يرضى الوطنية والأخوة الإسلامية والمصلحة المشتركة العامة أن تقوم مبادىء حزب ومناهج حكم على عصابات تطوف البلاد وترتبط في كافة أنحائها لفرض رأى ذلك الحزب والحكومة التي تستند إليه على المواطنين بالعنف والقوة حتى أصبح اشتباك أبناء القرية الواحدة وأبناء العائلة الواحدة ضد بعضهم في معارك دامية وحق أصبح طلبة العلم من رجال الدين مضطهدون ومعرضون لأقبيع وأشنع وسائل الاعتداء من تلك العصابات التي وقع تأليفها لذلك الغرض .

وهل يريد المستعمر غير محاربة الفكرة الاستقلالية التحريرية والقضاء على الثقافة الإسلامية .

نحن إذ نذكر بهذا والأسى يعزق جوانحنا والتججل أمام العالم يغرسنا لأن يريد من وراء ذلك إلا التنبيه لعدم إمكان العودة إلى هذه التصرفات البغيضة التي عادت على الوطن بأفجح النكبات فلا ينبغي لحزب يحترم مبادئ الحرية أن يفرض مبادئه على المواطنين بتأليف عصابات من أتباعه لا يخطبوء الناس ولا ليقنعوا بهم بمبادئ الحزب السياسية بوسيلة الحجة والبرهان ولكن ليغمونهم على أتباع الحزب واعتقاده وشراء صحفه ودفع الأموال لهم بواسطة استعمال العنف والاعتداء بالقوة وإهانة الناس والاعتداء على كرامتهم في الطرقات والمجتمعات ومحاجمة

دور مخالفهم في الرأي واقتحامها عليهم عندما يجتمعون فيها اجتماعات خاصة يبتعدون فيها عن أنظار البوليس فيواجهونهم ويحدثون مشاجرات يحضر من أجلها البوليس وأول ما يعمد إليه ليس هو كف المعتدين المهاجمين عن عدوائهم بل يترك ذلك ويغض عنه لتنتفع منه السياسة الاستعمارية إذ الخصومة تبث العداوة وتوقنبغضاء بين المواطنين وإنما يعمد البوليس إلى معاقبة صاحب الحال والمجتمعين فيه لأنهم عقدوا اجتماعاً بدون ترخيص .

المعارضة في الداخل وفي الخارج

ذكرنا سابقاً أن حزب الدستور الجديد بعد أن مكث زعيمه الأستاذ أبو رقيبة مدة تقارب من خمس سنوات بالقاهرة تحت ظل الجامعة العربية وعطاف شعوب الشرق . ونعلم أنه جاء من تونس هارباً واقتصر الحدود من غير جواز فاراً من الظلم الفرنسي يائساً من استجابة الفرنسيين لأى مطلب يقدمه التونسيون وعرض الأستاذ أبو رقيبة قضية تونس على الجامعة العربية ضمن قضايا المغرب وأخرجت في جهة الدفاع عن شمال أفريقيا التي ألقاها وترأسها فضيلة الأستاذ محمد الحضر حسين إلا أنه لم يتمكث طويلاً هناك حتى خرج منها لأنها لا تصلب باليمنية الحزبية وإنما تعلم القضية للغرب عامة متزاوجة الحزبيات وألف مع جماعة من الجزائر ومراكش مكتب المغرب العربي وكان هؤلاء جميعاً من المغاليين في الحزبية ومن الذين طفت عليهم أنايدهم الشخصية فأصبح عندهم أشخاصهم وزعامتهم ورثائهم أولاً ثم حزبيتهم ثانياً ثم الوطن في الدرجة الثالثة أو ما دونها إذا اتفق الحال .

أسوا مكتب المغرب وكان يقوم على ثلاثة أحزاب الحزب الدستوري الجديد في تونس وحزب الشعب في الجزائر وحزب الاستقلال في مراكش يتبعه حزب الاصلاح في منطقة الحماية الأسبانية . ونعلم أن هذه الأحزاب ليست هي كل ما في المغرب من أحزاب وطنية إذ يوجد في تونس الحزب الدستوري (القديم) الذي هو أول حركة وطنية منظمة على الأساليب الحديثة قامت في شمال أفريقيا وفي الجزائر يوجد حزب البيان الجزائري وهو الحزب الوحيد في المغرب الذي يحمل مشروع الجمهورية الجزائرية المستقلة وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تسيطر على معظم سكان القطر الجزائري ولها كثير من الأنصار في تونس ومراكش أما في المغرب

الأقصى فيوجد حزب الشوري والاستقلال الذي هو حزب شعبي متغلغل في كل طبقات الشعب المراكشي وله نفوذه الذي لا يستهان به . وفي منطقة الحسيمة الأسبانية براكشن يوجد حزب الوحدة المغربية الذي له ماضيه ومكانته .

هذه الأحزاب كلها مع ما يتباهى من منظمات وهيئات اجتماعية واقتصادية كان لها نواب وممثلون في القاهرة والشرق لم ينشأ مؤسساً مكتب المغرب العربي من مثل الأحزاب الثلاثة الأخرى أن يشرّكوه معهم في العمل الذي هو على ما أعتقد لفائدة المغرب وسكانه دون غيره . ومادامت الأهداف التي ترمي إليها كل الأحزاب هي الحرية والاستقلال حينما يقولون فأى مانع من التعاون والاتحاد وجمع الجهود . إنه الأنانية الحزبية والأناقية الشخصية .

وقد انحصرت جهود مؤسسى مكتب المغرب في الدعاية له وتدعميه لدى الهيئات والحكومات العربية التي عملوا على إقناعها بأن المغرب كله يمثله هذا المكتب ويغير عن اتجاهاته السياسية .

وبذلوا كل طاقتهم أيضاً في إقناع هذه الهيئات والحكومات أنه لا يوجد في المغرب شيئاً آخر ولا رأياً آخر وكانت المظاهر البدائية على سياستهم مما ينشر في الصحف عنه من تصريحات وصور توضع أنهم يعملون لتدعمهم زعامتهم ورؤاستهم وأشخاصهم قبل أن يعملوا وأكثر مما يعملوا القضية للغرب وأنهم يمحضون سياسة المغرب احتكاراً واضحاً دعموه بأخذهم تصريحات من شخصيات لها مكانتها في السياسة العربية استدرجوهم إليها فصاروا يؤيدونهم فيما يتعلّقونه من سياسة ويشنون على أشخاصهم ثناه تنخدع له أتباعهم في المغرب لما لتلك الشخصيات عند المغاربة من التقدير

والاحترام . وطالما استنكرت الأحزاب الأخرى على صحافة الشرق وهيئاته وكبار شخصياته مظاهر التحزب والانحياز التي أظهروها فيها كتبوا وصرحوا به حول قضية المغرب فوقدوا بجانب هذه الأحزاب الثلاثة وأيدوا رأيها على غيرها من الأحزاب الأخرى ولو كان ذلك الرأي في صالح الاستثمار وضد الاستقلال التام ولفائدة الاصلاحات وبقاء سلطان المحتل .

ثم تزل الأمير عبد الكريم الخطابي أرض مصر سنة ١٩٤٧ بعد أن مكث في معنفل (ريفيون) الذي وضع فيه الفرنسيون أكثر من عشرين سنة وب مجرد زواله بحث عن زعماء المغرب وقادته كفاحه من زعماء الأحزاب الاستقلالية واجتمع إليهم وأنواعهم بوجوب توحيد الجهود وتوحيد القلوب وتطهيرها مما علق بها من آنانية وحب رئاسة وزعامة وعداء لمن يخالفه في الرأي وتأسيس كتلة واحدة تندمج فيها كل الهيئات تعمل لتحرير المغرب وفضلًا تأسست تحت رئاسة الأمير (لجنة تحرير المغرب) إلا أن الحلف الثلاثي الحزبي الذي يتكون منه مكتب المغرب العربي امتنع من إدماج ذلك المكتب في لجنة التحرير حق لا تذوب أشخاصهم فيها ولا تغمرها شخصية الأمير عبد الكريم . وبذلك فتحوا الباب لغيرهم فقال كل واحد ما دام مكتب المغرب لم يندمج فإن هبائه أيضًا لا تندمج . ثم ابتدأت المؤامرات الحزبية تتواتي ضد لجنة تحرير المغرب حق تخلى عنها ذلك الرجل الذي وهب نفسه للكفاح وأضحت هذه اللجنة كنحة تاريخية موضوعة في مكتب المغرب .

وبعد انتهاء هذا الدور المؤلم الذي خيب آمال الأمير عبد الكريم في قادة المغرب وزعمائه وملاً نفسه يأساً من نجاح جهاده يسر على هذا النوال

وعلى أثر ذلك فتحت مفاوضات بين القاهرة وباريس وتونس كان الأستاذ أبو رقية طرفاً فيها رجع على أثرها إلى تونس بطريق الجو وزل فيها . وأخذ يعقد الاجتماعات العامة في الميدان العامة الأمر الذي كان منوعاً لوجود الأحكام الاستثنائية التي تمنع الاجتماع الخاص في محل الخاص وكان خلاصة الخطاب التي يلقها على الجموع هي وجوب التفاهم مع فرنسا رأساً دون تدخل الجامعة العربية ولا الأمم المتحدة الأمر الذي كان يدعوه إليه ويحمل له طول المدة التي أقامها في الشرق . ثم إنه يصرح في هذه الاجتماعات بأنه إنما يطالب بإصلاحات لأن احتلال فرنسا للبلاد التونسية واجب لا غنى عنه لضعف البلاد عن حماية نفسها . ولما انفتحت هذه السياسة الجديدة التي يوجه إليها والتي كانت نتيجة للأمم المفاوضات قام بمعارضتها الحزب الدستوري القديم ونشر بيانات عنها (راجع قسم الوثائق) وانضمت إليه في هذه المعارضة هيئات وأحزاب في الداخل وفي الخارج .

وتبعه في ذلك جمعية (صوت الطالب التونسي) التي تشمل على نحو ١٤ ألف من طلبة العاهد الدبيبة والشبيبة الحرة التي تشمل على أكثرية طلبة العاهد العلمي الأخرى وهيئات من التجار والأملاة والمحامين من المثقفين . وهذه الهيئات تكون منها بعد ذلك (الجبهة القومية) التي اتخذت لمعارضة تلك السياسة وأعلن حتى حلفاء حزب الدستور الجديد في الجزائر ومراكش تحذير الشعب الجزائري والاستقلال المراكشي أعلنا استنكارهم لهذه السياسة الجديدة التي سلكها هذا الحزب . لأنها فرقت قضايا المغرب بعد أن كانت متعددة وصبرت نفسها منها وهو قضية تونس تخرج عن السياسة الاستقلالية التي اتفقت عليها كل الأحزاب

إلى سياسة المقاومة والاشتراك في الحكم مع بقاء الاحتلال والاكتفاء بالطالبة بالاصلاحات . كما عد هذا السلوك خذلاناً ل موقف الشعب المغربي وسلطانه اللذين طالباً بالاستقلال التام وإلغاء الحماية .

أما في الخارج فقد استقرت الأحزاب الاستقلالية الوطنية هذا الاتكاك في القضية التونسية . وقام الأمير عبد الكريم بإذاعة بيان على العالم العربي نشرته جميع الصحف يستذكر فيه على حزب الدستور الجديد هذا المثلث المعوج الذي سلكه في القضية التونسية التي هي جزء من قضية المغرب العامة . (راجع قسم الوثائق) وقام مكتب تونس الحرة بنشر عدة بيانات في الصحف متقدماً فيها هذا المثلث ومحتججاً على القائمين به كما أذاع رئيس مكتب المغرب بدمشق وهو أحد القادة البارزين لحزب الدستور الجديد بإذاعة بيان استذكر فيه بشدة موقف حزبه وزعيمه متهمًا لهم بالتحول عن مبادئهم وسلوكهم سياسة الضعف التي أملأها الطمع وكوتها السياسة الارتجالية وألحق بيانه بعد ذكرات صم فيها على ذلك الموقف (راجع قسم الوثائق) .

وعدى عن النصادم العنيف الدموي الذي حصل بين الحزب الجديد والحزب القديم بسبب معارضة هذا الأخير لسياسة الدستور الجديد فقد شملت هذه المصادرات الجماعة القومية الواقفة في صف المعارض أيضاً والمستقلين غير الحزبيين كما شملت جماعة صوت الطالب التونسي .

ولقد تطور التزاع مع هذه المنظمة الأخيرة إلى حد أوشكت أن تشتعل في البلاد معه فتنة داخلية وقتال عنيف بين الوطنيين أنفسهم وقد ابتدأت فعلاً هذه الفتنة لو لا أن تدارك الله الأمة التونسية برحمته فأنقذها

منها وحول تيارها للاستعمار الفرنسي الذي هاجم الحركة الوطنية بهذه الثورة الجامحة .

ولكي نسلط الأنوار الكاشفة على تلك الفترة السوداء التي مرت بالوطن أثناء قيام الحزب الجديد والوزارة التي تستند إليه بذلك المجموع الفاسى على المعهد الدينى الكبير (جامعة الزيتونة) وطلبه وشيوخه المعتلين في جمعية صوت الطالب الزيتونى ونقابة الأساتذة والمدرسين تقول إن منشأ الخلاف كان أولاً بين الحزب الدستورى الجديد وطلبة المعاهد الدينية وشيوخهم الذين كان قسم عظيم منهم من أتباع هذا الحزب وقد سخر قوتهم لتدعم مرکزه وتأيد سياساته في البلاد ثم للضغط على الوزارة السابقة حتى أسقطتها من مقاعد الحكم . ومن الوسائل التي اتخذها إذ ذاك للضغط عليها تنشيطه لطلبة على أن يتقدموا للوزارة بمقابل تتعلق بإصلاح نظام التعليم في المعاهد الدينية . وتقدموا فعلاً بتلك المطالب ولكن الوزارة لم تبادر بإنجازها واشتد التراغ بينها وبين الطلبة . ولما سقطت وحلت محلها الوزارة التي يشترك فيها ويساندها حزب الدستور الجديد تقدم إليها الطلبة بنفس المطالب التي إذا لم تتمكن من إتماله فهي مما ارتفاه وحرض على تقديمها للوزارة الأخرى وطالب الطلبة وزارة حزب الدستور الجديد بتنفيذ تلك الإصلاحات فرد عليهم أقبح رد وقرر الطلبة القيام باضراب عام في البلاد يوم قدم المقيم الجديد إليها إعلاناً لاستياء البلاد من سياسة فرنسا . فقام الحزب بمعارضة الدعوة إلى الاضراب فكان أول اصطدام بينه وبين الطلبة أعلن على أثره الحرب الشعواء عليهم فانفصلا عنهم وأساتذتهم وأخذوا مقاومة سياساته وانضموا لصفوف المعارضة . فاعلن لأنصاره وجوب مقاومة معهد العلوم الدينية (جامعة الزيتونة) في

ثقافته وطلابه وشيخه . وأذن بتشكيل عصابات للاعتداء على الطلبة إذا رجعوا إلى بلدانهم في الراحة الصيفية خشية أن يقوموا بين أهلهم وذويهم بالدعائية ضده . واتهم وزير الدولة شيخ الجامع الأعظم بتنشيط الطلبة على مقاومة سياسة الحزب والوزارة وأراد أن يغيله من منصبه غير مراع للضمانات القانونية التي يجب أن يتمتع بها صغار الموظفين فضلا عن كبارهم مثل شيخ جامع الزيتونة الذي هو في مقام وزير ووقفت مشادة بين شيخ الجامع الأعظم ووزير الدولة ثلت القصر والسفارة الفرنسية . وابتداً الصراع بين عصابات الحزب الجديد والطلبة ومن ينادونهم من هيئات المعارضة وتكلفت المصادرات التي كانت مسلحة في بعض الأحيان وكان موقف الحكومة الفرنسية التي يهدأها قوات حفظ الأمن موقف المتفرج الذي يريد اتساع نطاق هذه الفتنة وتتكاثر الاعتداءات على الطلبة في بلدانهم وفي بيوتهم وفي محلات سكناهم وحتى في الشوارع والطرقات . وعمدت الوزارة على تغيير موظفي إدارة الجامع الأعظم ومدارس سكنى الطلبة بأن أزالت الأشخاص الذين هم محل ثقة شيخ الجامع والذين لهم عطف على الطلبة واستبدلتهم بغيرهم من رجال العصابات التي شكلتها للانتقام من الطلبة وهنا تجلّي لعيان استعمال السلطة الحكومية من طرف الوزارة في الأغراض الحزبية وفي الانتقام من المخالفين لها ولحزبها في الرأي وحدث بمجرد إزالة شيخ مدارس سكنى الطلبة القديم وتعويضه بأخر عرف بتغييره لحزب الدستور الجديد أن وقع اصطدام بينه وبين الطلبة الذين رفضوا أن يتولى هذا أمر مدارس سكناهم وأنكى احتل الإدارة بإعانته وحماية عصابات الحزب التي اشتربكت مع الطلبة في معارك عنيفة ومن الغد أعلنت الصحف التونسية

عن وقوع حادث تسمم أصيب به نحو مائة نلبذ أثر شاورهم طعام الغداء وأخذوا حالاً إلى المستشفيات وبادر الأطباء بعلاجهم وإسعافهم وتحت تأثير الحكومة القائمة لم يتقدم التحقيق في هذه القضية الخطيرة خطوة واحدة كما وقع في كثير من القضايا الأخرى التي اعتدى فيها على الطلبة اعتداء مسلحاً أطلق فيه الرصاص ووجدت بأيدي المعذبين أسلحة إلا أنه أخلي سبيلهم وحفظت قضيائهم لتتوالى اعتداءاتهم .

هذه صورة من الصور التي قوبلت بها المعارضة لسياسة حزب الدستور الجديد وتلك مثل من تصرفات الوزارة واستعمالها لأداة الحكم ضد معارضتها وذلك مثل الذي قدمته العالم على تصرف مكافحين يطالبون بالحرية ويؤمنون بالديمقراطية وبمحملون مشعل الثقافة الغربية عندما استلموا لأول مرة شيئاً من السلطة وجلسوا على بعض مقاعد الحكم . وكانت سياسة فرنسا الاستعمارية التي أرخت لهم العنان لبسط مخالفيهم في الرأي هذه الأساليب القاسية في المقاومة ت يريد أن تقنع الناس وبساطة القول على الخصوص بأن الزعماء والقادة مق استقلت البلاد واستلموا فيها مقابليد الحكم عاملوا مخالفتهم بهذه المعاملة وقاوموا المعارضين لهم بهمثل تلك الأساليب واستعملوا أداة الحكم للاعتقام من لا يرى رأيهم .

وشاع هذا الاعتقاد بين التونسيين خصوصاً الذين وقعت عليهم الاعتداءات والاضطهادات جماعات وأفراداً فكان له من الأثر السوء ما كان .

ونكتق بهذا لأنه يرجع إلى أشياء عامة وإلى زرع فكري ولا نسمع لأنفسنا بالتعرف إلى أعمال أخرى ترجع إلى تصرفات شخصية لأن ذلك يخرجنا عنها نحن بصدده من انتقاد أغلاط الماضي والعمل على

إصلاحها في المستقبل وعدم العودة إلى ما وقع استنكاره من الاجراءات والتصيرات الفردية والحزبية والوزارية . فقد أذاقنا الاستعمار الويلات وأنزل بأمتنا ووطتنا أفجح النكبات وأثنا لنسـتـوحـى من ذلك أن عقاباً إلهياً نزل بـنـا وـلـمـ يـصـبـ الـدـيـنـ خـالـمـوـاـ مـاـ خـاصـةـ بلـ عـمـ وـشـمـلـ الجـمـعـ لأنـ مـنـ شـارـكـ فـيـ ذـكـ الإـجـرـامـ وـالـاعـتـدـاءـ وـمـنـ أـيـدـهـ وـنـاصـرـ القـائـمـينـ بـهـ وـمـنـ سـكـتـ عـنـهـ خـنـوـعـاـ وـاسـتـخـذـاءـ . وـقـدـ قـالـ اللهـ فـيـ حـكـمـ آـيـاتـهـ (ـوـاتـقـواـ فـتـنـةـ لـاـ تـصـيـبـ الـدـيـنـ ظـلـمـوـاـ مـنـكـ خـاصـةـ)ـ .

آراء كبار السياسيين الفرنسيين

في الصراع القائم بين تونس وفرنسا

بعد أن انتهينا من وضع خلاصات تثير السبيل أمام الباحث عن السياسة القائمة في المغرب بين فرنسا وتونس وأطوار الكفاح خصوصاً في الفترة الأخيرة التي أصبح فيها إلى جانب الكفاح السياسي كفاحاً مسلحاً نراقب به الدماء وتنهب الأمتنة وتهدم البيوت وتتنهك الحرمات ويُعذب المعتقلون تعذيباً الفرون الوسطى من طرف القوات العسكرية الفرنسية وبسطنا القول في سياسة الأحزاب وموقف الشخصيات بمصر علينا بعد كل ذلك أن نضع تحت أنظار الباحثين نظريات كبار الكتاب والساسة الفرنسيين في النزاع التونسي الفرنسي وتاريخه ورأيهم في الحركة الوطنية التونسية والأحزاب والشخصيات فلنها يستطيع القارئ نظرة فرنسا إلى كل جهة وحركة وشخصية بعينها ونقدم الآن دراسة في الموضوع بقلم (هانري دو موتنبي) الذي شغل مناصب مختلفة في الإدارة التونسية في فترة غير قصيرة من عهد الاحتلال والذي مكنته اختلاطه ب مختلف الطبقات التونسية والشخصيات من خبرة لا يأس بها . وكتب بهذه هذا في المجلة الكبرى التي تعبّر عن سياسة وزارة الخارجية الفرنسية وهي مجلة (لابوليتيك ابتراجير) السياسية الخارجية في عددها الصادر في مارس سنة ١٩٥٢ وهذا نصه :

أس المكلمة التونسية

بعد احتلال فرنسا العسكري لتونس ، في سنة ١٨٨١ ، واحداً من أحداث تاريخ التوسيع الاستعماري الأوروبي في القرن التاسع عشر . وكان

هذا العمل يهدف إلى قطع الطريق على إيطاليا^(١) وحماية الجزائر الفرنسية . وكانت معااهدة « باردو » تهدف إلى وضع العرش التونسي تحت الحماية الدبلوماتية والعسكرية للجمهورية الفرنسية ، ولكن فرنسا طورت استعمارها منذ سنة ١٨٨٣ ، وذلك بوجوب اتفاقية « المرسى » الق آل بوجبها إلى الحكومة الفرنسية أمر العناية بالأقاليم البربرية بواسطة جهاز إداري وتشريعى حديث ، مما هيأ للحالية الفرنسية العيش والاستئثار .

وما أن تولت فرنسا الإشراف على شؤون البلاد ، حتى تدفقت جموع من الفرنسيين لم يمض زمن حتى أصبح لها نصيب في الشؤون الداخلية . وقد أثأر التشريع الأوروبي في البلاد فرصة هجرة أفواه أوروبية أخرى ، وبصورة خاصة الإيطاليين ، وهكذا — تحت ستار الحماية — أنشأ الفرنسيون إقليماً فرنسياً ، بينما اختفت المطامع الاستعمارية الفرنسية والإيطالية تحت الرماد .

وفي الوقت نفسه ، كان التونسيون يشتد سادهم في الإحساس بشخصيتهم القومية وينهلوون من تعاليمنا الثقافية ومفاهيمتنا السياسية ، وكان هذا يسير على هدى الآباء الإسلامي ، مما أدى في النهاية إلى أن أصبح منهم الأعلى استرداد استقلاله بلادهم .

وقد نفت الوطنية التونسية — المتأثرة بالاتجاه العالمي ، ورد الفعل الناشئ عن كراهية الغرب — بظلها على السياسة الأوروبية ، كما توغلت بعناصرها حتى العرش .

ولقد شرح لنا فرنسي عجوز ساهم في نظام الحماية حوالي نصف

(١) التي كانت بجاده إذ ذاك لاحتلال تونس .

قرن — المسألة التونسية على نحو يشبه المسألة المسرحية القديمة ، فقال : إننا نجد في الفصل الأول شخصيتين لا ثالث لهما ، الجمهورية الفرنسية وبالبى ، وأحددهما — أي الشخصيتين — تفترض أنها تضع يدها على الدولة وتتولى شؤونها ، بينما يحيط بها عدد من الأسر تخدمها وترعاها ، وهي التي يتألف منها «الكورس^(١)». وفي الفصل الثاني تظهر شخصيتان ، لم يكن ظهورها متوقعاً من قبل ، وهما الشعب التونسي وهو يتألف من حشد كبير من الناس تملأه وجدان بالحالة الجديدة وتعبر عن رأي هذا الحشد طبقة من المثقفين . أما الشخصية الثانية فهي : (الموطن الفرنسي في تونس) سواء كان مهمناً أو موظفاً .

وما أن نمضى إلى الفصل الثالث حتى نجد الجمهورية الفرنسية وقد جاءتها الشخصيات الثلاث الأخرى : سيد العائلة ، والطبقة المثقفة الشعبية متضامنة تطالب بحقوق الشعب ، ثم المعمر الفرنسي ، وهو يقف وحيداً يستمد قوته مما شيده من أعمال ، ويطلب هؤلاء الثلاثة بإعادة النظر في عقد الحياة . وخلال التأجيل يقف بعض الممثلين بين الناظر أحدهم يتحين فرصة المساهمة بدور والآخر يخاول أن يتزعزع قناعه وهؤلاء يطاليا في الماضي والجامعة العربية والأمم المتحدة في الحاضر وفي المستقبل قد تكون أمريكا أو الشيوعية .

نشأة الرؤى القومية التونسية :

في مطلع هجرة الفرنسيين إلى تونس كان العرونو يصطدمون بمعارضة المسلمين على أن تطور أسلوب الحياة في البلاد قد جعل إقبال

(١) جالية فرنسية عن جزيرة كورسيكا .

الفرنسيين أمراً مقبولاً . فقد قامت من بين التونسيين فئة تتensus سكانها بين الشرق والغرب وأصبحت هذه الفئة تؤلف جانباً هاماً من السكان . ثم تطور التعليم واستطاعت الآراء التربوية الفرنسية أن ترفع المستوى الثقافي في أقل وقت وأن تضاعف من عدد الطبقة الفكرية وقد ساعد هذا على ظهور وعي جديد بالقيم الإنسانية . كما استطاعت البورجوازية الصغيرة (الطبقة الوسطى) أن تعزز الوظائف وأن ترقى إلى الصنوف العليا وقد ثبتت الثورة الثقافية داخل الأطار السياسي الذي شمله التطور أيضاً عن طريق الحماية والمؤسسات ذات الطابع الحر التي سهلت هذه الحماية سبل قيامها . كما ثبت الجيل الجديد أقدامه في الجهاز الإداري المستمد من الغرب . أى من الحضارة الديمقراطية الحديثة القائمة على سيادة الشعب .

وقد خلق النظام الجديد انقساماً في السلطة مع إهانة هيبة النفوذ المحلي التقليدي . فقد فصل تجديد الجهاز الإداري بين كثير من الصالح وضاغط الصلات بين بعضها وربط السلطة بالقانون لا بالفرد . وبهذا تضاءل نفوذ الشايق والقواد^(١) ، كما استيقظ الرأي العام — نتيجة لانتشار الروح الديمقراطية الفرنسية — وأخذ لنفسه وسائل للتعبير تتمثل في صحف تصدر باللغتين (العربية والفرنسية)^(٢) وأحزاب^(٣) منظمة على نحو يشبه الأحزاب الفرنسية .

ويضاف إلى هذا كله أن النظام الاقتصادي الغربي وحرية التجارة

(١) الشايق يعادله العدة في الشرق والقائد — المأمور — يمثل سلطة البالى .

(٢) تعطل الصحف في تونس دون عدمة ولمجرد قرار وزيري .

(٣) لم تعرف السلطة الفرنسية في تونس بوجود أحزاب وإنما كان على سبيل غض النظر .

قد ضاعغا من الثروة وسادها في خلق أسس مجتمع جديد . فقد انهارت الأسر العتيقة ^(١) التي كانت تمتلك وسائل الانتاج او حالت معاها طبقة جديدة قوامها الأغنياء الحدثون . ومن ناحية أخرى ونتيجة لتصنيع الزراعة واكتشاف الناجم وقيام الاحتكارات الحديثة ظهرت طبقة اجتماعية كانت مجهولة حق ذلك الحين وهي طبقة العمال السكادحين .

ولقد كانت نمة حدود غير منظورة تفصل في تونس القديمة بين شقين كانا يبدوان وكأنهما بلدين متناقضين . خارج المدن كانت تقوم في الوهاد الفسيحة مواطن القبائل البدوية وأفرادها مختلفون في أساليب حياتهم ووضعهم الاجتماعي عن بقية سكان البلاد غير أن النظام الحديث أتاح لهم فرصة العمل في مجالات أخرى ^(٢) غير قبائلهم وتقع هذه المجالات في المدن أو عند أطرافها مما أدى آخر الأمر إلى أن يتحقق فريق لا يأس به من البدو في عدد طبقة العمال السكادحين .

وهكذا — خلال السبعين سنة الأخيرة — تبدع المجتمع التونسي ، وذلك من حيث تقسيمه إلى طوائف وقبائل ، واتضاع إيقاع أصبح يبدو يوما بعد يوم إيقاعا موحدا .

ولم تكن أبداً روح الشعب هي التي حققت هذا التطور في ظل ظروف سيئة راسخة ، لقد كانت نمة روح أخرى روح عاصفة ، تتقبل صرخة التقدم والتجدد ، والقدر والكفاح ، كما تستمع — في الوقت نفسه — لصوت الماضي وللإيمان الصوفي ، والترااث العنصري ، روح يختلط فيها الألم والأمل في تناقض دائم .

(١) يقصد الملاك التونسيين الذين حل محلهم الكولون الفرنسي .

(٢) اضطرب البدو والزارع الذين انزعت منهم أراضيهم إلى التكدس حول المدن باحتفين عن العمل في المصانع التي توجد في المدن وغيرها .

وأننا لنجد هذا التناقض في الأخلاق والعادات حيث أن تيار التطور بالنسبة لها سار بطريقاً إذا قيس بتيار التجديد بصفة عامة .

وتعزى الصعوبات التي تتفق في وجه تطور الحياة الاجتماعية ، إلى التقاليد التي لا تنسلخ مع الروح الجديدة ، ومن هذه التقاليد تعدد الزوجات وحجاب المرأة . غير أن الجيل الجديد المسلم ما زال يحتفظ في حركته التقدمية بلون من التشكك الديني ، الذي يتصل بالإيمان والماضي معاً .

وعلينا ألا ننسى أن الإسلام يجمع في إطار واحد بين الحياة الروحية والحياة المدنية . وعلى هذا النحو يمكن تلخيص حضارته .

وعلى أن المسلمين يعتقدون أن الشرق وحده هو الذي يحيا حياة روحية ، بينما لا تقوم في الغرب سوى حياة مادية أرضية . ومن الصعب — بالنسبة للمسلمين — التفرقة بين الدين والروح ، وعلى هذا فإن الخوف من المادية الغربية هو الذي يجعل للنطافر التونسي طابعه المتناقض هذا ، كما يفسر رد الفعل — غير المفهوم — نحو المحدثين الغربيين . وعلينا أن نشعر بأن التونسيين تنتابهم حيرة بالغة إذ يتجادلهم الشرق والغرب ، وذلك كي نفهم كل مظاهر حركتهم السياسية .

* * *

على هذا المسرح السياسي تمثل المأساة في وضع النهار ، فالحركة الوطنية التونسية ليست إلا تعبيراً عاماً عن القلق الداخلي الذي ينتاب هذه الفوس التي استيقظت منذ ربع قرن ، فأسألت في عروق البورجوازية طاقة سياسية جعلتها تشعر بأنها لم تعد مستعبدة في هذه المصور المتقدمة . إن الحركة الوطنية التونسية ليست بحال ما ، حركة مصطنعة أو غير طبيعية ، بل هي ظاهرة حتمية ، تتناول جذور الروح البربرية الدفينة ،

وتنفجر نتيجة للصدام مع التوسيع الفرنسي وتنضج عن طريق بقظة الورقة الإسلامية والثورة العالمية ضد الاستعمار .

ولقد عرف عن البربر تعلقهم الشديد بالحرية ونوراتهم الكثيرة دليل على ذلك كما أكد المؤرخون الفدائي أنه من المتعذر أن ينضوي البربر تحت غيরهم من العناصر ، ولقد أذكى الإسلام هذا الخلق في البربر . والبربر هم الذين شجعوا الحزبين الوطنيين المنافسين ، حزب الدستور القديم والمجديد ، وهم الذين عقدوا أخيراً الراواه ليصل وطني ، هو الحبيب بورقيبة «المجاهد الكبير^(١)» .

والحركة الوطنية التونسية أيضاً صورة عن مشاعرنا الأوروبية فيما يتعلق بمفهوم الوطن ، بل هي خيط انفلت من الثورة الفرنسية .

لقد تعلم الأطفال الوطنيون ، وهم على مقاعد الدرس أن يعبدوا هذه الكلمة : «الوطن» ، كما أنهم ما كن شفوا وطنهم فهو أرض تعود وحدتها إلى قرون بعيدة وتراث من الحصارة وعاصفة اقتصادية عديدة .

ولا يمكن اعتبار هذه الحركة الوطنية مجرد التفاف حول النظام الملكي ، فالعرش بالنسبة لها ليس إلا رمز ذو قاعدة . ولساننا بحد سوى حزب الدستور القديم يعلن ولاه حقيقة العرش الذي يمثل أسلوب الحكم
الديني الإسلامي .

أما حزب الدستور الجديد ، فهو يناصر البالى بدافع الوصولة . ونحن نشير هنا إلى الاختلاف بين التيارين اللذين يغذيان الوعي العام ، ونحن

(١) هذا غلط مقصود من الكتاب فلا يوجد في تونس برب إلا بنسبة واحد في المائة وكل سكان تونس عرب يكره الفرنسيون أن يذكروهم ويعرفوا لهم بوجوده .

تجد هذا الاختلاف — أو بعبارة أخرى هذا التزقق في الوعي — في إنجاه الوطنيين التونسيين نحو حركة الوحدة الإسلامية التي لا يستطيعون الانفلات عنها ، والتونسيون — مثل كافة المغاربة — يسمون أنفسهم « عربا » ذلك لأن العرب كانوا غزاتهم النبلاء ، ولأن العربية لغتهم في العبادة والكفاح ولأن العرب والإسلام — في مفهومهم — شيئاً واحداً .

وعلى هذا لم يعد من الأمور المفاجئة أن ترى الحماسة الوطنية تتبدل بالحماسة الدينية ، كما نخل الآيات القرآنية محل الخطاب السياسي وذاتك في فترات القمع والإرهاب .

وفي سنة ١٩٣١ ، عندما عقد المؤتمر الإسلامي في القدس ؟ آلى « العالى » زعيم حزب الدستور القديم على نفسه — متهدنا باسم بلاده — العمل لإعادة بناء الأمة العربية موحدة لا تتجزأ ، وفي سنة ١٩٥١ نقل رئيس الحزب الدستوري الجديد صوت تونس إلى مؤتمر الشعوب الإسلامية الذي عقد في كراتشي .

وكثيرون من أعضاء حزب الدستور الجديد ملحدون ويستوحون مثل الغرب اللادينية ، ييد أن هؤلاء لا يجدون في الشرق سوى لوناً من ألوان التأييد ، ولا يرون في الإسلام إلا وسيلة من وسائل التضامن مع جميع أبناء البلاد ، هذا التضامن الذي أصبحوا يسمون فيه إلى أبعد حد بمحبت لا يخشون أن يستغل خدمة التنصيب الديني ، كما حدث سنة ١٩٣٣ عندما نشكل بال المسلمين الذين أخذوا أنفسهم الجنوية الفرنسية ، بمحة أنهم كفرة ، وهذه الحجة التي يتذرع بها الحزبان دائمًا في أعمال الشغب والهياج وخلال هذا الصراع الداخلي بين الحزبين يبدو لنا التناقض في الوعي

إذ يقف أعضاء حزب الدستور القديم في الجامع الكبير يستنزلون العذات
على حزب الدستور الجديد.

ويتمثل أتجاه حزب الدستور الجديد ، في أنه يعتبر الحركة الوطنية
التونسية فرعاً من فروع الحركة العالمية التي تهدف إلى منح حق تقرير
المصير للشعوب المختلفة .

تأريخ حزب الدستور :

كان حزب الدستور وليد عناصر تونسية خاصة ، فإن زعماء الأول
البشير صفر وعلي باش حامية ، والثعالبي ، كانوا من التونسيين الذين نهلووا
من الثقافة الغربية^(١) والذين عبروا منذ سنة ١٩٠٦ عن الشعور الوطني
ضد الاستبعاد ، وناضلوا في سبيل إذكاء الشعور الوطني ، وفي سهل التقدم
وكانوا في هذا يتنافسون ويقلدون حركة تركيا الفتاة .

وتبلورت الحركة الأولى في سنة ١٩٢٠ ، في شكل حزب منظم هو
«الحزب الدستوري التونسي القديم» . وكان يهدف إلى تحرير الشعب
ال التونسي متخدلاً لنفسه مثلاً أعلى ديمقراطي ووطني ، غير أنه بعد أن مضى
عدة سنوات ، لم تعد الديمقراطية والوطنية صنوان في هذه الحركة .
فقد قام في سنة ١٩٣٣ فريق من الشباب التأثر بالأراء الحديثة والاتجاهات
الديمقراطية وأنشأوا «حزب الدستور الجديد» وبهذا أصبح الحزب
الأول «حزب الدستور القديم» تماماً في صفوته التقليد بين الدين

(١) الزعيم المرحوم السيد عبد العزيز الثعالبي تقديره عربية إسلامية محضة وهو
الذى أثر على الزعيم باش حامية وغيرها و حول سياستهم التي كانت ذات صبغة
أوروبية إلى سياسة إسلامية .

أمجدت أنظارهم إلى الشرق الإسلامي، وهم بهتدون بأقوال شكيب ارسلان
رائد حركة البعثة الإسلامية.

على أن حزب الدستور يلتقيان فيغاية العلبا، وهي استقلال تونس، وكلما يرى تحقيق هذا الاستقلال على درجات تكثير أو تقل عند كل منها. وأولى هذه الدرجات إعادة الدولة التونسية بشخصيتها داخل إطار فسيح من الحماية، وهو يختلفان في مفهوم المسائل الاجتماعية، ثم في الوسيلة التي يهدفان إليها لتحقيق هدفهم المشترك كذلك يتضح الخلاف في التناقض القائم بين زعماهما.

وكتيرا ما يؤخذ على حزب الدستور الجديد، وجهه المزدوج، فهو
غربي ديمقراطي أمام الغربيين، وإسلامي كاره للأجانب عندما يتوجه
إلى أنصاره، على أنه ما من شك في أن مفكري الحزب عاصرون حقا في
اعتقادهم لافكار الغربية، يد أن الحزب، بوصفه حزبا شعريا عليه أن
يتحدث إلى الشعب باللغة التي تنس مشاعره.

أما حزب الدستور القديم فهو لا يجيد إلا خطوة واحدة، هي كراهية العرب وعدم الثقة به، والتطلع إلا الاندماج في إمبراطورية إسلامية، وأكثر أعضاء هذا الحزب ينحدرون من الأسر التي عملت في ظل الاحتلال التركي، وهم ليسوا ديمقراطيين ولا وطنيين — بالمعنى المعروف طائفتين الكلمتين عند الغربيين — بل أنهم مسلمون راديكليون.

وحزب الدستور الجديد أكثر نشاطا من أخيه الأكبر وأكثر لباقه أيضا في الوصول إلى الجماهير، وهو أكثر أنصارا وله شبكة من الشعب والمجان في أنحاء البلاد، وجميعها على جانب من المدرسة والنشاط

وهو يطوى تحت جناحه — سواء عن طريق التل أو عن طريق المخوف — جميع أفراد الطبقة الوسطى الذين يستغلون بالتجارة والنقابات التونسية — باستثناء بعض العناصر المهزولة التي تخضع لشيوخين والاشتراكيين — شديدة الصلة بحزب الدستور الجديد، والنشاط النقابي هناك من الناحية العملية ، ما يهدف أول ما يهدف إلى النضال الوطني ، ولقد أسبغ هذا الحزب عنصراً حاسماً بالنسبة للرأي العام فأنصاره بين العامة كثيرون ، إلى جانب عدد كبير من الشباب المتعلّم والذمة المثقفة .

على أن حركة الدستور — بشقيها — لا تشمل تماماً جميع الحركة التونسية ، فئة خليط متوازن الأشكال والألوان ، يبدأ من التشدد في عداء الأجانب وينتهي إلى الاتهازية والسلبية والتعاون المخلص مع سلطات الحماية ، يبدأ هنا نستطيع القول بأن جميع التونسيين وطنيون — باستثناء بعض المرتدين — وهم جميعاً يتمنون رؤبة بلادهم وقد حظيت بنعمة الاستقلال أو على الأقل بنعمة السيادة على حكومتها .

ولقد تركز هذا الاجماع في الأمانة الوطنية حول «النصف بابي ملك تونس» الذي خلعه الخلفاء^(١) وإذا ذاك انفروط العقد إلى حين ، ثم عاد إلى التجمع مرة ثانية .

* * *

إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في تونس قد أكدت ما يتمتع به حزب الدستور الجديد ورئيسه أبو رقية من تأثير عميق ، فقد فرض على البالى وحكومته اللجوء إلى الأمم المتحدة بعد انقطاع المفاوضات الودية التي جرت

(١) واعتقله فرنسا ببلادها إلى أن مات .

في باريس ، ولقد قامت الظاهرات وأعمال العصيان والتمرد في جميع أنحاء البلاد بشكل لفت أنظار العالم إلى للطالب التونسي^(١).

ولقد أصبح من الواضح - بعد أن بدأ التأثير الفعيل انصرخات رئيس الوزارة الفرنسية - أن المسؤولين في تونس ما زالوا يخضعون لغزو يورقيه ، وأنه في سبيل إجراء محادلات فرنسية تونسية لابد من موافقته ، ومن ثم النزول عند مطلب إقامة الحكم الذاتي الذي هو أول مطالب الدستور الجديد .

الفرنسيون في تونس :

كان حتماً أن يتدفق الأوروبيون على تونس ، كما حدث أن تدققوا على مراكش فيما بعد . فقد كان غزو الجزائر بثابة سابقة ، لم تمض بعدها خمسون سنة حتى اتاحت أوروبا حمى التوسع ، وتوجهت بنشاطها إلى تلك الأراضي البكر .

كانت تونس مجالاً لهذه الهجرة ، بواسطة تيارين رئيسيين اتجاهها نحوها : الإيطاليون والফرنسيون .

ولم يجد السيطرة السياسية الفرنسية على الدولة التونسية ولا (الاستعمار) الفرنسي في وقف الهجرة الإيطالية ، وعلى الجملة فإن العمل السياسي الفرنسي قد بارك التوسع الأوروبي . وخط صفحات حافلة في كتاب الغزو والاستعماري الأوروبي .

ولقد صادفت الهجرة الأوروبية أول الأمر عنصراً لم يلتفت أن اخالط بها

(١) إن الموجة إلى منظمة الأمم كان نتيجة شفط الممارضة وهجوم الشعب ضد المقاومين والمشاركين من رجال الحزب الجديد .

وهو اليهود وهؤلاء هم خليط من يهود في أصلهم . ومن ببر قد تهودوا وقد كانوا يتطلعون إلى أوروبا ويتظرون الخلاص على يد الحضارة الغربية ، إذ أنهم نهلو منها بهم جشع كثرين ، وكانوا أذكياء مجدين ، استطاعوا في وقت قصير أن يكونوا من بينهم نخبة أكثر ثقافة من النخبة الإسلامية المثقفة ، وتعد صنوا للنخبة الالاتينية .

وقد أصبح فريق كبير من هؤلاء فرنسيّاً عن طريق التجنس ، وعلى هذا نستطيع القول بأن السكان اليهود في تونس ينتظرون في عدد الأقلية الأوروبية من حيث طرائق عيشهم ومشاعرهم وأتجاهاتهم .

وعندما اصطدمت المجرة بال المسلمين ، الذين ما زالوا يحتفظون بلغتهم وروحهم وعاداتهم التي ترجع إلى فرون طوبيلة ، حاول اليهود أن يلعبوا دور الوسيط بين الأوروبيين والتونسيين . وقد أفادوا من هذا الدور الذي يعتبر محاولة في سبيل إقامة اتحاد بين الشرق والغرب ، كما وضع هذا الدور تماماً في المفاوضات الأخيرة التي جرت بين الحكومتين التونسية والفرنسية^(١) .

* * *

أرسى المعرون الإيطاليون أقدامهم في البلاد قبل سنة 1881 وتمكنوا من أن يصبحوا جالية ذات شأن في السنوات العشرين الأولى للحياة ، وقد كان عددهم في سنة 1900 (٥٠٠٠٠) نسمة . وفي سنة ١٩٣٦ ،

(١) يشير الكتاب إلى الدور الذي لعبه اليهود في التوسط بين فرنسا وحزب المستور الجديد لتكوين المفاوضات واستبدال الاستقلال بالإصلاحات إذ الاستقلال ورجوع السلطة بيد المسلمين في تونس لا يرضي عند اليهود وقد أوضحنا بهذا الدور المُطبع في كتاب « اتجاه خطير في تونس » — مطبوعات مكتب تونس الحرية —

بلغوا (١٠٠٠٠٠) نسمة ، واشتغل المعمرون في الأرض عملاً وأصحاب ملكيات صغيرة وأخيراً استطاعوا التغلغل في حياة البلاد الاقتصادية ، وأصبح لهم فضل في تقدم الاقتصاد التونسي .

حمل (المعمرون) الإيطاليون معهم أسلوب حياتهم الصقلي ، ومستوى معيشتهم المنخفض ، وأخذوا يختلطون بالمعربين الفرنسيين ، ثم اندرجوا فيهم إلى حد ما عن طريق التجنس . غير أن عودة كثير من الملاك الإيطاليين غداة الحرب الأخيرة ، وما نص عليه قانون التجنس الفرنسي من حيث ضرورة الولادة في البلاد ، كل هذا ساعد على تحمل المعربين الإيطاليين ، وهم اليوم يبلغون (٨٥٠٠٠) نسمة ، أغلب أبنائهم ولدوا فرنسيين .

وتحتها جاليات مغيرة أخرى ولكنها هزيلة العدد، إذا استثنينا المالطيين وهم أبناء عمومة الإيطاليين ، والذين ذابوا أيضاً في المعربين الفرنسيين . ومن بين المجموعة الأوروبية نرى جالية المعربين الفرنسيين أكثر الحالات تعاسكاً وهي اليوم تبلغ (١٦٠٠٠) نسمة ، وما من شك في أن هؤلاء ليسوا جميعاً من ذوي الأصل الفرنسي ، بقدر ما هم فرنسيون مكتسبون ، وفي إحصاء أجري سنة ١٩٣٦ كان حوالي ثلث الفرنسيين القبيعين في تونس من الفرنسيين ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الزواج المختلط والتتجنس ، نرى أن ربع الفرنسيين هم من الفرنسيين الأصليين . غير أن جميع أفراد الجالية الفرنسية ينتظمون في الرعوية الفرنسية ، وقد جعلت لهم هذه الرعوية وضعًا مفضلاً في البلاد ، وهذا الوضع بالإضافة إلى بعدهم عن الوطن الأم ، واعتزازهم بفرنسيتهم جعلهم دائمًا ثافوريين ، وذوى حساسية وطنية عالية .

وتؤاف هذه الجالية الفرنسية - على الرغم من أصولها المختلفة - إنها سياسياً موحدة ، ويُؤلف سكان الأقاليم الفرنسية القيمين في تونس ، جماعات صغيرة فيما بينهم ، هذا إذا استثنينا السكوريين الذين يكونون بالنسبة لعددهم ونضالهم نواة المقاومة في الأقاليم الفرنسية ، وتغير الأحزاب السياسية في الوطن الأم هذه الجالية جانباً من الأهمية .

وجميع أفراد الجالية من الكاثوليك باستثناء حوالي ١٥٠٠٠ يهودي (من الفرنسيين) . على أن الدين لم يكن السبب في قيام صلة متينة بين الإيطاليين والمالطيين والفرنسيين ، إلا أن العمرانيين جميعاً من السكان اليهود يؤلفون كياناً واحداً أمام السكان المسلمين . ويقدر عدد الأوربيين بـ (٣٥٠٠٠) وهم يمثلون بالنسبة للثلاثة ملايين ونصف مليون جماعة ذات شأن . وهذه الأقاليم مكان ممتاز في البلاد في مضمار الحياة الثقافية والعملية .

والأوربيون في تونس لا يرون أنفسهم غرباء ، هذا باستثناء اليهود الذين أصبح ينظر إلى بعضهم نظرة خاصة بعد أحداث فلسطين ، وجميع الغربيين قد رسمت أقدامهم في البلاد وأصبحوا يملكون فيها أراضي ومنتزهات بل ومقابر أيضاً .. وهم لا يعيشون فيعزلة أبداً بل لقد تغلبوا في القرى والمدن على السواء ، على أنهم - على الرغم من هذا كله - ما زالوا يعيشون على هامش السكان الأصليين ، وذلك بالنسبة لأسلوب حياتهم وتفكيرهم ، وهم في هذا يتعالون على التونسيين .

ولقد أفاد المعمرون من القوانين الحديثة التي أنت بها الحماية وانتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا موجهين لكتير من الشئون وإذا أجرينا

مقارنة بينهم وبين النخبة الجديدة من المسلمين ، فإننا نجدهم أكثر
umasaka وبياناً .

إن تونس الحديثة هي ثمرة جهد هؤلاء المستعمرين ، وهم على دراية
بدورهم في هذا للضمار ، فهم يعلمون أن من بين مئات المهندسين يوجد
ثلاثة أو أربعة من التونسيين ، وإن أطباءهم ورجال الإداره من بينهم أكثر
كفاءة من أمثالهم لدى التونسيين ، وهم يعلمون أن سكان البلاد الأصليين
لم يستطعوا ولم حتى اليوم أن ياهدوا إلا بقدر الرابع وذلك بالنسبة للعمال
المهرة وأصحاب المنشآت (١) .

وما من شك في أن هذا الشعور المتمالى يجعلهم يدركون ما ينبغي
عليهم عمله في الميدان السياسي ، ذلك أن الجهد العروسي في تونس ينصرف
إلى ناحيتين في وقت واحد ، أولها : الدولة ، والثانية : المنشآت الخاصة .
كانت الدولة التونسية لا تندو من كذا قروياً حثيراً ، فلبيست ثمة مرافق
عامة وفي الناطق البربرية لم يكن يدخل في الحساب مطلقاً الإداره والنظام
فالأمر ليس إلا مجرد البقاء على قيد الحياة .

ولقد جاء الفرنسيون وأشاعوا الاستقرار في هذه الناطق وسنوا
القوانين وأدخلوا على البلاد النظم المالية ، وأقاموا المرافق العامة ، من
الأشغال العمومية إلى الزراعة والتجارة والصناعة والتعليم والصحة العامة
والشؤون الاجتماعية (٢) .

على أنهم جاؤوا في سبيل هذا كله إلى استعمار الدولة التونسية ، فقد

(١) هذا نتيجة التعليم والمدربين الفرنسي للتونسيين طبعة ٧٠ سنة .

(٢) كانت الدولة التونسية دولة كاملة الجهاز قبل الاحتلال كما أوضحتنا سابقاً
والاحتلال الفرنسي آخرها ولم تقدم بالتونسيين خطوة .

وجدوا أنفسهم أمام عجز الموظفين الأصليين عن تشكيل الجهاز المطلوب ولو بصفة مرءوسين فنصبوا أفراد من بينهم واحتكروا بذلك الوظائف العامة في البلاد . وجميع المناصب الكبرى في طول البلاد وعرضها ما زال يشغلها فرنسيون يرجعون في شؤونهم إلى الإقامة العامة ويتصلون في المسائل الفنية بالوزراء الفرنسيين ، وبهذا أقاموا حكماً مباشراً تحت اسم الإدارة العامة .

ولم يبق من الحكومة التونسية القديمة إلا وزراء من الدمى ، ليسوا على جانب من الدراية في الشؤون السياسية ، أو حتى على صلة بالجهاز التقليدي الذي يتألف من المشاغل والفواد ، وهو جهاز ضمرت قوته إلا أن الفرنسيين ما زالوا يقعون عليه كي يفيدوا منه في كثير من الأحيان ، وقد تحملت الحكومة التونسية في إدارة فرنسية الجوهر ، تسير وفق خطة إصلاحية وهي خطة لا تقتصر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية بل تشمل إعداد جهاز من المرافق العامة الحديثة ، كالسكك الحديدية والطرق والأبنية العامة ، ومحركات المياه ، ودور البريد والتنغراف والمحاكم وهياكل البوليس والمستشفيات ونحوها من المؤسسات العلمية والمدارس . ونتيجة لهذا كله ، أعدت آلاف الأسر في المستشفيات ، ومئات الآلاف من الأطفال إلى المدارس ومدت الآف الكيلومترات من طرق المواصلات (١) .

وعلى هذا النحو ، أقيم جهاز كامل للدولة الحديثة . ولعل آخر الأعمال العظيمة في تونس ، هو بناء سد عظيم في وادي

(١) راجع قسم التعليم والصحة العامة في الوثائق .

« مجرد » مما أتاح رى وكميرية هذا الوادي وإصال الباء إلى المدن الكبيرة ، وهذا المشروع قام بتمويله وتنفيذ الفرنسيون (١) .

ولم تكن إقامة هذا الجهاز تعنى فائدة الفرنسيين وحدهم ، وإذا كانت الموانئ والطرق والسكك الحديدية قد ساعدت المعمرين والمناجعين والتجار على استثمار ثروة البلاد ، فإن السكان الأصليين قد أفادوا منها فائدة عظيمة ولا شك أن جانباً كبيراً من هذا الجهاز سيُؤول حاجة إليهم لالمدارس والمنشآت الصحية .

ولقد كان من الصعب إقامة هذه المنشآت الضخمة دون فضل الخزينة الفرنسية .

على أن الجهد الفرنسي لم يقتصر على هذه المشروعات العامة ، فقد سجل بجاحاً ملحوظاً في مهام المشروعات الخاصة ، فإن استثمار الدولة التونسية لم يكن إلا ذيلاً لاستثمار الإنساني والاقتصادي . فقد استثمرت المناجم بواسطة شركات أوربية ، وقام ألوف من المزارعين الفرنسيين أو الإيطاليين باستصلاح الأراضي البور ، وأقام الفرنسيون المصانع المختلفة وغيرها من البنوك والمؤسسات التجارية .

ولم تتبع هذه المشروعات الخاصة الثروة للفرنسيين والأوربيين فقط ، بل كانت مصدر رخاء لمجاهير السكان الأصليين ، من العمال وصفار التجار إلى ... وقد بلغ نصيب هؤلاء من هذه الثروة ما يعدل خمسين بالمائة (٢) . وقد ساعدت هذه المشروعات الفلاحين التونسيين على أن ينشطوا في استصلاح الأراضي وزرعها نتيجة لإتصالهم بالمعمرين الفرنسيين .

* * *

(١) وهو مشروع جمل للفرنسيين وحدهم وأنفق عليه من أموال الدولة .

(٢) هذا غير صحيح نظراً لأن الفقر المدفع الذي عليه عامة الشعب .

إزاء هذا كله ، رأى الفرنسيون في تونس أنهم ذوو حق في هذه البلاد ، وهو أولاً حق في توجيه شئون الدولة ، وذلك أن إدارتهم ما زالت مجدهبة ، فالتونسيون لم يبلغوا بعد المرتبة التي تؤهلهم للاقتراد بهذه الإدارة . . ثم هو ثانياً حق تأمين سلامة منشآتهم الخاصة ولا يتحقق هذا إلا عن طريق وجود سلطة فرنسية في جهاز الدولة ، وهم يذهبون إلى أبعد من هذا ، إذرون أن جهودهم في البلاد قد جعل لهم الحق في المشاركة في السيادة عليها هذه المشاركة التي ينبغي أن تكون في المجالس وفي الإدارة .

لقد أنشأوا الفرنسيون في تونس دولة واقتصاداً حديثين ، وذلك بأيديهم وما لهم وهم يرفضون أن يعاملوا معاملة الذي ي يأتي في أرض غيره ، هذا يعني يستولى التونسيون على هذا كله دون جهد يذكر .

* * *

الظاهرة والسياسة :

عملت معااهدة « باردو » التي عقدت في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ على تقوية حدود الجزائر الشرقية ، وأناحت للجيش الفرنسي احتلال الأراضي التونسية ، وبهذا عزّلت تونس عن ميدان الدسائس العالمية ، واستولت على سيادة الحكومة التونسية الداخلية ، ييد أن هذه المعااهدة لم تمنع فرنسا أى حق في شئون البلاد الداخلية ، باستثناء إقرار الأمن .

ولقد كان من المفترض أن تحفظ تونس بالسيادة الذاتية لحكومة في إطار هذه الاتفاقية الدبلوماتية ، غير أن الفرنسيين الذين أقاموا منشآت في البلاد في ظل نظام مغتصب وتحت حماية جيشهم ، ساروا بتونس

إلى أن أصبحت آخر الأمر ذيلا لإدارة أفريقيا الفرنسية.

أما اتفاقية « المرسى » المعقودة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ ، فقد وضعت شتون الدولة التونسية المالية تحت الوصاية الإدارية للجمهورية الفرنسية كما نصت الاتفاقية على : « لما كانت غاية مسو البالى أن يسمى للحكومة الفرنسية إعماق حمايتها ، فقد تكفل بإدخال الاصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها » .

وهنا ينبغي أن نقر أن العقد الذي ربط بين فرنسا وتونس لم ينص أبداً على أن تستولى الحكومة الفرنسية مباشرة على الإدارة التونسية ، ذلك أن البرلمان الفرنسي كان قد رفض مشروعآ سابقاً لاتفاقية المرسى ، وذلك في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، وقد جاء في هذا المشروع : « إن الحكومة الفرنسية أن تمارس في تونس الاختصاصات الإدارية والعدلية التي تراها ذات فائدة » والبرلمان الفرنسي في رفضه الإدارة المباشرة في تونس قد وضع حدود الحماية الفرنسية ، وهي بقاء السيادة التونسية تحت الوصاية الفرنسية بشرط أن تخفظ بكيانها وبهامها ووحدتها .

بيد أن السياسة التي اتبעה القسمون الفرنسيون العاملون قد استخرجت من اتفاقية « المرسى » تفاصلاً في ممارسة كافة السلطات . وقد قبل البالى مختاراً النزول عن جزء من سيادته ، ذلك لأن المادة الأولى من معاهدة « المرسى » تختم عليه أن يقبل ما يقترح عليه^(١) .

على أن المعمرين عندما قاموا بتأسيس هيئات تمثيلية في البلاد كالغرف التجارية و مجالس الميزانية ، قد استشعروا نوعاً من المشاركة في السيادة

(١) إن معاهدة باردو والملحق التكميلي لها « معاهدة المرسى » كاها فرضت على ملك تونس فرضاً ولا يمكن أن يننازل ملك عن اختصاصاته طوعاً .

هذه المشاركة التي انتهت بالوضع في تونس إلى حال فريدة من نوعها .
ومع أن كافة النصوص التي تصل بين فرنسا وتونس لم تشر أبداً إلى
نوع من تفويض الحكومة الفرنسية ممارسة السلطة في البلاد . وقد
أكده البرلمان الفرنسي هذا ، فإنها وبالتالي لم تسمح للمعمرين ب مباشرة
هذه السلطة .

وقد صدر كتاب في سنة ١٩٣١ بعنوان : « الدولة التونسية والحماية
الفرنسية » وذلك بإشراف المقيم العام الفرنسي . وقد جاء في هذا الكتاب
ال رسمي عبارة أشارت صراحة إلى استقلال تونس ، وهي أن الوضع في
البلاد هو « ممارسة حقوق السيادة لا التصرف فيها » .

ويشير القانون الدولي إلى أن « الحماية تحفظ استمرار كيان الدولة
الخمية » بيد أن الحماية الفرنسية في تونس قد تجاوزت حدودها إلى
الإدارة المباشرة نم إلی اشتراك المواطنين الفرنسيين في تولی شئون الدولة
على أن هذا كله لا يمكن أن يعني قيام حق جديد يطلق على روح السيادة .
هذا التجاوز ، وهذا الأليس قد جعلا الحاجة ماسة لإعادة النظر في
اتفاقية « المرسي » وقد كان تصریح ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ إشارة إلى
الدخول في مفاوضات تؤدي إلى انتقال تونس إلى حكم ذاتي .

وفي ٨ فبراير سنة ١٩٥١ ظهرت أول طائفة من الاصلاحات ، وقد
تضمنت تأكيداً لشخصية الحكومة التونسية ، ومنحت الوزراء التونسيين
سلطة فعلية . كما وسعت من فرض استخدام التونسيين في الوظائف
العوممية ، على أن هذه الاصلاحات تتعرض لكثير من المسائل التي كانت
موضوع الخلاف ، وأهم هذه المسائل موضوع المشاركة في السيادة وموضوع
(الشخصية القومية) .

وقد تقدم البالى باقتراح إصلاح أساسى ، وذلك في خطبة العرش التي ألقبـت في ١٥ مايو سنة ١٩٥١ ، إذ أعلـن عن رغبـته في أن يتبع شعبـه نظامـاً برلمانـياً ، وفـوض رئيس وزـراءـه في استخـلاص الموافـقة على ذلك من الحـكومـة الفـرنـسـية .

وفي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ قدم الوزـراء التـونـسيـون إلى حـكومـة الجـمهـوريـة الفـرنـسـية مذـكـرة أشارـوا فيها إلى نـص نـصـرـيـخ ١٧ أغـسـطـس سـنة ١٩٥٠ (عن الحـكم الدـانـي) الـذـي أـكـدـ مـبـداً وـحدـة وـباءـ السـيـادـة التـونـسـية . ثـمـ طـلـبـوا إـعـامـ الـاصـلاحـاتـ الـحـكـومـيـةـ بـإـقـامـةـ مجلسـ وزـراءـ تـونـسـيـ تمامـاً ، وـالـاعـتـراـفـ بـالـشـخـصـيـةـ الـقـومـيـةـ لـالـحـكـومـةـ التـونـسـيةـ ، وـأـخـيرـاً — وـكـتـوـبـعـ هـذـهـ الـاصـلاحـاتـ كـلـهاـ — إـنشـاءـ برـلـانـ تـونـسـيـ تـكـونـ الـوزـارـةـ مـسـؤـلـةـ أـمامـهـ .

وهـكـذاـ وـجـدـتـ فـرـنـسـاـ نـفـسـاـ لـأـمـامـ تـأـكـيدـ السـيـادـةـ التـونـسـيةـ خـسـبـ بـلـ أـمـامـ مـسـأـلـةـ دـسـتـورـيـةـ تـونـسـيةـ .

تـارـيـخـ الـاصـلاحـ الـدـسـتـورـيـ فـيـ تـونـسـ : عـنـدـ ماـ اـسـتـولـىـ حـسـينـ بنـ عـلـىـ قـائـدـ الـانـكـشـارـيـةـ عـلـىـ السـلـطـةـ فـيـ تـونـسـ سـنةـ ١٧٠٥ـ — فـكـانـ بـذـاكـ أـوـلـ بـالـىـ لـتـونـسـ — توـلـىـ السـلـطـاتـ الـقـيـادـيـةـ كـانـ يـاـشـرـهاـ الـوـالـيـ الـتـرـكـيـ ، وـاحـفـظـ بـكـلـ خـصـائـصـ الـدـوـلـةـ التـونـسـيـةـ الـقـيـادـيـةـ كـانـتـ عـلـيـهاـ كـتـابـةـ للـدـوـلـةـ العـمـاـنـيـةـ .

وـاسـتـمرـ الـحـالـ عـلـىـ هـذـاـ النـحـوـ حـتـىـ تـرـدـتـ أـصـدـاءـ الثـورـاتـ الـقـومـيـةـ وـالـدـسـتـورـيـةـ فـيـ أـوـرـبـاـ فـيـ أـوـاسـطـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ ، وـتـحـتـ ضـغـطـ نـصـافـعـ الـقـنـصلـ الـفـرنـسـيـ (١) ، عـمـدـ الـبـالـىـ مـحـمـودـ فـيـ سـنةـ ١٨٥٧ـ إـلـىـ إـعـلـانـ مـيـثـاقـ

(١) وـالـقـنـصلـ الـانـكـشـارـيـ .

أساس (١) وهو نوع من إعلان حقوق الإنسان .

ثم جاء خليفة الباي محمد الصادق الذي منح شعبه دستوراً . ولقد كان هذا الدستور أداة بورجاذية أكثر منها ديموقراطية ، على أنه لم يستمر سوى سنوات قليلة ، فقد ألغى سنة ١٨٦٤ (٢) .

ولقد جاء الفرنسيون إلى البلاد وهي تحكم حكماً مباشراً ، وفي عهدهم عادت الصيدنات لإقامة حياة دستورية إلى الظهور . وقد تضمنت مطالبات الوطنيين التونسيين إنشاء دستور يتيح للشعب أن يمارس السلطة وبهذا يكتسب قوة تفيدة في نضاله في سبيل الاستقلال .

وقد وضعت فكرة إقامة نظام برلناني في تونس موضع البحث قضية الحقوق السياسية للفرنسيين الذين أقاموا في البلاد ، بما يتبع لهم ضمان مصالحهم ، ذلك أنه إذا تألف برلن تونس صرف أصبح هؤلاء يعتبرون أجانب ، ولن يستطيعوا بعد ذلك الاطمئنان على هذه المصالح ، ولهذا نشأت فكرة اشتراك المعمرين الفرنسيين في تحرير فشلون الدولة (٣)

وقد طرح في هذا السبيل اقتراحان : كان الأول يرمي إلى دخول تونس في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة ، وقد رفض التونسيون هذا الاقتراح على الرغم مما ينطوي عليه من حزبية . أما الاقتراح الثاني فهو عقد اتفاق ينظم مركز الفرنسيين الخاص في تونس ، كما ينظم العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الدولة التونسية والجمهورية الفرنسية ،

(١) قانون عهد الأمان — قسم الوثائق — .

(٢) عمال ولم يلغ وهذا التعديل كان بهدخل فرنسا وضطها .

(٣) بما هذه النظرية يجب أن يشارك الفرنسيون في حكم كل بلاد تكون لهم فيها مصالح وهذا سيف يضحك الأطفال .

ويتضمن هذا الاتفاق تأكيداً لاستمرار النظام التشريعى الذى تحيى
الأقلية الفرنسية في ظله .

وقد ارتضى الوزراء التونسيون انتهاج سيل هذا الاقتراح الأخير
لاستبدال هذا الاتفاق بنظام الجماعة ، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت
ذلك في مذكوريتها التي ردت بها على المذكرة التونسية في ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٥١ . وقد وضح من هذه المذكرة أنه بهم الحكومة الفرنسية
استمرار حمايتها على البلاد مع القيام بخطوات تطورية على ضوء الحقائق
الواقعة . وقد اعتبر التونسيون هذا الرد بمثابة قطع للمباحثات القائمة ،
ووضوح أن الحكومة الفرنسية – تحت ضغط المعمرين الفرنسيين قد
نكثت ما بذلت من وعد بتأن إقامة الحكم الذاتي .

وقد عاد الجدل حول المشاركة في السيادة إلى السيطرة على العلاقات
الفرنسية التونسية .

* * *

قررت الحكومة التونسية تحت تأثير الحبيب بورقيبة الم gioء إلى
الأمم المتحدة ولفتت القضية التونسية أنظار العالم عن طريق المصيان
والظاهرات والدماء . ثم عممت الحكومة الفرنسية إلى إزالة أثر مذكرة
١٥ ديسمبر ، وذلك بتصریح أدنی به رئيس الوزارة الفرنسية في ٢٢
يناير سنة ١٩٥٢ ، واعترف به بوحدة السيادة التونسية ، وأعرب عن
أمله في أن يدعوا البالى الفرنسيين المقيمين في تونس إلى التعاون في أنظمة
البلاد ، كما أكد الوعد في السير بتونس نحو استقلالها الذاتي (١) .

* * *

(١) يربدون من ملك البلاد أن يدعوه هو بنفسه الفرنسيين للمشاركة في حكم
بلاد وأن تستقل البلاد استقلالاً ذاتياً مع بقاء الاحتلال ومشاركة الفرنسيين في الحكم

وعلى هذا ان تتأخر العودة إلى المفاوضات على أساس السيادة التونسية الموحدة ، وإقامة نظام دستوري برلماني ، وإرساء دعائم الحكم الذاتي . أما بالنسبة لاشتراك الفرنسيين في الهيئات السياسية التونسية فقد يكون ذلك عن طريق منحهم عدد من المقاعد في هذه الهيئات أو من طريق منحهم الجنسية التونسية (دون أن يفقدوا وصفتهم وجنسيتهم كفرنسيين) .

مهما يكن من أمر ، فقد أصبح من الواجب ، طبقاً للنتائج المنطقية والقانونية ، القيام بتطوير المعايير وذلك بإعادة النظر في الاتفاقيتين القائمتين على أساسهما .

هذا نصيحة
عن مجلة لا بوانتيك اترانجور
عدد : مارس سنة ١٩٥٢

الأزمة والإصلاح في شمال أفريقيا الفرنسي

بقلم : شارل أندرية جولييان

هذه آراء كاتب فرنسي آخر من كبار الكتاب وأساتذة التاريخ بجامعة السوربون نضمها تحت أنظار القراء أيضا وهي إذا لم تكشف تمام الكشف عن آراء التونسيين والمغاربة عموماً فهي تمحيط اللثام عن كثير من الحقائق وعن وجهة نظر الفرنسيين . قال الكاتب :

الاتحاد الفرنسي^(١) :

يتألف الاتحاد الفرنسي — وهو ورث الإمبراطورية الفرنسية — حسب نص الدستور الصادر سنة ١٩٤٦ من فرنسا وملحقات عبر البحار التي تقسم إلى أربعة أقسام :

«مصالح عبر البحار» : وهي الماريتيك وجادلوب وغينيا الفرنسية والرينيون . وقد أدجع هذه المصالح في الوحدات الإدارية الفرنسية أدماجاً تاماً . ثم هناك المستعمرات السابقة وهي التي تعرف الآن باسم «أرض عبر البحار» وهناك أيضاً بلدان يمارسان وجوداً منفصلاً يقره القانون الدولي وبعد الزمن «الأراضي المشتركة» أو «مناطق الوصاية» وتشرف عليها الأمم المتحدة (توجو وكامرون) وأخيراً هناك «الدول المشتركة» وهي التي تتمتع بحكم ذاتها السياسة الخاصة وقد طلبت فبيت نام

(١) الاتحاد الفرنسي هو المشروع الذي ابتكره الجمهورية الفرنسية الرابعة لتوسيع الإمبراطورية الفرنسية القديم كما عوضت الجملة نظام الإمبراطورية بالكونفدرالية ولكن شتان بين هذا الذي يعطي للأمم استقلالها وبين ذلك لها ذاتيتها وذلك الذي يقضي على وجودها ويدمجها في الوحدة الفرنسية .

ولاوس وكمبوديا الدخول في عضوية الاتحاد الفرنسي كدول مشتركة .
فتحت هذه العضوية في حين أن تونس ومراتش آنذاك أُنْتَأْتَا أَنْ تَفْعَلَا
بعيدتين عن هذا الاتحاد .

وهاتان الدولتان المحميَّات اللتان يتناولها هذا المقال لهما مكانهما في
الاتحاد الفرنسي ولذلك كان الحصول على مركز الدول الشتركة
إلا بعد إصدار مرسوم خاص بالولاية للدستور الفرنسي . كما أنه عندما
أقرَّ البرلمان الفرنسي هذا الدستور لم يتم عثارات مع باي تونس وسلطان
مراكش . ثم أنَّ بعضًا من مبادئه الديقراطية والمدنية لا تتفق مع الأسس
الدينية للسلطة التي يتمتع بها هذان الملكان المسلمين . ولهذا تحدَّى الأحزاب
التونسية والمراسية — التي تطالب الآن بالاستقلال — تفكير في
الدخول مستقبلاً في تحالف مع فرنسا ولكنها ترفض الانضمام إلى
الاتحاد الفرنسي .

والعلاقات القائمة بين فرنسا وهاتين الدولتين تستند إلى معاهدتي
«باردو» و«المرسى» اللتين وقِّعهما باي تونس في سنة ١٨٨١ وسنة
١٨٨٣ . ثم إلى معاهدة فاس التي وقِّعها سلطان مراكش سنة ١٩١٢ .
وقد احتفظت هذه المعاهدات — التي فرضتها القوة — لهاتين الأسرتين
الحاكمتين بعرشيهما . وإن جردتهما من كل سلطة فعلية .

وتولى العبان العامان الفرنسيان اللذان عهد لهما أمر مشاوره الملكين .
جميع واجبات الحاكمين بينما قام الفرنسيون بشئون الإدارة المباشرة .
وبهذا يُمْكِننا القول بأنَّ نظام الحياة قد أفسد سواه في روحه وتطبيقه .
واليوم وعلى الرغم من أنَّ الاستقلال هو المدف الرئيسي فإنَّ الرأي العام

الخلي أصبح بربح بأى إصلاح يهدف إلى تصحيح الأخطاء التي نمت على مر السنين^(١).

الـ ١١٠ـ السـ ٢٠٠ـ السـ ٣٠٠ـ السـ ٤٠٠ـ السـ ٥٠٠ـ السـ ٦٠٠ـ السـ ٧٠٠ـ السـ ٨٠٠ـ
 المعاهدات القائمة بأخرى جديدة تم نتيجة لباحثات بين فرنسا وملكي
 هاتين الدولتين بحيث قبلتها عن طيب خاطر^(٢) يبدأ وزارة الخارجية
الفرنسية ما زالت ترفض فكرة إعادة النظر في هذه المعاهدات ولا تسع
إلا بإصلاحات تجري في نطاق نظام الخاتمة القائم. وهذا موقف من
الصعب قبوله بحال ما^(٣).

وقد قام نظام الخاتمة عندما كان الغرب يفرض نوعاً من السلطة على
 تركيا ومصر حينها أثارت «الشكلة التونسية» التناقض بين الإيطاليين
 والفرنسيين. فكيف يمكن اليوم قبول ما كان جائزأ في تلك الأيام وذلك
 بعد حرب تم على أثرها تحرير الباكستان وسوريا ومصر وتراجُع الشعور
 الوطني بين الشعوب الإسلامية في البلاد التي ما زالت لا تتمتع بالحكم
 الذاتي. ثم أن استقلال ليبيا الذي سيتم في القريب سيؤكّد التناقض الغربي
 بين مركز هذه المنطقة وبين المحبيات (البربرية) والشكلة — سواء
 أردنا أم لم نرد — قاعدة ولا يمكن تجنبها.

* * *

(١) الرأي العام لا يربح بالإصلاحات ولا يرى فيها حلًا حاسماً لشكنته بل بربح
 بالاستقلال الناجي هو الحال الوحيد.

(٢) الباحثات لا يمكن أن تقبل إلا إذا كانت مع هيئات تتولى الأمانة تمهيل صحيحة
 تبعاً للمبادئ الديمقراطية. وذلك في برلن منتخب بالاقتراع العام.

(٣) لقدينا غير مرة أن ذكره الإصلاحات داخل نطاق الخاتمة إنما هي فكرة
 فرنسية تدعمها إنجلترا أو أميركا.

ومشاكل المحميّين لا تتشابه في جميع تفاصيلها . ففي تونس تجد أكثر من ثلث السكان يقيمون في المدن ولا يوجد في البلاد نظام قبلي أو اقطاعيات محلية ، ولكن ثمة طبقة وسطى ذات شأن هام تتالف من سكان المدن وتترعى الرأى العام في البلاد كلها ، والتونسيون عامة لا يحبون القتال بعض الشيء . وقلما يندفعون في شعب ومظاهرات كما حدث في سنة ١٩٣٨ .

هذا يعنينا نرى العنصر البربرى في مراكش — سكان الريف — هو الغالب ، كما تجد الإدارة الفرنسية — في الوقت الذى تؤبد فيه سلطة السلطان — تناصر النظام الإقطاعى الذى يترعى سادة جبال الأطلس وأخر هؤلاء السادة الكبار وأشدّم بأساً هو (الملاوى) الذى يملك إذا أتيحت له الفرصة أن يثير روح الانفصالية البربرية من جديد . كما يمكنه — على حد أقوال أتباعه — أن ينشر في وجه الماطنان ٣٠٠٠٠ بندقية .

وتبدو في تونس المؤشرات الغريبة على أشدّها حيث يطالب الرأى العام على شكل ملح قوى بإصلاح جوهري . وبشّن أهم الأحزاب الوطنية — حزب الدستور الجديد ... حملة كبيرة في هذا السبيل وذلك بزعامة محمد قدير هو الحبيب بورقيبة الذى أثارت له إقامته الأخيرة في القاهرة الاتصال بزعماء الجماعة العربية ، كامكنته من الحكم على دور فرنسا في محيط السياسة العالمية حكماً صادقاً وهكذا تحول من رجل حزبي إلى سياسي حقيقي .

وقد عرض الحبيب بورقيبة عند زيارته الأخيرة لباريس في أبريل

سنة ١٩٥٠ مشروع من سبع نقاط . وقد تضمن هذا المشروع إعادة تأليف الهيئة التنفيذية وتمكينها من ممارسة سيادتها . ثم إقامة حكومة تونسية وطنية برأسها رئيس وزراء تونسي بعينه البالى . كذلك القضاء على السكريتبية التي تسيطر عليها الوظيفون الفرنسيون الذين تعتقد سيطرتهم إلى رئيس الوزراء وجميع السلطات الإدارية . وإلغاء مناصب الافتشين^(١) العموميين التي حلت محل المحافظين^(٢) ثم إلغاء قوات « المدرك » الفرنسية التابعة لوزارة الدفاع الوطني التي تدعم الاحتلال العسكري وكذلك قيام هيئات بلدية منتخبة تمثل فيها المصالح الفرنسية في المناطق التي تكون فيها أقليات فرنسية . ثم إنشاء جمعية وطنية منتخبة عن طريق الاقتراع العام . تقوم بوضع دستور ديموقراطي يحدد العلاقات المستقبلة بين فرنسا وتونس على أن تقوم على أساس احترام مصالح فرنسا الشرعية وسيادة تونس .

ويتعين تحقيق مثل هذا المشروع استقلالاً تاماً إذ هو لم يدع لفرنسا أى ضمان وإن كان قد ترك لها الثقة في التعاون الأكيد الجدي القائم على الضرورات الجغرافية .

ولا يخدع زعيم حزب « الدستور الجديد » نفسه في امكانية قبول هذا المشروع قبولاً عاجلاً بل أنه أعلن بأنه على استعداد لقبول تحقيق هذا المشروع تدريجياً بشرط أن يتفق المقيم العام والبالي على طبيعة هذا التدرج ومدته .

وقد لقي هذا المشروع تأييداً كبيراً عندما تبنى الحزب الاشتراكي

(١) الافتش العمومي هو المراقب المدني .

(٢) المحافظ هو القائد الممثل لسلطة البالى .

الفرنسي قراراً أخذته الأتحاد الاشتراكي التونسي في ديسمبر سنة ١٩٤٩ وقد فرر الحزب مطالبة الحكومة الفرنسية بالدخول في مفاوضات مع تكتل تونس المعتمدين وذلك لتحديد موعد انتهاء المعاشرة وتحديد الخطوات الدعاقية التي ينبغي أن تتخذ لإقرار السيادة والاستقلال وكذلك الاتفاق على ما تحتاج البلاد إليه من تشريعات اجتماعية ثم عقد معاهدة مشتركة لتنسيق الدفاع القومي . والسياسة الخارجية والعلاقات الثقافية على أساس المساواة . وهكذا المرة الأولى قبل حزب فرنسي كبير مثل بأعضاء في الحكومة وبشكل على فكرة الاستقلال التونسي .

وقد أمرت الحكومة الفرنسية المقيم العام الجديد الميسو لوبييريه — وهو رجل على جانب كبير من الكفاءة — بأن يعمل على الوصول إلى اتفاق مع باي تونس وذلك بخصوص زيادة عدد أعضاء الوزارة التونسية ومضاعفة سلطتها . وبخصوص التطور نحو الاستقلال الذاتي . وقد لقي مشروع بيرييه الذي تقدم به في ١٣ يونيو سنة ١٩٥٠ استحساناً عاماً في الوقت الذي قابله السكان الفرنسيون في تونس باستنكار شديد فاستقال أعضاء القسم الفرنسي في الجمعية الانتخابية — المجلس الكبير — وأعلن أتحاد الموظفين الفرنسيين احتجاجاً رمياً .

وقد جاءت محاولة الإصلاح — كما كان يحدث في الماضي — الأنانية العجيماء التي يتصرف بها أغنياء المستعمرين ذوى النفوذ الواسع حتى صغار الناس منهم وقفوا أيضاً في وجه هذه المحاولة إذ رأوا أن امتيازاتهم قد باتت مهددة .

وعلى الرغم من أن الجو لم يكن صالحًا للقيام بمحادثات فإن البالي قد استطاع — بالاتفاق مع المقيم العام — استبدال وزارة مصطفى الكعاك التي فرضتها الإدارة الفرنسية بوزارة تونسية متحدة رأسها سيدى محمد شنقيق .

وهو من رجال الأعمال الممتازين . وقد سبق له العمل مع البالى محمد المنصف الذى عزله الجنرال جিرو فى مايو من سنة ١٩٤٣ . وقد مات فى المنفى منذ خمسة أعوام وأصبح فى نظر التونسيين شهيداً .

وهكذا تألفت الوزارة الجديدة لأول مرة من وزراء تونسيين يتساون في العدد مع المديرين الفرنسيين « وقد عهد إليهم اتفاقاً وض باسم البالى حول» إدخال تغييرات في النظم من شأنها التطور بتونس — خلال مراحل متالية — نحو الاستقلال الداخلى » وقد حددت أمس هذا التفاهم في بلاغ رسمي صدر عن المقيم العام في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ وقد ارتضت فرنسا بهذا الإجراء الهدف النهائي الذى يؤدى إليه . كما قبل الله نسمة فكراً للإحراج . . . وقد أخذ الأم صفة تارikhة عندما سمع « حزب الدستور الجديد » لسكرتيره صالح بن يوسف بقبول وزارة العدل وعلى الرغم من أن الحبيب بورقيبه لم يشترك في الوزارة إلا أنه أبدى تأييده لها .

وقد أعلن المسيو بورييه عند وصوله تونس في يونيو سنة ١٩٥٠ عن ثلاثة إصلاحات إدارية وهي :

١ - أسبقية التونسيين في التعيين في الوظائف الإدارية .

٢ - نظام دعو القراطى عام .

٣ - إعادة (شخصية) الحكومة .

ومع أنه لم يكن ثمة غنى عن الاصلاحين الأولين في أيام حركة تهدف إلى الاستقلال الذاتي فإن الرأى العام التونسي حصر اهتمامه في أمر إقامة حكومة وطنية ، حيث أنهم وجدوا في هذا الأمر ارضاء لكرامتهم .
يجد أن المعارضة الفرنسية لهذا الاتفاق كانت عنيفة في حين أن وزير

الخارجية المنسق شومان رأى ضرورة القيام باصلاحات جوهرية وناصره في هذا أعضاء الوزارة الاشتراكين وأصدقاؤه من أعضاء حزب « الحركة الجمهورية الشعبية » أما الراديكاليون والمحافظون — بصفة عامة — فقد هاجروا لهذا الاتجاه بشدة وعنف . وقد أدى هذا الهجوم إلى اشتداد مساعد العناصر المعارضة في تونس من الفرنسيين التي أخذت تدفع أصدقاءها في فرنسا للعمل . وكان أن ارتفعت الأصوات مطالبة بالدفاع عن « المصالح الفرنسية » .

وكان الجنرال جوان من أشد المؤيدن لها إذ وقف في وجه القيام بأى تغيير في تونس من شأنه تشجيع إنارة مطالب مئات في مراكش فتتأثر — في رأيه — السلامة العسكرية لشمال أفريقيا . وانتهى الأمر إلى نشوب جدل قوى حول ميناق الأطلس ومدى انطباقه على المشاكل موضوع البحث .

وقد أثرت هذه الجملة في فرنسا على موقف بيريه في تونس فأضطررت من حماسه إذ ترك السكرتير العام — الذي هددت سلطاته من قبل — يعامل مجلس الوزراء بخشونة واستهانة وازدراء . ليجعل أعضاءه على يقين بأنه هو وحده صاحب السلطان والأمر . كما عين رئيس الوزراء السابق (السكاك) الذي عرف بكراسيته لحزبه الدستور عضواً في الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة دون أن يسأل في ذلك رئيس الوزراء ومنع أيضاً أحد (القواد) وسام اللجيون دنور في الوقت الذي اعتزم الوزير المسؤول تأديبه لتهاونه في بعض الأسرار . وهكذا آل أمر الإدارة التونسية إلى الشلل .

ومرت شهور أربعة دون أى حل للموقف وفي ٧ أكتوبر أعلن

المقيم العام أنه يرى « المهدوء إلى حين من المسائل السياسية » والاهتمام « بالمشاكل الإنسانية التي تصل بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي » وهذا هو نفس الأسلوب الذي كانت الإدارة الفرنسية تتبعه داءاً عند ما تنوى تعطيل الاصلاحات السياسية .

وقد أعرب التونسيون بصراحة ووضوح عن استيائهم الشديد لهذه التصرفات . ففقط اطعوا المقيم العام خلال رحلته في البلاد ..

وفي ذلك الحين كان الحبيب بورقيبة يعمل في باريس على توطيد علاقاته مع الهيئات السياسية والشخصيات الرسمية موضحاً تناقض السياسة التي تتبعها فرنسا في تونس وخطورها . وقد جاء الحادث الذي وقع في مدينة « النفيضة » في ٢٠ نوفمبر مؤيداً لرأيه إذ قام البوليس — خلافاً لما بذلته الإدارة من وعود — بالقبض على نفر من الفلاحين الفزيرين وإرغامهم على العودة إلى العمل بالفقرة . وقاوم المضربون إجراءات البوليس بالقاء الحجارة عليه . وعند ذلك أطلق عليهم الرصاص فقتل سبعة منهم وجراح أكثر من خمسين وقبض على حوالي مائة ثم أدار المدافع الرشاشة على المارة الذين كانوا يبعدون عن موقع الحادث فقتل منهم كثيرون . وفي إحدى مواكب الجنائز ألقى وزير الشؤون الاجتماعية التونسي خطاباً استنكر فيه هذا التصرف وأعتبره جحوداً لا مبرر له على « إضراب مشروع » وقد أجري من قبل السلطة الفرنسية على التراجع في كلماته فتراجع في تصريح نشرته له الصحف .

وقد لاحظ « الدستوريون » أنه عند الشروع في سياسة إصلاحية تتشبث اضطرابات عنيفة من شأنها تبرير تعطيل هذه الاصلاحات يجد أن وزارة الخارجية الفرنسية أحست بضرورة التنازل بعض الشيء فعملت

على إعادة الباحثات من جديد بينما كانت الوزارة تعمل في بطاء خوفاً من أن يدفع الدستور سكرتيرهم صالح بن يوسف إلى الاستقالة من الوزارة .

وفي ذلك الحين قرر السيو فيمون السكرتير العام الاستقالة مضمراً مهاجمة سياسة المقيم العام ولكن بيريه وبورقيبة أيضاً صدماً لهجوم . وهكذا لم تختلف أعمال هذا الدبلوماسي الأصيل إلا أنزأ عدوداً . ومع ذلك فقد بدت الأمور في ذروة الأزمة وخلال هذا الوضع أمكن الوصول إلى اتفاق خطير .

وقد أقرت الحكومة الفرنسية في ٧ فبراير سنة ١٩٥١ هذا الاتفاق كما وقعه البابي في اليوم التالي مباشرة . وهو ينص على أن لا يزيد عدد الوزراء التونسيين على عدد الندوين الفرنسيين وذلك على الرغم من مطالب حزب الدستور في هذا الشأن . وفي مقابل هذا كان على المقيم العام أن يسلم مقاييس الرئاسة لرئيس الوزراء . أما قرارات المجلس فإنها تعرض على البابي ليوقعها فتصبح مراسيم . وفي هذا تأكيد السيادة الدولة التونسية حسب مطالب الوطنيين الأساسية . أما في الظروف الاستثنائية كحالة الحرب مثلاً . فإن المقيم العام يملأ حق إنشاء لجنة عليا تشاور مع الحكومة فيها ينبغي الأخذ به من إجراءات .

وهكذا نرى أن المقيم العام لم يعد يرأس مجلس الوزراء حتى في وقت الأزمات . يد أن سلطته أحاطت بضمانات قوية إذ نص أيضاً على رئاسته للجنة الميزانية وهي التي تحمل حق الفصل في الخلافات التي تقوم بين قسمى المجلس الكبير – الفرنسي والتونسي – حول المشاكل المالية .

ومن الواضح أن إنشاء هاتين الهيئةين إلى جانب مجلس الوزراء ينطوي على معنى التوفيق بين السيادة التونسية الدائمة وضمان حق المقيم العام في التدخل على نحو جمد في المواقف العصبية.

ولرئيس الوزارة بالإضافة إلى توليه رئاسة المجلس حق اقتراح القوانين والمراسيم وعرضها على البالى لتوقيعها . كما أن له أن ينسق نشاط الوزارات والإدارات المختلفة مع احتفاظه بالاشراف على شئون الإدارة العامة .

وقد أثار تحديد دور السكرتير العام مشكلة كبيرة فهل أصبح والحالة هذه من حقه الاستمرار في الإشراف على شئون المصرفات والوظيفتين أم أصبح هو أيضاً - بخضع لسلطات رئيس الوزراء ؟ .

وقد أمكن في هذا الشأن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ووضع السكرتير العام في مركز معاور لرئيس الوزراء فله أن يساعدنه في كل أوجه نشاطه باعتباره رئيساً للادارة العامة . كما أن عليه أن يحيطه علما بكل ما يقوم به من عمل . وهكذا أصبح السكرتير العام أكبر موظف في الحكومة التونسية تحت رئاسة رئيس الوزراء وفي هذا نؤكد جديد السيادة التونسية . ولم يعد السكرتير العام يتمتع بحق توقيع الفرارات الإدارية . وهذا ما كان يؤذى فنوس التونسيين . أما التفصيم العام فقد احتفظ بسيطرته الفعلية .

على أن النظام الجديد لم يعدل سلطات الموظفين الفرنسيين وإن كانت الوظائف الرئيسية متوزع في المستقبل بين الفرنسيين والتونسيين توزيعاً عادلاً . كما سيكون لرعايا البالى الحق في ثلثي المناصب المتوسطة .

وثلاثة أرباع المناصب الصغيرة وإن يثبتت في المناصب المتوسطة والصغرى من الموظفين الفرنسيين إلا من يثبت إلمامه باللغة العربية بحيث يمكنه التحدث بها في موضوعات بسيطة تصل بالحياة اليومية وشئون العمل . وقد أفسح المجال بهذا الإجراء أمام التونسيين لمارسة شئونهم ، كما جعل اللغة العربية مركزاً رئيسياً كان من الواجب أن يكون لها دأباً .

هذه الاصلاحات تنتطوي على مغزى عميق ففيها — كما صرخ المقيم العام — إرضاء للاهداف التونسية وضمان المصالح الفرنسية — وما لا شك فيه أنها لن ترضى أصحاب النفوذ في الجزائر الذين تلقوا أبناءها باستياء شديد وكذلك دعوة الوحدة العربية من أنصار حزب الدستور القديم . كما أنها لن ترضى الشيوعيين الذين يناصبون العداء كل تفاصيل فرنسا وتونس .

ولم يستطع صالح بن يوسف أن يخفى اغتيابه بهذا الاتفاق ليشاركه في هذا المستيرون من الفرنسيين الذين يعتقدون أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى تطور نحو الحكم الذاتي في الجزائر نفسها .

أما في مراكش فإن الوقف بين وأشد وضوها على نحو قاس . فالجزرال جوان المرشح اليوم لمنصب هام في «منظمة حلف شمال الأطلنطي» ظلل مقابلاً عاماً في مراكش ردهما طويلاً من الزمن .

وقد ولد جوان في الجزائر ونشأ في أفريقيا . وهو يعتقد أن المراكشيين عنصر شعب وإثارة ، ويشعر بأن على فرنسا الاحتفاظ بأمتيازاتها في شمال أفريقيا مما كانتها الأمر حتى ولو اضطرت إلى استخدام القوة . ولقد اصطدم الجزرال بالسلطان محمد بن يوسف وهو رجل ذكي وعلى جانب من الكفاءة ويبلغ من العمر أربعين عاماً .

وذلك لأن السلطان بذل مافي وسعه — عن طريق السلطات المحدودة التي أبقتها له الحماية — كي يرفض توقيع (الظهائر) وهي عراسيم لها قوة القانون أو أن يؤجل توقيعها إذا لاقيمه لها بدون توقيعه . ورغم عزوف السلطان عن الظاهرات فقد أكد ميله وميل ابنه الحسن وهو زعيم الشباب في البلاد — إلى فريق الوطنيين أولى إلى حزب الاستقلال الذي يطالب بالحرية والوحدة لمراكش (على أساس نظام حكم دستوري وديمقراطى وضمان الحريات الفردية وبصفة خاصة حرية العقائد الدينية)

ومع أن السلطان قد صرخ بأن « عهد الديمقراطية قد أقبل » فإن لون الديمقراطية كما يبدو في نظره ينبغي أن ينحصر في منحة يتنازل عنها الشعب باسم الإسلام باعتباره رأس ملكية ثيوقراطية .

وقد أعلن السلطان أن الإسلام سيف (هادياً لوجودنا يحفزنا إلى تحمل واجباتنا تجاه الإنسانية) . . . أليست هذه هي الديمقراطية الحقة ؟

وقد حدد حزب الاستقلال وهو يعتبر حزب « البرجوازية العليا »

النظام الديمقراطي الذي يطالب به بأنه (ينبغي أن يكون متفقاً والنظم الحكومية المتبعه في البلاد الإسلامية) وهذا لا يبعث على الاطمئنان . ولم ي عمل الوطنيون المراكشيون على الاتصال بالفرنسيين أو قبول التدرج نحو الحكم الذاتي لأنهم لا يميلون إلى الخل الوسط ويلتزمون خطه الابتعاد عن الفرنسيين . وقد حصروا أنفسهم في نطاق المعارضه السلبية واطلقوا حكماً قاسياً على سياسة التوفيق التي اتخذها الحبيب بورقيبة في تونس .

ييد أنهم في نهاية الأمر عندما تحققوا من جدوى حملة الزعيم التونسي في باريس من حيث أنها أحدثت اهتماماً شعرياً يجاوز مشكلة

تونس إلى مشكلة مراكش — عندئذ قبلوا الترحيب بعض الإصلاحات
الجزئية .

والواقع أن مراكش تحيا في ظل نظام دكتاتوري صارم . فليس
للهال الحق في إنشاء اتحادات ينظمون بها أنفسهم كما هو الحال في تونس
وحرية الاجتماعات غير مكفولة ونها رقابة دقيقة تتعرض لها الصحافة .
حق أن الجنرال جوان منع أخيراً نشر التصريحات التي أدلى بها المسوشومان
أو حتى نشر صورته . هذا عدا مصادرة الجرائد التي تصدر في العاصمة
الفرنسية إذا تضمنت تعليقاً لا يستقيم مع سياساته . على أنه يمكن للإقامة
العامة إذاعة أخبار ذات طابع معين في محيافتها الخاصة دون أن تخفي
أية معارضة .

ومما زالت الإدارة المباشرة — التي عارضها المارشال ليوني — تمارس
بطريقة واسعة النطاق . فلا يوجد هناك أية هيئة تشريعية و (مجلس الدولة)
غاص بشخصيات مختارة من الإقامة العامة .

أما سلطة العنصر الفرنسي في مراكش فهي أشد منها في تونس . فإذا
حاول مقيم عام التزام سياسة ديمقراطية كتلك التي اتبعها سلف الجنرال
جوان السفير أريلك لا بون فإن عصبة المعمرين والضباط والموظفين المدنيين
ستثير عاصفة هو جاء تزعزع مركزه .

ولقد انتهت سياسة الجنرال جوان بالعلاقات بين القصر والإقامة العامة
إلى شكل توتر عنيف إذ نار الجندي الذي اعتاد إصدار الأوامر من
مقاومة الملائكة التي تدقى . وما لوحظ أن الجنرال كان يرى في أمر خلع
بأي تونس السابق (محمد المنصف) سابقة حسنة من الممكن التلويع بها
سيما وقد ساهم هو نفسه في إقصاء البالى السابق عن عرشه . على أن

الفرصة لم تسع لتحقيق هذه الخطوة رغم أن الموقف قد تفاقم بعد رحلة السلطان إلى فرنسا في أكتوبر سنة ١٩٥٠ إذ طالب السلطان خلال محادثاته مع رئيس الجمهورية بالغاية ، وسارت وزارة الخارجية الفرنسية — استناداً إلى سلطتها وحدها — وأمرت بتأليف لجنة مختلطة لدراسة المشكلة في الرباط .

ولكن أي تحقيق (في الرباط) ينبغي أن يكون خاصاً لرقابة الإقامة العامة ومحاطاً بالصمت ومجراً من أية ملطة . ولكن المسألة كان قد تحقق لها الظهور بشكل لا يكوفه فيه طالما ظل حزب الاستقلال على نشاطه والسلطان متربعاً على عرشه .

وقد شن الجنرال جوان الحرب في جبهتين . فالحزب الشيوعي — مستفيداً من أحجام الاتحاد الاشتراكي في مراكش — قد تبنى المطالب الوطنية وذلك طمعاً في تحقيق أهدافه الخاصة . وقد امتدلت الصحافة من هذا على وجود صلة بين الشيوعيين وحزب الاستقلال . على الرغم من أن حزب الاستقلال نفسه قد رفض تأييد الشيوعيين له . وقد انتشرت الأسطورة التي تعمت حزب الاستقلال بأنه حزب شيوعي في فرنسا والبلاد الأخرى حيث لقيت اهتماماً بالغًا وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . هنا بينما كانت الصحف المراكشية الرسمية تهاجم الوطنيين وتصفهم بأنهم بورجوازيون يقطّعون .

وعندما افتتحت دورة القسم المراكشي في مجلس الدولة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ رأينا الجنرال جوان يحيط بعذف على السيد اليزيدي وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي ورئيس اتحاد غرف التجارة وممثل الصناعيين والعمال . وكان قد هاجم أسلوب الحماية بشدة — وينهاء عن

الحادي في النقد . ولم ينفع أسبوع حق طرد الجنرال من المجلس تاجر محترم من تجارت قاس هو السيد الغزاوى للجيولة دونه وقراءة تقريره عن الأشغال العامة ، أما الأعضاء التسعة الذين يتبعون إلى حزب الاستقلال فقد غادروا القاعة .

ولقد كان على الجنرال جوان أيضاً أن يجد لنفسه مخرجاً في أمر السلطان ولكن هذا كان أشد عسراً نظراً لمركز السلطان الكبير وشخصيته المديدة التي يستمدّها من منصبه . ولهذا لجأت الإقامة العامة إلى الحرس القديم والقواد الكبار فأقحم الجلاوى في الخلاف كي يرهن محمد بن يوسف أنه إذا استلزم الأمر فلن الممكن الاستعاضة بسلطان من الجنوب . والجلاوى - باشا مرَاكش - مدين بكثير للادارة . فقد أطلقت يده حرفة في جيابة الفرائض واغتصاب « الهدايا » . وهذا السيد الإقطاعي مكروه للغاية في مرَاكش وقد أطلق عليه اسم بطل البربر والتقايد الإسلامية ضد مروق السلطان وبدعوته .

وقد قام الجلاوى في ٢١ ديسمبر بلوم السلطان بقصوة لتعاونه مع حزب الاستقلال فرد السلطان على هذا بأن منع الجلاوى من دخول القصر مع إبلاغه بأنه ليس موضع رضاه . وكان الجلاوى خلال هذا قد تلقى تأييد القواد والباشوات الذين يستمدون سلطاتهم من الإقامة العامة الفرنسية ، على أن العلماء - وهم فقهاء الشريعة الذين لهم الحق انتخاب السلطان - قاوموا الضغط الفرنسي ووقفوا إلى جانب سيدى محمد مؤيد بن ومعلمين ولاهم ، أما الجنرال جوان فقد سارع بالإشتراك مع باشا مرَاكش إلى عقد اجتماع كبير برئاسته - ولم يحضره كمثل عن السلطان - دعا إليه قبائل زيان البربرية ولمع بتأييد رسمي للقائد (الجلاوى) إذا قام بثورة ضد السلطان .

ييد أن هذه الحركة لم تأت بالنتائج المرجوة واقترحت الصحافة الفرنسية المحافظة بأن ينجب السلطان الإكراه على التنازل عن عرشه بإذابة حزب الاستقلال . بينما رأت وزارة الخارجية الفرنسية أنه لا مجال لحدث (منصف) آخر تراق من أجله الدماء . وقد عارضت جريدة حزب المسيو شومان - وزير الخارجية - مثل هذا الاتجاه في عبارات صريحة ، ولهذا منعت على الفور من الدخول إلى مراكش .

وابياضاً موقف الحكومة أعلن وزير الخارجية في ٤ فبراير سنة ١٩٥١ استمرار المحادثات بين السلطان الذي ما برح يؤدّى (خدمات عظيمة) لفرنسا وبين الحكومة الفرنسية . وأنه لا محل للحديث عن موضوع التنازل . وتنصل المقيم العام من هذه المسألة تصالاً تكتيّاً وبحفظ ، غير أن هذه المشكلة لم تكن قد انتهت بعد فقد دفع الجنرال جوان المسيو فنسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية على أن يبعث برسالة إلى السلطان يتبّعه فيها أن الجنرال جوان يتمتع بتأييد الحكومة المطلق . وفي ٢٥ فبراير أذعن السلطان وأصدر تصریحاً أدان فيه حزب الاستقلال ووقع حوالي أربعين مرسوماً .

ومهما يكن من أمر - وبالنسبة للموقف الحالي - فإن محاولة التحرر من الحكم الفرنسي قد باهت بالفشل وقد أوضحت هذه الأحداث أنه حق إذا أراد مقيم عام أن ينهج سياسة تحريرية من أجل مراكش فإنه سيخذل حتى إلا إذا طرأ على الوضع السياسي في البلاد تغيراً جوهرياً .

غير أن هناك أمراً جديراً بالاعتبار فأن الإسلام - كما يقول المرشال ليوتى - تتّحاذب أصواته فالآباء تنتشر عبر العالم الإسلامي من مراكش إلى جاوة ويتضامن المسلمون في جميع أنحاء العالم مع السلطان المهدى . ولقد أيدت الجامعة العربية مؤتمراً كراتشي هذا التضامن .

وفرنسا الدولة المسيحية التي يعيش على أرضها أضخم عدد من المسلمين لا تجني من هذا الوضع شيئاً . ولا يمكن أن تحل هذه المشكلة - كما يرى البعض - إذا نظر إليها على ضوء ميثاق الأطلنطي ذلك أن شمال أفريقيا رغم اعتبارها منطقة حيوية من الناحية الاستراتيجية فإنه لا يعتبر منطقة مأمونة إذا اتسع فيه أسلوب الضغط على الحركات الوطنية . وعلى الولايات المتحدة الأمريكية بالذات الحرص على عدم إغفال المسائل التي تتصل بالمبادئ العامة فتعلن تأييدها للفضاء على العناصر «المشاغبة» التي أطلق عليها كذباً - وخدمة لمصلحة المستعمر بن - اسم الشيوعية .

ولا يمكن فرض الولاء على شعب بل يعني أن يكتسب هذا الولاء عن طريق القيام بالاصلاحات الفضفاضة . وسيكون للعبرة التي تستخرجها من الاتفاق الذي تم في تونس الأثر البالغ في مراكش بحيث يقلع عن استعداء الجنوبي على الملك بصورة نهائية . وستتوقف قدرة فرنسا على الجرأة التي تحكمها من قيادة شعوب المستعمرات السابقة نحو الفدرالية . فعلاقتها مع هذه الشعوب هي في جوهرها علاقات ثقافية يهد أنها من القوة بحيث لا مجال للخوف من زوالها متى تحررت هذه الشعوب .

وقد أدرك الرأي العام الفرنسي عن طريق العبرة التي اشتملا عليها حادثاً سوريا والهزيمة الصينية الموقعة خيراً من السياسيين .

* * *

وفي اليوم الذي تدرك فيه تونس ومراكش أن قيام علاقة بينهما وبين فرنسا لن يعارض واستقلالها الدائلي - تصبح العقبات القانونية التي يبالغ الوطنيون في الاهتمام بها غير ذات موضوع .

وفي ذلك اليوم سينتبق بغير أخداد فرنسي حقيقي .

وثائق المعارضة

سياسة المفاوضة والمشاركة والمطالبة بالاصلاحات بدلا من الاستقلال التام

منذ ابتدأ الحزب الحر الدستوري الجديد في تجربته السياسية التي تهدف إلى المشاركة في الحكم مع فرنسا والتفاوض معها لتحقيق الحصول على إصلاحات داخل نطاق الحماية تصل بتونس إلى الاستقلال الذائي تحت ظل الاحتلال الفرنسي وعلى مراحل . بعد أن أمضى رجالها على الميثاق الوطني العام الذي أعلنه فيه إفلاس الحماية والعمل على تحقيق الاستقلال التام للبلاد . منذ دخول ذلك الحزب في هذه التجربة قامت جهة المعارضة بهذه السياسة أولا في الحزب الحر الدستوري القديم ثم انضم إليه غيرها من الطيارات وتنشر الآن وثائق الحزب الحر الدستوري القديم التي أذاعها في ذلك الحين وهذا نصها حسب الترتيب التاريخي .

بيان

من اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي

ذهبت وزارة الكعاك .

وخلفتها وزارة جديدة .

أردنا أن نعطي لأنفسنا الوقت للتروي قبل الإصداع بفسكتنا وأن نعرف كيف يمكن للوزارة الجديدة التي قيدت نفسها بما التزمت به أن تنجز (إصلاحات أصولية) إلا أن الإزالة المزعومة للمستشارين قد اضطررتنا للخروج عن موقف الترقب والاحتياط .

إن هذه الوزارة حسبياً صرخ به لقى العام أثناء الندوة الصحفية التي عقدها يوم ١٨ أوت ١٩٥٠ (هي حكومة اتحادية تضم ممثلين مختلفين من معارض الرأي العام التونسي) .

لست على وفاق مع مسيو بيرلي في هذه النقطة لأن الحزب الحر الدستوري قائم الذات ببرئاسة النظامية .

وحين دعى للمشاركة في تشكيل الوزارة الجديدة لم يظهر له أن يلبي الدعوة لها ترانا نفي ما تدعى به الحكومة من أنها تملك (مساندة الأمة) بأسرها .

إن هذه الحكومة حسب تصريح البلاغ الذي أذاعته يوم ١٧ أوت (تشمل علاوة عن الأعضاء الفرنسيين سبعة وزراء تونسيين . وهي قد شكلت في نطاق المعاهدات الرابطة بين البلاد التونسية وبين فرنسا على أساس الموافقة التامة لما تضمنه التصريح السفيري الواقع في ١٣ جوان الفارط وستنولى المذاكرات اسم الحضرة العلية في شأن التغييرات التأسيسية التي من شأنها أن تقود البلاد التونسية حسب عراحل متعاقبة نحو (الاستقلال الداخلي) .

وهل نحن في حاجة لأن نذكر بأن الأمورية المنوطه بعهدته الميسو بيرلي حسبياً تضمنه الخطاب الذي ألقاه الميسو شومان وزير خارجية فرنسا هي قيادة القطر التونسي على عدة عراحل لا نحو نيل (الاستقلال الداخلي) بل نحو الاستقلال الشامل . فالشعب التونسي لا يقبل والحالة تلك أن تموض كلة (الاستقلال الشامل) (بالاستقلال الداخلي) مجرد عبورها عرض البحر الأبيض المتوسط .

وأردف المقيم العام قائلاً تعليقاً على بلاغ ١٧ أوت أتناء ندوته الصحفية) لقد حصلنا باتفاق مع الحضرة العلية على القبول الصريح من طرف الدين شاركوا في الحكومة لفحوى الاصلاحات والحدود التي سنجز فيها — أي بقاء الرقابة الفرنسية التي قد تدخل عليها بعض التحويلات ومرؤونه وبقاء الأعضاء الفرنسيين بالحكومة) .

وليس في الناس من يجهل أن في بلاد حماية داخلة في نطاق الحق الدولي مثل الحماية التونسية ليس للحاجى أدنى حق في العمل المباشر . وقد أكد كل من مسيو برنلى ومسيو فيس وما من أشهر أساطير القانون الدولي عند استفتئانهما في ١١ و ١٨ جويلية سنة ١٩٢١ (أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمى . أما السيادة الخارجية فإن الدولة الحامية نباية فقط) .

لذا نذكر كل التفكير أن السيادة سوا، داخلية أو خارجية هي لنا خاصة ويستحيل علينا أن نؤمن من الوجهة القانونية بوجود سيادة مشتركة بهذه البلاد أي (سيادة تونسية وسيادة فرنسية) .

وليست الحماية إلا شبيهة بتقديم شرعى وهل يجوز عدلاً وقضائياً أن يستولى المقدم على أدنى جزء من مكاسب منظورة . ويتضح علاوة على ذلك من معاهدة القصر السعيد أن الحماية وقنية . وعلى ذلك فمن المتعتم أن تيارح السلط الفرنسية في يوم من الأيام تراب القطر . فكيف يمكن إذن التوفيق بين فكرة الرحيل وبين فكرة السيادة المزدوجة . على أن اتفاقية المرسى لم تغير هذه الحالة بل سارت على البند الذي سلطته معاهدة باردوإذ ذكرت بفصلها الأول مانصه (. . . سعياً وراء تيسير القيام على الحكومة الفرنسية بواجبات حمايتها الخ . . .)

ومن المفيد أن نذكر بهذه المناسبة المناقشة التي دارت في عام ١٩٣٦ بالسفارة العامة بين المسؤول عليه المسو فيانو كاتب الدولة بالأمور الخارجية إذ ذاك وبين بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لتكامل المناقشة اضطر أثناءها كاتب الدولة المذكور الذي كان من أنصار مبدأ السيادة المشتركة إلى الاعتراف بأن السيادة بالبلاد التونسية لا تكون إلا سيادة واحدة وسيادة تونسية .

قبول الفرنسيين بعثابة وزراء في صاحب الحكومة يتألف منه والخالة ما ذكر خرق ليس فقط للسيادة التونسية وللمعاهدات الرابطة بين فرنسا وتونس وللقانون الدولي أيضاً للأمورية المنوطه بمهمة المقيم العام نفسه . فلا يؤخذنا مسيو بيرلي إذا نحن قلنا له بكل صراحة إنه مطالب في هذا الصدد نفس الطريقة التي انتهجها من قبله أسلافه وأنه إذا أراد شيئاً تشير عليه به مأموريته التي هي السير بالفطر التونسي نحو الاستقلال أو على الأقل نحو (الاستقلال الداخلي) فعليه أن يسلك طريقاً معاكسة لما انتجه على طول الخط .

وأغرب من ذلك هو أنهم يؤكدون على رؤوس الأشهاد في البلاغ الصادر في ٩٧ أوت رغبتهم في إدخال إصلاحات في (نطاق المعاهدات) من جهة ومن جهة أخرى يسددون من أول وهلة طعنة نجلاء في كبد المعاهدات المذكورة .

وهذه التصريحات^(١) التي يدخلون ضمنها بكل صيارة وهيام ما يعبرون عنه بالعقود الموقدة أو المعاهدات الصغيرة . لم يجر في شأن غالباً أدنى مناقشة من قبل .

(١) المراسيم التي صدرت أثر استقلال الفرنسيين لانتفريج في تونس .

وكلنا يعلم كيف تحرر الأوامر^(١) . . . فلا فائدة أن نذهب في شرح كيفية تحضيرها وأسلوب نشرها.

وبالطريقة (البسيطة المزنة) ألا وهي طريقة إصدار الأوامر انتهينا إلى ما نحن عليه الآن.

لقد ذكر المقيم العام في خطابه الذي ألقاه يوم ١٢ جوان سنة ١٩٥٠ متعددًا عن الإصلاحات المزمع عليها (أن هذه التدابير قد وقع تحضيرها أو درسها منذ عدة شهور وإن مكافف عباشرة تطبيقها أو عندما يقع انجازها

نبحث معًا في جو من حسن النية عن الخلول التي من شأنها إدخال تحسينات على نظام السلطة العمومية وسير دوايلب الإدارة وعند ما يتم تحضير الخلول بكمال العناية المرجوة على الصور التي رسمها سلف بالنسبة للتحررات التي ستأتي فإنها تعرض على أنظار جلالة الملك وأنظار حكومة الجمهورية ويقع تطبيقها .

يظهر جلياً من هذه البيانات أن المقيم العام كانت مهمته أن يطبق حالاً الإصلاحات التي تتألف منها المرحلة الأولى والتي سبق تحضيرها منذ شهور من طرف مسيو مونسيل إن هذه الإصلاحات كان من المتوقع تنفيذها قبل تأليف الوزارة الجديدة حتى أنه أذيع على طريق الصحافة، بأن ذلك سيكون بمناسبة عبد القطر . كل ذلك قد تغير في الفضاء، فلم يبق الأمر الآن معلقاً بتطبيق إصلاحات هيئة من ذي قبل بل بالتفاوض مع الوزارة الجديدة في شأن هذه الإصلاحات كالم لم يقع الخوض فيها ولم تبرز لعلم الحس أصلاً وهذا مما يؤكّد لنا أن القوم يريدون دفع الوقت .

وقـ الحقيقة ماذا يريدون لنا بالإصلاحات الموصى إليها .

(١) المراسيم .

١ - فتح مجال الدخول للوظيفة العمومية في وجود بعض التونسيين مع اشتراط الفنية وفي دائرة امكانيات الميزانية (المفردة من طرق نواب السكان ومع اشتراط احترام الحقوق المكتسبة احتراما تاما .

٢ - تقوية متحتمة لجانب ذاتية الحكومة .

٣ - إصلاح بلدي .

(أ) قبل الوزراء التونسيون الهمة الملقاة على عاتقهم بدون أدنى ضمان ولا أى برنامج مع إبقاء المستشارين والكاتب العام والمقيم العام بصفته رئيس مجلس الوزراء على نفس الحالة التي قبلاً بها وزارة السكاكين التي كان البعض من أفراد الوزارة الجديدة يشددون عليها التكثير مع وجود فرق خطير ألا وهو تعهد الوزارة الجديدة بصورة قطعية بالمشاركة مع مديرى بعض الإدارات الذين أصبحوا وزراء الأمر الذي يغير بصفة غير قانونية مبدأ السيادة المشتركة بالبلاد التونسية .

حقيقة أن المستشارين — عملاً بوجب الأمر الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد استبدلوا محلات إقامتهم . لكنهم لا يزالون مثابري على مراقبة الوزارة لا بداخل الوزارات بل بالكتابة العامة . وهذا إصلاح . يراد منها التخفيف معنوياً على الوزراء التونسيين ولا يمكن اعتباره في الحقيقة إصلاحاً لأن مراقبة المستشارين أنفسهم لا تزال موجودة برمتها .

(ب) إن الوظيفة العمومية التي كان ينبغي فتحها في وجود المثقفين التونسيين في الآجال القريبة جداً أصبحت في الندوة الصحافية المنعقدة في ١٨ أوت (مسألة عويبة ينبغي تناولها بزيادة الحذر) . كان على وفاق تام مع المقيم العام في اعتباره إن كفاءة الموظف وخبرته الفنية لازمتان لصالح الأهالي أنفسهم غير أنه لا ينبغي تعطيل دخوله التونسيين في الوظائف العمومية ببلادهم وتفيد ذلك باعتبارات ترجع لما يسمى

بالحقوق المكتسبة أو لما بفرضه الميزان مع أننا نعلم حق العلم أن نواب السكان ليس لهم في نفس الأمر الواقع فيها يتعلّق بالميزان إلا صوت استشاري والحكومة الفرنسية هي التي تسيطر في آخر الأمر على تحرير الميزان التونسي .

على أنه إذا كان في عزم هذه الحكومة أن تفتح باب الوظيفة العمومية على مصراعيه في وجوه التونسيين فإن الوسائل الالزمة لذلك لا يتعذر إيجادها .

إلا أننا نصطدم بما للسادة الموظفين الفرنسيين من الحقوق التي ينبغي احترامها احتراماً تاماً .

إننا نصرح على رؤوس الملاً أن الفرنسيين الذين يشغلون وظائف تصرف إنما يباشروها بغير حق وبغير ما تنص عليه المعاهدات وإنما من باب الإنصاف المواقف للفانون أن ترجم هذه الوظائف للتونسيين الذين هم أصحابها الحقيقيون .

قد يكون الفرنسيون المباشرون لوظائف تصرف جديرين بالعناية وقد يكون إنهم أحدثوا عائلة واستوطنوا بلادنا فيكون من الحق في أن يطلبوا حكومتهم دون سواها بوظيفة مماثلة لوظيفتهم بفرنسا أو بغرامة مطابقة لوظيفة التصرف التي يشغلونها في البلاد التونسية بغير حق ولا كتاب منير ضرورة أن الحكومة الفرنسية أو ممثلها بتونس لها اللذان فرضنا تعينهم في تلك الحالة .

وما هذا الاحترام لما للموظفين الفرنسيين صغيرهم وكبيرهم من الحقوق المكتسبة إلا انهماك لحرمة المعاهدات والقانون الدولي .

(ج) يقال إن هناك إصلاحاً ثالثاً وتهنى به إصلاح النظام البلدي سينغمرنا في آخر السنة الجارية فعلى أية صورة سيتم تأليف المجالس البلدية ا

هل تكون تونسية صرفة أم مختلطة؟

فهذا الحل الأخير الذي ارتضاه الدستور الجديد في حال إنه يتألف منه خرق المعاهدات والقانون الدولي أيضاً لا يمكن أن يوافق عليه الشعب التونسي.

ولنا نحذر الساط في هذه البلاد من الإقدام على هذا الحل الذي نستخلصه من تحليل التصريحات التي قات بها العميد يوم ١٣ جوان والندوة الصحفية التي عقدها يوم ١٨ أوت تحليلاً دقيقاً هي :

(١) أنه كان في عزم الحكومة الفرنسية إجراء إصلاحات أوسع مما وقع الإعلان به .

(٢) وأنه إزاء (فكرة المصانعة التي لاريب فيها) والتي بدت في البلاد التونسية عند بعض عناصر من السكان بتونس تولدت فكرة الرجوع إلى الوراء في أديمة حماتنا وفي غضونها أخذت بعض تشمادات . إنما لأنّا نأسف لهذا الموقف وما زلنا نعتقد به مما يقال في هذا الصدد أن الإصلاحات الثلاثة المزعج عليها وأنّه عود يأنجذبها من ذ عهد بعيد هي بعيدة بعداً شاسعاً عن الإصلاحات الجوهرية التي تعلقت بها رغبة الجناب العالمي (١) أبقاه الله وهي لا يمكن أن ترضي بحال الشعب التونسي .

إن الشعب التونسي يطالب بأن تعلن فرنسا على رؤوس الملايين منها على :

(١) أن ترجع له في أقرب أجل ممكن حق النصر في جميع شؤونه الداخلية التي سلبته شيئاً شيئاً على توالي الأعوام منذ انتصاراته .

(٢) وأن ترجع له استقلاله التام الذي هو حق طبيعي لا يعتريه مسخ ولا نقض وذلك فيما يلزم من الوقت العادي لإرجاع شؤوننا الداخلية بأيدينا .

(١) الجناب العالمي يعني ملك البلاد .

ليس في المعقول أن يبق شعب ضعيف على طول الأبد تحت سيطرة شعب أقوى منه لا يمر آخر غير أنه ضعيف . إن فكرة دوامبقاء فرنسا بهذه الديار التي رضى بها الوزراء الجدد هي فكرة ينقصها منطق ومفهوم معاهدة باردو وأية ذلك أن الفصل الثاني من المعاهدة المذكورة قد نص على أن الحياة الفرنسية لها صفة وقنية صرفة .

ثم أنه قد بان بالكافش (أن الحياة هي نظام سياسي واقتصادي لا يتلاءم فقط مع حقوق السيادة التي للشعب التونسي ولا مع مصالحه الحيوية كما أثبتت ذلك لائحة المؤتمر الوطني المنعقد في ٢٣ أوت ١٩٤٦ والتي وقع الاقتراع عليها بالاجماع من طرف الدستور القديم والدستور الجديد ويمثل جميع الهيئات الثقافية والفلسفية والتجارية والصناعية الخ .

فبعد تجربة دامت سبعين عاماً كانت تتخللها ضروب كثيرة من الغضب والتغيير قد تبين أن هذا النظام الاستعماري قد سعى في حقيقته بظله وحكم على نفسه بالزوال .

على أن الفكر العام الفرنسي ماعدا المحظوظين والمتغرين لم يسعه إلا الاعتراف في آخر الأمر بتلك الحقيقة .

ولماذا يازى قد قبل الوزراء التونسيون بمهمة إحياء الوفي .

أما الدستور فقد رفض المشاركة في الحكم لأنه كان على يقين تام بأنه عاجز عن الإتيان بالمعجزات في الوقت الذي منحت فيه إنجلترا وأمريكا وهولاندا استقلال مستعمراتها أو البلدان التي كانت تحت حمايتها وفي الوقت الذي وصلت فيه طرابلس الشقيقة لظفر هي أيضاً باستقلالها وفي الوقت الذي حكم فيه الضمير العالمي على الاستعمار نرى الجانب الفرنسي

المقابل لنا يتجاهل في نفس الأمر الواقع تطور الشعوب في العالم والقواعد التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وحتى مقدمة الدستور الفرنسي نفسه أى من السهل على من كان بيده زمام الحكم أن يعلن أن فكرة الوطنية هي (فكرة متأخرة) أكل عليها الدهر وشرب وأنه حل محلها الآن (فكرة ارتباط المصالح والتعاضد بين الأمم) .

أجل أى فكرة ارتباط المصالح والتعاضد بين الأمم قد تكون في حد ذاتها شيئاً حسناً لكن يجب الإقبال عليها والاحتكام إليها في جو من الحرية ولا ينبغي أن تفرض بالقوة وذلك هو السبب الذي يريد الشعب التونسي من أجله استرجاع حرية أولى بالذات.

هذا وكثيراً ما يجزم بعضهم أن البلاد التونسية (قطر صغير لا يمكنه الاستغناء عن فرنسا) ولساناً نكتفي من سياسة التعاون مع فرنسا لكتنا نريد أن يقام صرح ذلك التعاون على أساس الاستقلال والحرية وإذا كانت البلاد التونسية بتألف منها شعب صغير فإن بلاداً مثل إيطانيا ولو كسيبورغ الخ . . ها أصغر من البلاد التونسية حجماً ومع ذلك فهما يعتمدان بنعة الاستقلال . . .

إذن فهاته الحجة لا يمكن أن يعمل بها استمرار وجود فرنسا بهذه الديار وإذا قيل لكم يا حضرة المقيم العام أن التونسيين الذين أقفرتهم الاستعمار والذين تصيبهم جيئنهم عرقاً طيلة عشرات السنين من أجل الاستعمار والذين يرون مئات الآلاف من أبنائهم سيعجّبون الطرق لفقدان المدارس بينما ميراث بلادهم تبتاه في كل سنة شرذمة لا يزال عددها كل يوم في ازدياد من شركات وموظفين ومستعمررين فرنسيين

وإذا قيل لكم إن الذين يتذوقون الآن مختلف الآلام في أجسامهم وأرواحهم من مصائب الاستعمار يؤثرون العبودية على الحرية فلا تصدقوا لهم ولا تصنوا الأقوال لهم.

وإذا كان الدستور الجديد والبعض من أعضاء الهيئة الوزارية الحاضرة الذين وافقوا على مقررات المؤتمر الوطني المنعقد في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ يقبلون الآن مبدأ السيادة المزدوجة ويتوخون طريق السكوس على الأعقاب فإن الشعب التونسي ليس له ما يدعوه لتبديل موقفه وتفعيل غزله بيده على أن هذا الشعب له أسباب شرعية ليكون غير مطعن.

وبالفعل فإن الشعب التونسي الذي لم تقع استشارته والذى ينبغي أن يسمع له قول في هذا الصدد لم يفوت لـكان من كان سواء داخل الوزارة أو خارجها حق التفاوض لإدخال تحويلات أساسية لها تأثير فادح على مستقبل البلاد وليس لغير مجلس وظفى تكون الوزارة منبثقه عنه ومسؤولة لديه الصفة القانونية لتعيين مقاومين يتولون باسم الحضرة العلية إجراء مذكرات مع فرنسا تتعلق بتطور العلاقات بين تونس وفرنسا.

وهم ما يكن من الأمر فإننا نحذر الوزراء التونسيين سواء عافية كل اندفاع يصدر منهم في سبيل تحديد الدخول في الاتحاد الفرنسي الذي لا يخالف إلا في الإسم فقط نظام الإمبراطورية الفرنسية السابقة ونذكرهم من جهة أخرى بعوقد الجناب العالى أيده الله وموقف الشعب التونسي بأسره من ذلك الدخول ورفضه له رفضا تاما.

إن مناظر الشعوذة التي نشاهدها اليوم لا تدوم وسيكون الستقبيل الذي يحسنون الثبات.

إن المحاولة التي ترمي لابتلاع سيادتنا تلك المحاولة التي تحتاج عليها بكل
قوانا لن يكتب لها النجاح بخوب الله ، بفضل شدة شكيمية الشعب التونسي
وقوته عزيمته .

وقد كان ولا زال هنا الوحيد الدود عن حياض الشعب وإنقاذه
ويكون الاستقلال في آخر الأمر مكللا لجهودنا ولنعم أجر العاملين .
عن المجنحة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي ؟

• السكاكب العام •

صالح فرمات

بيان من اللجنة التنفيذية

للحزب الحر الدستوري التونسي

إن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي التي ما فئت منذ ثلاثة سنّة حاملة راية الدفاع الصادق عن القضية التونسية ووجهة بكل سعي متبصر من شأنه إراسانا لاستقلالنا قد رأت نفسها مضطرة لعدم التغاضي عن التصريحات الخطيرة التي ألقى بها السيد الحبيب بورقيبة رئيس الدستور الجديد في خلال الشهر الماضي وذلك بالرغم عن وطنيتها وما تشعر به من وجوب المحافظة على الاتحاد بين أبناء هذه الأرض السلمة التي يستغلها منذ عشرات السنين استعمار شديد الوطأة لا يطاق.

وهل تخون في حاجة لأن نذكر صديقنا بورقيبة بأن مثلى الدستور والدستور الجديد وجميع المنظمات الثقافية والفلسفية والتجارية والصناعية وغيرها قد اجتمعوا في مؤتمر تاريخي أيلية السابع والعشرين من رمضان ١٣٩٥ - حال مفجع في مصر - وقررروا بالإجماع العزم على السعي لليل الاستقلال وبذل كل الجهد في سبيل الظفر به وأنه منذ ذلك الحين أصبحت مقررات المؤتمر ميثاقاً قومياً وهذا الميثاق قد ارتضاءه وصادق عليه السيد بورقيبة نفسه حسب التصريحات التي نشرت له في القاهرة. فكيف يجوز والحالة ما ذكر أطرف واحد من أطراف التعاقددين أن ينكث العهد أو يخل الميثاق بمفرده.

وهل يلزم أن نذكره أيضاً بالتناقضات التي تحوّلها خطبه التي يلقاها أحياناً تحت تأثير الاندفاعات الخاصة الطارئة وأحياناً تحت تأثير ظروف خاصة أثناء تنقلاته العديدة؟ ففي بعضها زراه يطالب باصلاحات وفي أخرى

تراء ينادي بالاستقلال وفي غيرها يقول إتنا ضعفاء ولا غنى لنا عن الاتكاء على دولة قوية وفي تصريحاته الأخيرة بباريس حيث ذهب لينذر الرأى العام الفرنسي - حسناً قال - قد أبتدأ بالمطالبة بالتحرر ثم عقب هذا الطلب تقديم برنامج ذي سبع نقاط ثم شفع ذلك بطلب تحويل السيادة ويرى أنه في الإمكان أن يتم هذا التحويل بصورة تدريجية .

إن رئيس الدستور الجديد أن ينكث كما شاء وكيفما شاء العهد الذي أجمع عليه المؤتمر الوطني وأقره وصدق عليه هو وحزبه لكننا نذكر عليه بكل شدة كل صفة يدعها تمثيل عموم الشعب التونسي وخاصة الدستور في هذا الصدد .

وكيف يجوز لنا أن نسمع السيد بورقيبة الذي يطالب بتحويل السيادة تدريجياً بأن يميل به التناقض لحد التنازل طوعاً و اختياراً عن جانب تلك السيادة عند تخرجه عن الانتخابات البلدية وذلك بقبول تمثيل الصالح الفرنسي في كل الجهات التي توجد فيها أقليات فرنسية .

فهل يجهل السيد رئيس الدستور الجديد أنه لا يباح للأجانب في أي بلد من بلدان العالم - والفرنسيون هم بصفة قانونية أجانب في المملكة التونسية - أن يشاركون في الهيئات المنتخبة وأن هذه المشاركة هي طعنة بخلاق في كيد سيادتنا . وأن معاهدة باردو المنعقدة في سنة ١٨٨١ وحق اتفاقية المرسى التي تلتها في سنة ١٨٨٣ لا تجزئان أبداً مثل تلك المشاركة وإذا كان الفرنسيون في الحالة الراهنة ممثلين في مجالينا المنتخبة فإن هذه الحالة المناقضة للشرعية هي نتيجة القوة والقوة لا يبني عليها الحق أصلاً ولا تصلح أبداً أن تكون سندأله .

أفهل يريد السيد بورقيبة أن يخلع على هذه الحالة الواقعية ثوب المشروعية ويوصلنا لطور أسوأ مما قررته معاهدات الحماية ؟

لقد عرض رئيس الدستور الجديد أيضاً (تأسيس مجلس ملـى منتخب بالاقراع العام تكون مهمته الأولى من دستور ديموقراطي يقر العلائق الفرنسية التونسية المقابلة على أساس احترام المصالح الشرعية التي لفرنسا بتونس وكذلك على أساس احترام السيادة التونسية) .

ومن حيث جانب البراعة عودة بن ابيه بورقيبة يظهر منه يريد أن يكون هذا المجلس متراكماً من تونسيين خشب وإن كان لم يوضع هذا بصربيع العبارة . ييد أنه وقد اعترف عباداً تمثيل الفرنسيين في المجالس البلدية المنتخبة هلا يخشى حينئذ أن يعارضه الفرنسيون الذين يريدون الجدال معهم بالمبادأ الذي أقره بنفسه ويحتاجوه بتنازله الخطير . وعندئذ يكون هذا المجلس شيئاً بمجلس كبير وإن يزيد عليه إلا اشتغاله بالسياسة . على أن هذا المجلس الوطني ولو كان مؤلفاً من تونسيين خاصة فإنما يكون مقيداً منذ البداية حيث قد فرض عليه احترام المصالح الشرعية الفرنسية مع احترام السيادة التونسية .

ولا شك أن السيد الحبيب بورقيبة يوافقنا على أن هذين (الاحترامين) مناقضان حتى لبعضهما بعضاً وإن كل شيء في هذه البلاد هو مصالح مشروعة فرنسية : مصالح استراتيجية ومصالح اقتصادية ومصالح ثقافية وحقوق مكتسبة ومنح فاضحة وأسلوب للتوظيف بمحف ... بحيث أن الحياة هي التي تستمر على سيرها ويتأبد مفهومها في ظل هذا البرنامج الجديد . وشنان بين سيرتها وهي تلاقي عن اعتداءاتها العديدة والمتكررة احتجاجات المدافعين عن هذا الشعب منذ ما يزيد عن النصف قرن وبين استقرارها على أساس متبين وعلها طابع المشروعية الديموقراطي .

يرى رئيس الدستور الجديد أن روح التعاون الفرنسي هو بالنسبة
إلينا ضرورة جغرافية وأن بلادنا هي صيغة حداً عسكرياً وقوية جداً
استراتيجياً فلا غنى لها حينئذ عن الاستناد على دولة كبيرة.

إن هذا الكلام المزري الذي يمحز في نفوسنا إيلاماً هو نفس الكلام الذي تستعمله الدول الاستعمارية كلما حاولت تبرير استحواذها على بلدان أصنف منها قصد استغلالها واستنزاف دعائمها فهل يريد السيد بورقيبة أن يستبقينا إلى الأبد تحت سيطرة دولة أجنبية كبيرة (كالعربة المحروقة — دومودوك —) ويفضل أن تكون فرنسا . وهلا كان أولى به أن يعتبر أن الشمال الأفريقي الذي يضم أكثر من ٢٥ مليوناً من السكان إنما تألف منه حين يهتمي للنظام الاتحادي دولة قادرة على حماية حوزتها والدفاع عن يضمنها ببسالة . وهلا كان أولى به أن يتصور أيضاً أن الإنسانية التي آلمت نفسها مساوياً، الاستعمار واستكراته وهذا الاستكثار هو يصد التحدي والانتشار منذ بضع سينين لدى الأمم المتحدة وصار منها جماً محترماً فديقرر في يوم قريب القضاء بصورة باتمة لا مرد لها على هذا الضرب الشنيع من ضروب استغلال الإنسان للإنسان ويعتبر الاستعمار بثابة جريمة تقترف ضد بني الإنسان .

ولأنت إذا ذكرت ذلك إنما تقصد به الإشارة على صديقنا ورفيقنا القديم في الكفاح بأن يتذرع بالصبر — لأن حياة الشعوب هي أطول بكثير من حياة الأفراد — وأن يعرف كيف يتحمل الأمور بدون أن يزعزع مهما كانت التكاليف وأن لا يفرط في أي شيء من متاع الوطن .

على أننا نود أن نتعاون مع فرنسا غير أن هذا التعاون ينبغي أن يقرر وينمو مع الأيام لا بين رجال لهم الأمر وأخرين عليهم الطاعة

والامثال بل بين شهرين مسماً قليلاً يقران علاقتها على عدم المساواة وفي
كونه تبادل الصالح والصالق والأثر: البهريّة .

وهل يسمع لنا صديقنا بورقيبة أن نعاته عتاباً أخيراً من أجل ما طلبته
من تحويل السيادة تدريجياً فقد كنا نشتئ أن لو استعمل عوض لفظ
التحويل لفظ الإرجاع عند تحدته عن السيادة التونسية لأنّه مما لا نزاع
فيه قانونياً أنه لا يوجد ولا يمكن أن توجد في هذه البلاد إلا سيادة واحدة
لا شريك لها هي سيادتنا .

ذلك أن فرنسا عندما نصبت حمايتها على المملكة التونسية على النحو
الذى نعرفه كلنا ... قد ضمنت لناسياستنا الداخلية . أما السيادة الخارجية
فإن المغفور له مسو الصادق باي قد كاف الدولة الخاتمة بتمثيله في بعضها
وهي لا يمكن أن تكون أيضاً شيئاً آخر غير سيادتنا . وقد حصل أن
استحوذ حامينا بصورة غير مشروعة على كامل تلك السيادة بعد سبعين
سنة قضاؤها وهو ينتهك حرمات المعاهدات اتهاكا لا حد له .

فما بالنا نعرض عليه والحالة ما ذكر أن يرد علينا حقنا تدريجياً ؟ ولماذا
هذا التنازل .

فهل ذلك منا أشكراً على سكته عهوده ؟ أم هل القصد من ذلك
تليين جابه عسام أن يعطف علينا ويعيل إلينا ؟

لأنهم شيئاً من هذا القائم إلا أن تكون للسيد بورقيبة أسباب ينذر
عنها العقل ولا يقبلها الفكر . وكم نكون ممنونين له لو يتفضل ببيانها لنا
وبتبييد المخاوف التي ساورتنا من أجلاها لكن في الحالة الراهنة وتلقاء
ما ظهر للسيد بورقيبه من التنازلات بدون مبرر لا يسعنا مع أسفنا الكبير

إلا أن نتنيع بكل ما نسمع لنا به وطنينا الحارة على سياسة تساهلها في الأمور الجوهرية لا يمكن أن يغيب عن أحد خطوها بالنسبة لمستقبل هذا الشعب .

ولذا فإن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التي قام الدستور على سواعد رجالها وإليها يرجع الفضل في إنشاء حركة المقاومة المنظمة في هذه البلاد .

ترى من واجبها في الوقت الذي ثالت فيه الشعوب التي كانت بالأمس مستعمرة استقلالها (سوريا - لبنان - مصر - الفلبين - الهند - أندونيسيا - طرابلس الخ) أن تخدر الشعب التونسي بأسره سوء مغبة الأخذ بسياسة الاستخناد والتازل التي يتمسك بها رئيس الدستور الجديد وهي إذ تقوم بهذا الواجب تعلن أنها تفعل ذلك وهي آسفة - ولا يزال لها أمل في أن ترى هذا الشعب الذي حطمه الاستعمار معتصما - في النهاية - بحبل الاتحاد المتبين ومستشعراً روح الأخوة الحقيقة بين جميع أفراده إذ لا بحاجة له إلا في الإمتثال - بدون انقطاع وبدون ذور وفي نطاق الكرامة والشرف - لمقررات مؤتمر ليلة السابع والعشرين من رمضان للوصول إلى هدفه الأسمى الاستقلال التام .

مالي فرمات

الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي

بيان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي إلى الأمة التونسية

إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي بعد درسها
اللحالة الحاضرة على ضوء التطورات العامة ، ترى من واجبها الحتمي
في هذه الظروف الدقيقة التي تحيّزها قضية الأمم المستضعفة أن تذكر
الشعب التونسي بما قرره المؤتمر القومي العام الذي قد ليلة ٢٧ رمضان
الموافق للثالث والعشرين من أوت سنتي ١٣٦٥ - ١٩٤٦ من إفلاس
المخايبة كنظام سياسي اقتصادي ينافض السيادة التونسية ومصالح الشعب
الحيوية ، وإعلان عزم الأمة على السعي للحصول على استقلالها التام .

ومنذ ذلك اليوم التاريخي أصبحنا نشاهد - بكل أسف - أن حالة
الجالية الفرنسية التي ما انفكَت في تحسن وازدهار نتيجة لاستغلالها
وذلك على الرغم من أن التطورات الحاسمة في الميدان الدولي تعبيقا
لمواييق التي أسفرت عنها الحرب والق تكفلت بتحسين حالة الشعوب
المستضعفة في جميع الميادين تلك المواييق التي وقعت عليها فرنسا وضمتها
دستورها الأخير ، وفي ذلك تنافض واضح بين ما التزمت به وبين
سلوكها العملي المضر بحقوقنا ومصالحتنا والمتعطل لنهضتنا وأجل استقلالنا .
وفي الوقت الذي نرى فيه فرنسا تتشبث بالنظام الاستعماري العتيق ذلك
النظام غير الإنساني الذي فقد الأساس الدولي حيث نبذته منظمة الأمم
المتحدة نرى بعض الدول المستعمرة قد بادرت تنفيذاً لما قررته تلك المنظمة
إلى تصفية تركتها الاستعمارية بطريقة سلمية هادئة نالت بجاحاً باهراً مادياً

ومنها وبعض الدول الاستعمارية الأخرى التي امتنعت من الاستجابة لـ
قرارته هيئه الأمم المتحدة أرغمت على تشكين الشعوب التي كانت خاصة
لها من استقلالها بعد مفاوضات بينها وبين تمثيل تلك الشعوب بحق ؛
تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة .

ويجب أن ننبه الشعب التونسي هنا إلى أن الاستعمار الذي نظم مؤتمرات
دولية ، لا يمكن أن يتمى إلا بصفة دولية ما لم تبادر دولة استعمارية ما إلى
تصفية قضيتها الاستعمارية تصفية عادلة .

وإن اللجنة التنفيذية للحزب قد شعرت من أول وهلة بهذا الاتجاه .
الجديد في السياسة الدولية فبادرت في خلال الحرب الأخيرة إلى عقد مؤتمر
دستوري في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ قرر السعي للحصول على الاستقلال
الذي كان ولا زال هدفنا الأسمى وأوكل إلى اللجنة التنفيذية اختيار
الظرف المناسب للإعلان بهذا الأمر .

ولقد قامت اللجنة التنفيذية بهذه المهمة التي أوكلها المؤتمر وكانت
كالحارس الأمين على هذا القرار الذي قرره ، فعندما حاول المقيم العام
الجزرال ماسط الرجوع بالأمة إلى سياسة الإصلاحات لتلهي الشعب .
التونسي ولفت نظره عن الهدف الذي ينبغي أن يتجه إليه وارتآى تشكيل
لجنة بذلك الغرض حاول استدراج بعض التونسيين للمشاركة فيها ؛ ورأت
اللجنة التنفيذية للحزب جنوح بعضهم للاستجابة إليه فقامت في حين وسعت
نجاح تحليهم على العدول عن ذلك .

ولما انتهت الحرب بذلك اللجنة التنفيذية بجهوداتها لإنقاذ الوطنين .
التونسيين الذين بهم الأمر بتكون جهة وطنية تعقد مؤتمراً قومياً
يضم نواب جميع الهيئات والتنظيمات التي تمثل مختلف طبقات الشعب
التونسي كله يصادق على ميثاق قومي يتضمن الإعلان بالبدأ الذي قرره .

المؤتمر الدستوري سنة ١٩٤٤ فكان مؤتمر ٢٧ رمضان الذي انعقدت فيه الأمة التونسية أحاداً مخلصاً تسامت فيه فوق جميع الاعتبارات وصادقت على ذلك الميثاق الذي وضعت الملجنة التنفيذية خطوطه الرئيسية والذي وضع حداً لـ كل خلاف أو تأويل من ناحية المبدأ الذي ينبغي أن يتواخى كل من يتصدى لقيام بعثة السفاح السياسي في هذه البلاد.

ولقد حرصت الملجنة التنفيذية على أن يستمر ذلك التكتل والاتحاد اللذان ظهرت آثارهما الطيبة في ذلك الظرف التاريخي وأن يكونا أكثر ثباتاً واستقراراً حتى يتيسر لنا أن نستمر على السير لتحقيق الهدف الذي تضمنه الميثاق القومي في جهة متعددة متباينة لا يجد فيها الخصم منفذًا وتكلون أقوى ضمان للفوز والتوجه ييد أننا أصبحنا نرى بكل أسف انحرافاً عن الميثاق القومي الأخير إلى سياسة إصلاحية ترجع بنا إلى عهد ١٩٢٢ . بل لقد بلغ الأمر في سبل تحقيق بعض الغايات إلى التفريط في أمور خطيرة تتعلق بصمام السيادة التونسية ومصلحة الشعب التونسي وهو ما نعده افتياً على هذا الشعب ولا نقره أبداً .

والملجنة التنفيذية ترى أنها إزاء هذه الأمور الخطيرة وفي مثل هذه الظروف الدقيقة لا مناص لها من أن تحذر الشعب التونسي من النطوع به في مهامه غير واصحة العالم وتوريذه في شراك يسر عليه فيها بعد الخلاص منها وهي تعلن إليه :

أولاً : أنها لا تزال متسلكة - قولًا وعملاً - بالميثاق القومي للبلاد ٢٧ رمضان .

ثانياً : أنها لا تعرف لأى أجنبى بأى حق في بلادنا (فتونس للتونسيين) وليس للأجانب مما كانت علاقتهم بنا إلاصالح المنشورة علىق لا تتنافي مع مصلحة الشعب التونسي وسيادته .

واجتناباً لكل تأويل سيء فإننا نوضع إننا لا نصدر في ذلك عن أي تطرف ملبي ضيق النظر أو تعصب عنصرى بل إن غرضنا وضع حد لهذا التدخل في أمور سيادتنا واستغلال مواردنا استغلالاً حازماً اخخط معه المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب حتى يمكن لنا أن نعيش أحراراً مستقلين في بلادنا كسائر الأمم الحرة . ونخون على استعداد طيب للتعاون مع سائر الأمم الحرة لمصلحة الجميع ولخير الإنسانية العام .

ولذلك فهي تمثيل بالشعب التونسي إلى التمسك بحقه الكامل في السيادة والاستقلال وعدم الرضى بالحلول العرجاء التي لا تنزع غل العبودية من عنقه بل تزيد في تحكم خصمه من مقادره وتدعوه إلى التكبيل والاتحاد الخلص في جهة متباعدة متباينة تسمو عن جميع الأغراض والنزاعات إلا مصلحة الوطن العليا منها فعل ذلك في مؤتمره التاريخي العظيم ليلة ٢٧ رمضان وإن في استجوابه للدعوة المخلصة الوسيلة الوحيدة لتحقيق حريتنا واستقلالنا .

عن الاجنة النفيذية

صالح فرمات

بيان

من سمو الأمير محمد عبد الكريم الخطابي

حول الوضعية الحاضرة في تونس

إن الظروف الحرجة التي يحتازها قضايا المغرب العربي تجعل لزاماً علينا أن نبين في جلاء وحزم موقفنا من الحالة الراهنة في تونس ، وهي الحالة التي نجمت عن اشتراك الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في الوزارة القائمة ، وقبوله التفاوض مع الفرنسيين بقصد إدخال بعض التغييرات على وضبة البلاد السياسية من شأنها — كما فعل — «أن تؤدي بعد قطع عدة مراحل غير محدودة إلى الاستقلال الداخلي» .

ففي ١٧ أغسطس من السنة الماضية تألفت الوزارة الحالية في تونس من ستة من الوزراء التونسيين وستة آخرين من الفرنسيين ، وشارك فيها الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد بوزير واحد ، وكان مفهوماً عند الجميع — حسب البيانات الرسمية — أن الوزارة قامت على أساس الوضعية الاستعمارية المفروضة على البلاد ، وهذا ما أدخل الوبية في نفوس جميع الوطنيين لافي تونس وحدها ، بل في كافة أقطار المغرب العربي ، إذ أن المبادئ التي تقوم عليها الأحزاب الاستقلالية المغربية ؛ والمواضيع التي تربط بينها ؛ وميثاق لجنة تحرير المغرب العربي التي تنطوي تحت لوائها — كلها تعتبر الأوضاع القائمة في أقطار المغرب أوضاعاً استعمارية لا يجوز الاشتراك في الحكم على أساسها ، بل يعد تنصاصاً مبدأ الاستقلال الذي تنادي به هذه الأحزاب ؟ هذا علاوة على ما تمهدت به الأحزاب المشتركة في اللجنة من عدم الدخول مع الفرنسيين في مفاوضات لأجل

تحقيق بعض الإصلاحات الجزئية نظراً لما ينته التجربة في الأقطار الثلاثة من أن كل إصلاح لا يمكن أن يكون سليماً إلا إذا كان موجهاً من قبل الوطنيين أنفسهم، وفي ظل حريةهم واستقلالهم . . .

لهذا فإن اشتراك الحزب الدستوري الجديد في الوزارة قوبل في كافة الأقطار المغربية باستياء عام، وعده نكسة إلى الوراء لا تتماشى مع ميثاق ليلة القدر الذي أمضته الأحزاب التونسية في ٢٣ أغسطس من سنة ١٩٤٦ ولا مع ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، ولا مع الوعي القومي العام الذي أصبح يؤمن بأن الأرضاع المفروضة على بلاده أوضاع غير مشروعة وأن التخاصم من ربيتها لا يتأتى عن طريق الاشتراك في الحكم على أساسها، ولا بالتفاوضة في تغييرات جزئية لا تقوم على أساس الاعتراف بالاستقلال التام أولاً وقبل كل شيء .

ومع هذا الاستياء الذي أحدثه اشتراك الحزب في الوزارة الاستعمارية القائمة والبللة التي أدخلها على أفكار المواطنين جميعاً، فإننا لم نردن أن نسأع إلى إعلان موقفنا منه، بل فضلت التريث إلى أن تتجلى الحقائق ب تمامها؛ ونعرف بصفة خاصة موقف ممثل الحزب في الوزارة من نتيجة المفاوضات المزعومة، بالرغم من أن تأليف الوزارة على أساس الوضع القائم، ومشاركة الفرنسيين فيها كان وحده كافياً للحكم بأن المفاوضات التي ستقوم بها سوف لا تؤدي إلى أية نتيجة رضى عنها المطامع القومية.

وتتابعت الشهور بعد ذلك «والوزارة التفاوضية» — كما أطلق عليها — لا تقدم خطوة واحدة في سبيل تحقيق الأمانة الوطنية إلى أن حل فبراير الماضي فأعلن على الملأ أن الوزارة قد أمضت مع الفرنسيين اتفاقاً يقضي بأن تكون الوزارة التونسية برئاسة وزير تونس إلا في حالة

الطواري، فيتولى رئاستها المقيم العام الفرنسي ، على أن يكون تأليفها من ستة من الوزراء التونسيين ، وستة من الوزراء الفرنسيين . . . كما يشتمل الاتفاق على إدخال تغييرات أخرى في الإدارة التونسية تتعلق بتحديد نسب الموظفين التونسيين والفرنسيين بها ، وتوزيع اختصاصاتهم . هذا هو كل ما أسفرت عنه المفاوضات المزعومة بعد ثمانية أشهر من تأليف « الوزارة التفاوضية » فتبين بذلك للرأي العام أكثر من ذي قبل فشل التجربة التي انزلق إليها الحزب ، وبات يتذكر من رجاله المارعة إلى إنها ، والرجوع إلى الكفاح الصحيح لأجل تحقيق المبادئ الاستقلالية التي أقرّها لجنة تحرير المغرب العربي ، وارتبط بها كافة الأحزاب الاستقلالية . ولكن الحزب بدلاً من أن يستجيب لرغبة الأمة أخذ ينوه بهذا الاتفاق ، ويعتبره خطوة أولى تبعها خطوات أخرى لتخليص « السيادة التونسية » ، في حين أنه يعتبر لطامة للألماني الوطنية ، لأنّه يعترف لفرنسيين بحق « المشاركة » في حكم تونس ، الأمر الذي يتنافى حق مع معاهدـة الحـمـاـة نفسـا ، فـكـيف يـسـوـغ لـحـزـبـ يـنـادـيـ باـسـتـقـلـالـ الـبـلـادـ أـنـ يـعـتـرـفـ لـفـرـنـسـيـنـ بـهـذـاـ الـحقـ ، وـيـعـتـرـفـ بـهـذـاـ الـخطـوةـ أـولـىـ لـتـخـلـيـصـ السـيـادـةـ التـونـسـيـةـ ؟

لقد تكشف هذا الاتفاق عن النوايا الحقيقة التي يكنها الفرنسيون من وراء « سياسة المراحل » التي يطلبون من الوطنيين قبول الاشتراك في الحكم على أساسها . فهي لا ترمي إلى تحقيق استقلال البلاد ، ولكن إلى تعويق هذا الاستقلال عن طريق تضليل الرأي العام بقبول الوطنيين المكافحين لكراسي الوزارة ، ورضائهم عن « إصلاحات » مدخلة ينومون بها ، ويخفون خطرها على مستقبل البلاد .

ومن ذلك فإن الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد لم يتم أي وزن لهذا الخطأ ، وظل مشتركا في الوزارة القائمة ، ومتسببا بالاستمرار في « التجربة » التي أخفقت أكثر مما كان صفوف الأمة المغربية ، كما عرض وحدة الشعب التونسي المكافحة إلى التصدع وتشتيت الجهد ، وجعل الم هيئات الوطنية تتصرف إلى التنازع ، والتناحر فيما بينها في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى التكامل ، وتوحيد السكانة بواجهة المعنى الفاصل .

لهذا كله فإننا نعلن استنكارنا للمشاركة الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في هذه التجربة ، ونعتبر هذه المشاركة إخلالا ببيان لجنة تحرير المغرب العربي ، واعترافا بأوضاع لا تقرها ، كما نعلن معارضتنا الشديدة لما أفسرت عنه هذه التجربة لمنافاته للأماني الوطنية ، وما سمه بجوهر السعادة التونسية التي يجب أن تكون من حق التونسيين وخدمهم لا يشار لهم فيها غيرهم . وندعو الحزب إلى سحب منه فورا من الوزارة والرجوع إلى ميدان الكفاح الصحيح على أساس المباديء الاستقلالية التي أقرتها اللجنة ، وارتبطت بها الأحزاب في كافة أقطار المغرب العربي كما أنها نبه الحزب إلى أن استمراره في هذه التجربة سوف لا يقتصر خطره على تونس وحدها ، بل سيتحقق القطرتين الشقيقتين : الجزائر ومراكش أيضا ، وإنه الآن لأمام مستوى كبير هي مستوى المحافظة على كيان الحركة الاستقلالية في أقطار المغرب العربي كله ، وعدم تعريضها إلى التصدع والانهيار بسبب تحويل اتجاهها ، والإخلال بوايئتها ، وتعويض وحدة التضامن فيما بينها إلى التمزق والانحلال .

ويمانا أن نؤكد أن لجنة تحرير المغرب العربي التي ينطوى تحت

لواهـا جـمـعـ الـأـحزـابـ الـاسـتـقلـالـيـةـ الـمـغـرـبـيـةـ لـاـتـحـمـلـ أـيـةـ مـسـؤـلـيـةـ فـيـ السـيـاسـةـ
الـقـىـ يـنـتـجـهاـ هـذـاـ الحـزـبـ مـاـ دـامـتـ خـالـفـ مـبـادـىـءـ مـيـثـاقـهـاـ ،ـ كـمـاـ تـبـرـأـ مـنـ
أـىـ عـمـلـ يـصـدـرـ عـنـهـ مـاـ دـامـ لـاـ يـرـجـعـ إـلـيـهـ مـعـرـفـةـ رـأـيـهـ مـقـدـمـاـ حـسـبـاـ يـنـصـ
عـلـيـهـ مـيـثـاقـهـاـ .ـ

« التوقع »

محمد عبد الصمد الكباري

القاهرة في ٨ شوال سنة ١٣٧٠

الموافق ١٢ يوليه سنة ١٩٥١

بيان

من الأئذان برسالة الرؤسـى

مدير مكتب المغرب العربي بدمشق وأحد أقطاب حزب الدستور الجديد

حول التطورات الأخيرة في تونس

في الوقت الذي ينهاـر فيه صرح الاستعمار في آسيا وتنزلـل الأرض
بـعـاقـلهـ الـأـفـرـيقـيـةـ وـتـجـفـنـ بـقـيـةـ الشـعـوبـ المـغـلـوـبـةـ عـلـىـ أمرـهـاـ لـاغـتـنـامـ الفـرـصـ
الـقـىـ تـخـلـقـهـاـ الـظـرـوـفـ فـتـجـطـمـ قـيـودـ الـاسـتـعـارـ وـتـفـكـ سـلاـسلـ الـعبـودـيـةـ .

وفي الوقت الذي يصبح فيه شمال أفريقيا خطـاً أساسـاً لـحـربـ مـقـبـلةـ
ومـركـزاًـ اـسـتـراتـيجـيـاًـ مـرـمـوـقاًـ مـنـ الـعـسـكـرـيـنـ الـمـتـقـابـلـيـنـ مـاـ يـتـيـعـ لـأـهـلـهـ فـرـصـاًـ
مـوـاتـيـةـ تـكـنـهـمـ مـنـ اـفـسـاكـاـ حـرـيـتـهـمـ وـاستـقـلـاـطـهـمـ وـظـرـفـاًـ منـاسـباًـ يـسـاعـدـهـمـ عـلـىـ
خـلـقـقـوـةـ تـلـمـبـ دـوـرـاًـ أـصـيـلـاًـ فـيـ سـيـاسـةـ الـحـوـضـ الـغـرـبـيـ الـأـيـضـ الـمـوـسـطـ .
وفي الوقت الذي استطاعـ الـوـطـنـيـوـنـ أـنـ يـحـطـمـواـ السـنـارـ الـحـدـيدـيـ
الـفـرـوـبـ حـوـلـ الـمـغـرـبـ وـيـرـفـمـواـ صـوـتـ بـلـادـهـمـ الـمـكـبـوتـ عـالـيـاًـ فـيـ أـنـخـاءـ
الـعـالـمـ وـيـكـوـنـواـ لـقـضـيـتـهـمـ أـنـصـارـاًـ فـيـ كـلـ مـكـانـ .

وفي الوقت الذي غـداـ فـيـ الـصـرـاعـ الـقـائـمـ بـيـنـ سـلـطـاتـ الـاسـتـعـارـ
وـالـحـرـكـاتـ الـاسـتـقلـالـيـةـ فـيـ تـونـسـ وـالـجـزـائـرـ وـمـرـاـكـشـ مـخـلـ اـهـتـامـ دـوـلـ
الـعـالـمـ وـمـثـارـ عـاطـفـ الشـعـوبـ الـمـاـنـاـصـلـةـ فـيـ سـيـيلـ الـحـرـيـةـ .

وفي الوقت الذي تـزـحفـ فـيـ الـحـرـيـةـ عـلـىـ الحـدـودـ الـشـرـقـيـةـ الـتـونـسـيـةـ
ويـسـعـ الشـعـبـ الـلـبـيـ الشـقـيقـ لـهـارـسـةـ اـسـتـقـلـالـهـ فـيـ عـامـ ١٩٥٢ـ .

وفي الوقت الذي كانتـ فـيـ الجـامـعـةـ الـعـرـبـيـةـ تـعـدـ عـدـتـهـاـ لـعـرـضـ قـضـيـةـ
تـونـسـ وـبـقـيـةـ قـضـيـاـ الـمـغـرـبـ الـعـرـبـيـ عـلـىـ هـيـثـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ .

وفي الوقت الذي كان مقدراً أن يكون تونس دوراً رئيسياً في النضال القومي لتحرير بلاد المغرب لموقعها الجغرافي من هذه البلاد والوعي المنتشر بين أهلها مما يدفع بالقائمين على حركتها الوطنية على زيادة رص الصافوف في الداخل وإحكام خطط التنظيم والعمل الموحد للحركات الاستقلالية في المغرب العربي ومواصلة الضال بجانب الاستعداد للطوارئ وأخذ الأهمية للتطورات.

في هذا الوقت الذي تهيأت فيه الفرص وتكلل فيه الشعب بجميع طبقاته حول الحركة الوطنية وتكامل فيه استعداده المقاومة الجدية كنتيجة لتجارب سبعين عاماً في النضال واستعدت الوعية الخامدة التي نطوح بالاستعمار وتربع في البلاد من مساوى الاحتلال والحكم الأجنبي فوجيء العالم العربي بمشاركة بعض زعماء حزب الدستور في وزارة مختلفة من التونسيين والفرنسيين على الأسس التي حددها المقيم العام الفرنسي في خطبه وبالاغانى وهي : (تناقض في تشكيل وزارة مختلفة تقوم بهم المفاوضات وإجراء إصلاحات تنتهي في البلاد على مرحلة متالية إلى الاستقلال الدائى الداخلى وتشريح التونسيين بصورة تدريجية في شؤون بلادهم بشرط المحافظة على الحقوق المكتسبة للفرنسيين وضرورة التعاون الفرنسي التونسي القائم على الوضع الجغرافي والمصالح المشتركة واعتبار البحر الأبيض لا يقيم حاجزاً بل يوجد بين فرنسا وتونس . وأكيد المقيم العام عدم إمكانية تصور مقبل تونس بدون إعانة فرنسا وحضورها الدائم وحذر التونسيين من النطام لما وراء ذلك ومن التشك - بما صماء - القوميات الضيقة أو الباشدة .

إن هذه الظاهرة الغربية التي تبدو في شكل تحول خطير في الاتجاه

القومي في تونس قد أعطت الرأى العام الخارجي صورة غير صحيحة عن مدى انتشار الوعي في تونس وعن صدق نضال حركتها الوطنية وأثارت استثناء عميقاً في جميع الأوساط الوطنية العربية في الشرق والمغرب على السواء فلم تتمكن هذه الأوساط عن إبداء حيرتها في تفسير الخافر الذي دفع بعض قادة الدستور الجديد إلى التراجع عن خطة النضال المغربي الموحد الذي سار عليها الحزب في الماضي إلى الانسحاق في حدود الفطرية الضيقة والانحراف عن الأسلوب النضالي الصحيح إلى الأخذ بالأساليب الفاسدة الفاشلة والتسلّك للمبادئ الاستقلالية والمواثيق القومية إلى التورط في المفاوضات على أساس الحياة وقبولها كأمر واقع والمشاركة في الحكم الاستعماري مع السلطات الأجنبية والدخول في وزارة محدودة الصلاحيات تخضع قراراتها لتأشير الكاتب العام الفرنسي ورئيس مجلسها المقيم العام.

والحق أن المتبع لسير الحوادث الجارية في تونس يرى أنه لا الحزب الدستوري حركة مقاومة ولا الشعب التونسي المناضل يمكن أن تحمل عليهما تبعية التطورات الأخيرة في الاتجاه الجديد فالشيء بأغلبيته الساحقة وفي طليعتها شباب الوعي يستنكرون الاتجاه الجديد ولا يقره ويصر في تصميم وعزّة على مواصلة النضال على الأسس التي قررها مئلواه في المؤتمرات الوطنية وهي أولاً المؤتمر الوطني المنعقد في تونس في ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ وثانياً مؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة في ٢ فبراير ١٩٤٧ وثالثاً ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي.

وجميع هذه المواثيق تنص على إلغاء نظام الحياة المفروض بالقوة على البلاد وإعلان الاستقلال التام والجلاء والانضمام إلى الجامعة العربية وتنبع

بصفة باتة الدخول في مفاوضات مع سلطات الاستعمار على غير أساس الاستقلال . والحزب الدستوري الجديد كان طرفا في هذه المؤتمرات الوطنية وتبني مقرراتها واعتبرها ميثاقا له يسبر بهديه ومبادئه أصوله لا تقبل التأويل ولا يجوز الالخارف عنها بحال .

ولكن الذين يتحملون تبعه التطورات الأخيرة هم بعض أعضاء الديوان السياسي للحزب من أنهن بهم الفرور وتوهموا أن ما يتمتع به بعضهم من شعبية يخولهم حق التصرف في مقدارات الشعب بما توحى به افعالاتهم الآنية وأهواؤهم الشخصية دون تقييد بالمبادئ والمواثيق والأوضاع الحالية ودون حاجة إلى الرجوع إلى المؤتمرات الق ربطتهم بأهداف وقياداتهم بمواثيق فلم يترجعوا أولا من الدخول في مفاوضات أفرادية مع سلطات الاستعمار والتقدم إليها بطالب رمت بطابع الضعف والتراجع والاستخدام وأضافت إلى البلاد قيوداً جديدة تربطهما بصورة دائمة بعجلة الامبراطورية الفرنسية ولم يستنكفو ثانيا من المشاركة باسم الحركة الوطنية الاستقلالية في الوزارة المختلطة تحت الشروط التي وضعها المقيم العام وبذلك قلبوا الحزب عمليا من حركة مقاومة استقلالية إلى حزب تعاوني مع سلطات الاستعمار محاولين تسخير الحزب والمنظفات الشعبية لتأييد الوضع الحاضر وخدمة مصالح الوزارة الجديدة وانطلقت دعایتهم تضليل الشعب وتوهمه بأن (دخولهم في الوزارة الحاضرة هو السبيل الوحيد للمحافظة على السيادة التونسية وأن قبول فرنسا للدخول معهم في المفاوضة – على أساس الحياة – كسب تونس في معركة الحرية . . . وإن مشاركة الحزب في الحكومة المختلطة ضرب من ضروب الكفاح القومي ولو من ألوان البراعة السياسية المستوحاة

من عبقرية فذة لا يتمتع بها غيرهم من قادة الشعب المناضل وأنهم بهذه العملية قد خطوا خطوة أولى في استرجاع السيادة التونسية ونقولوا السَّكَفَاج إلى داخل الحكم ليهشا قشعب استقلاله من أقرب طريق وأيوفروا عليه النصال وتقديم الأضاحى وبذل الدماء » .

وهكذا تتبدل الحقائق وتتغير المفاهيم وتنعكس قيم الأشياء فيصبح التفكير للمبادىء الوطنية براندة في السياسة والتعاون مع المستعمر لونا من ألوان السَّكَفَاج القومي وهو منطق غريب لا يستساغ في صدوره من المستعمرين ولا يصح أن تغاطب به حق الشعوب البدائية .

إن عملية الاشتراك باسم الحزب في الوزارة المختلطة التي يله لبعضهم أن يسموها (حكومة المفقى) كان نتيجة لخطأ استمارية دبرت بليل وأحكمت أطراها بهاراة خدمة مصالح الاستعمار وتوطيد أقدامه في تونس والقضاء على الحركة الوطنية ولو لمرة من الزمن توقفت فيها السياسة الفرنسية - على عادتها - إلى أبعد حدود التوفيق ونورط فيها الديوان السياسي بتأثير بعض الخدوين وذوى الوصاية فهى ليست خطوة للدرج في استرجاع السيادة كما تقول الدعاية الضلالة الخادعة بل هو رحلة حاسمة في دعم المقاومة وإكسابها صفة الشروعية وخطوة جريئة في تحرير نظام السيادة المزيف والذوبان في الوحدة الفرنسية .

خطوة بارعة خدمت فرنسا أجل الخدمات في وقت تتعذر فيه جيوشها وتحطم قواها العسكرية أمام صلابة الفتامين بالهند الصينية وتخلى اندلاع ثورة لاهبة في شمال أفريقيا تخففت عنها حد القنطرة وأمنت لها جانب الخطير الذي كانت تخشاه وفتحت أمامها آفاقا جديدة تستيرها ضد الأمم القومية الاقطاع الإفريقية النكوبية باستعمارها ومكتبتها من سلاح

أصابت به حركة النضال الموحد للغرب العربي فقدت تبعاتها متفرقة بعدما كانت فرائص الاستعمار تردد فرقاً من مواجهة خمسة وعشرين مليوناً من العرب المغاربة الأشداء.

خطة بارعة طاعت الكرامة الوطنية والوجدان القومي في الصميم وتزلت باللال العليا والأهداف إلى ميدان المسامة سيكون من تابعها زعزعة ثقة الشعب بنفسه وبقدراته على الكفاح وإخراج شعلة النضال فيه وتوجيه وجهة خاطئة تحمله على الرضا والتسليم وتروضه على الاستكانة والرضوخ لأرب المستعمرين وهي إلى جانب ذلك ثغوت على قوس قرمان مواتية في هذا الظرف الدولي المناسب وتجعل من العسير عليهم الحصول على سند خارجي بعد الانفاق بين حركاتها المقاومة والسلطات الاستعمارية.

وإذاء هذه التصرفات الطائشة المناقضة لأبسط المبادئ القومية والبعيدة عن الإدراك السياسي بعد خيبة المسعى والجهود التي بذلت طيلة ثلاثة أعوام لتلاقي وقوع الحركة الوطنية في كارثة واستجابة لما يحتمله على الواجب كمسؤول في قيادة الحزب أعلن معارضي الشديدة لما قام به بعض الزملاء

و جاء ذكره في هذا البيان متدا بكل محاولة ترمي إلى ربط تونس بوحدة خارجة عن محيط وحدتها الطبيعية وهي وحدة الأمة العربية ومستكراً باشتراك هذا النوع من العبرية السياسية التي ابتدعت فكرة تجزئة السيادة وجعلت من حقوق الوطن موضوع مساومات ورصيده بخلق وضع جديد في البلاد يقوم على أساس الأمر الواقع وتوطيد الاستعمار واعتبار ما اغتصبه الفرنسيون بالقوة القاهرة من قبيلصالح المشروعية والحقوق المكتسبة ما أكده بأن تونس حقها الطبيعي في السيادة المطلقة

على أرض الوطن كحقها في الاستقلال والحرية والتفرد بالحكم والنفوذ .
إن التصرفات الأخيرة التي قام بها بعض أعضاء الديوان السياسي قد
كشفت عن نقطة تحول خطير في الأتجاه القومي في تونس تحملت بشكل
واضح في مشاركتهم في الوزارة الخانقة وظهرت بوادرها في توجيه النضال
وجهة خاطئة وحصره في الجزئيات بصورة أظهرت القضية الوطنية بمعظمه
نزاع محلي بين الشعب العربي في تونس والجالية الفرنسية وأعطت فرنسا
صفة المرجع الأعلى والحكم في فصل النزاع بينما الواجب يقفى بترك النضال
يتجه أتجاهه الطبيعي ضد النظام الاستعماري الذي تقوم على أساسه
الامتيازات وضد سلططة الاحتلال التي تدعم امتيازات الفرنسيين بسلطتها
السياسية وتحميها بقواتها العسكرية .

وإن وجود فرنسا في تونس كان نتيجة لعدوان مسلح وحماية فرضت
على البلاد فرضا وقامت على أسنة الحرب وقد قاومها الشعب التونسي
بثوراته ونضاله وبذله للاموال والأرواح والدماء الزكية طيلة سبعين عاما
 فهو وجود عدواني لا يكسب المعتدى أى حق في البلاد المعتدى عليها
ولا يلبي أن يزول بزوال الاستعمار الذي هو الآن في طريق الانهيار .

إن التطورات الأخيرة قد أثبتت بصورة لا سيل لها إلى الشك أن
نقطة الضعف في النضال التونسي تحكمت في صميم القيادة وأن ما أصاب
القضية التونسية من الخود والتراجع والانكسار بالرغم عن تزايد
الاستعداد الشعبي وتوافر الإمكانيات يرجع في حقيقته إلى فقدان القادة
الأكفاء على رأس الحركة الوطنية القادرين على الاستفادة من هذه
القوة الشعبية النامية وتوجيهها وجهة صحيحة لتحقيق الأهداف الوطنية .

لذلك أدعو الوطنيين إلى المبادرة بحل هذه المشكلة الأساسية واتخاذ الإجراءات الالازمة لتجديده قيادة الحركة الوطنية وإبعاد المسؤولين في التطورات الأخيرة وتنظيم الحزب على أسس جديدة والتثبت بالمبادئ والمواضيق القومية وجعلها أساساً للنضال ومعياراً لصدق الوطنية ومقاييساً لصحة الأمة .

يوسف الروبي

عضو الديوان السياسي للحزب الدين التونسي
ومدير مكتب المغرب العربي بدمشق

لائحة مؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد

بعد أن وافق رجال الحزب الحر الدستوري الجديد مع كافة الأحزاب والنظم التونسية على مقررات المؤتمر الوطني العام خالفو ما وقعوا عليه وتعهدوا به ودخلوا في تجربة المفاوضات وشاركوا في الحكم واعترفوا بالحالية وبحقوق فرنسا مخولها لها معاهدة الحماية . إلا أن هذه التجربة أخفقت وصفتهم اليد التي صاحفوها فثار أتباع الحزب وعقدوا مؤتمراً لحزبهم لم ترض عنه فرنسا وكثير من الزعماء وقرر رجال هذا المؤتمر الرجوع إلى سياسة الكفاح والعمل على تحقيق الحق الشامل لتونس . وذلك أخذ المهدى العصباح ، أنساف الحمد ، ... ، بهذا المثلثة . أصد ، ذلك المؤتمر ووقيت على أثره الحوادث التونسية الدامية التي هي نتيجة حنق الفرنسيين واندفاعهم للانتقام .

نص لائحة المؤتمر

انعقد المؤتمر الدستوري الخارق للعادة في جو من الحماس البالغ الظاهر في الحالة الراهنة وصادق بالإجماع على اللائحة التالية :

إن المؤتمر الخارق للعادة للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد يوم ١٨ جانفي ١٩٥٢ برئاسة الزعيم المادي شاكر .

بعد استماعه إلى بيانات صافية عامة وتفصيلية حول سير القضية التونسية وتطوراتها قرر ما يلى :

حيث أن الحزب بعد مقررات المجلس الملي المتسع اتبع سياسة تعاون صادقة مع فرنسا على قاعدة إنتهاء الحكم المباشر وقود البلاد التونسية نحو استقلالها الذاتي .

وحيث أن الحزب إضاحاً لإرادته في حل الأزمة السياسية المستعصية وصوغ العلاقات التونسية الفرنسية في نطاق احترام السيادة التونسية وإجابة لما أظهرته فرنسا من استعداد طيب باستعداد أحسن منه قد أوفد كاتبه العام للاشتراك في حكومة تفاوضية .

وحيث أن الحزب بعوقيه هذا يمكن من القيام بعمل مستمر في الداخل والخارج حتى في صلب الحكومة التونسية .

وحيث أن فكرة القسامع التي أقام الديوان السياسي^(١) الدليل عليها سمحت لقضية البلاد باستجلاب واغتنام عطف الرأي العام العالمي والديموقراطي وفي مقدمته الفكر العام الفرنسي الحر .

وحيث أنه من جهة أخرى أن المأمورية التفاوضية التي اضطاعت بها الحكومة التونسية لم تصل إلى أية نتيجة إذ اقتصرت الحكومة الفرنسية على تبني مشتريات شرذمة الرجعيين التي لم تتعظ بالأحداث .

وحيث أن جواب الحكومة الفرنسية على مذكرة ٣١ أكتوبر المنصرم يدل على التقارب البين بين وجهي النظر التونسية والفرنسية .
وحيث أن الخلاف المستعصي قد دفع بالحكومة التونسية إلى رفع القضية لدى مجلس الأمن لتعديل ذلك الخلاف .

وحيث انفع من كل ما تقدم أن تحرير الشعب التونسي لا يمكن أن يتحقق في نطاق النظام الحالي .

وحيث تبين أن استقلال البلاد التونسية واسترجاع سعادتها لا يمكن أن يتم بإصلاحات عجزأة وملفقة يقع إدخالها على النظام الحالي الناشيء عن المعاهدات وعما طرأ على هذه المعاهدات من خرق وتشويه .

(١) المكتب السياسي لحزب الدستور الجديد .

وحيث أن سياسة التعسف التي اتخذت في تطبيقها سلطات الحياة لن تجدها نفعاً وسيكون نصيحتها الفشل كسابقاتها .
وحيث أن هذه السياسة العمياء إنما ستكون نتيجتها عكس ما قصدت مكوّنوها .

وعليه فالمؤتمر يحق في مطالبته بإعادة النظر في العلاقات التونسية الفرنسية من أصلها ونظرًا للتطور العالمي بدعوى المؤتمر الديوان السياسي للقيام بكل عمل من شأنه أن يؤدي إلى مراجعة هذه العلاقات .
ويؤكد المؤتمر أن تسيي التعاون الودي والشمر بين البلدين في الميادين الثقافية والاقتصادية والدفاع إلا بنتهاء الحياة واستقلال البلاد التونسية وإبرام معاهدة ودية وتحالف على قدم المساواة .
ويؤكد المؤتمر لصاحب الجلالة الملك العظيم سيدنا ومولانا محمد الأمين الأول كامل تعلقه وإخلاصه .

كما حدد المؤتمر ثقته في الديوان السياسي لمواصلة الكفاح التحريري وهو الهدف الذي يرمي إليه الحزب منذ تأسيسه .

ويرفع المؤتمر أشد احتجاجاته ضد الاعتداءات التعسفية التي سلطت على رئيس الحزب المجاهد الأكبر الأستاذ الحبيب بورقيبة ومدير الحزب الزعيم الأستاذ المنجي سليم وعدد كبير من أركان الحزب .
والمؤتمر يتبرأ من كل مستوى النتائج الوخيمة لهذا العمل التعسفي .

ويؤكد تضامنه مع المُسرين والوطنيين الذين أصابتهم هذه الأعمال التعسفية وفي الختام يؤكد المؤتمر عزم الشعب التونسي على تحقيق مبادئه دستور هيئة الأمم المتحدة بكل مالديه من وسائل سواء في ميدان الديموقراطية وحقوق الفرد والجماع أو في الميادين الاقتصادية والاجتماعية أو في ميادين السلم والحرية والتعاون الأممي الصادق .

قانون عهد الأمان

أو الدستور التونسي ووثيقة حقوق الإنسان

نص الدستور التونسي الذي أشله ملك تونس « محمد باي » في ٢٠ المحرم ١٢٧٤ - ١٠ سبتمبر ١٧٥٨ وأقسم على احترامه وأف لا تصح ولادة ملك على تونس إلا بعد القسم على احترامه أيضا .

القاعدة الأولى : — تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان أية أية على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المهرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس الشورى ويرفعه إلىينا ولنا النظر عليه في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر .

القاعدة الثانية : — تساوى الناس في أصل القانون والأداب المرتب أو ما يترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط على الحقير لخسارته ويأتي بيانه موضحا .

القاعدة الثالثة : — التسوية بين المسلم وغيره من سكان الأيلة في استحقاق الإنفاق لأن استحقاقه بوصف الإنسانية لا يغيره من الأوصاف والعدل في الأرض هو الميزان المستوى يؤخذ به للحق من البطل والضد من القوي .

القاعدة الرابعة : — أن الذي من رعيتنا لا يجر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ولا تنهن بمحاكمهم وبكون لهم الأمان من الإذية والامتهان لأن ذمته تقتضي أن لهم مالنا وعلهم ما علينا .

القاعدة الخامسة : — لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته تم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبر عيشه والقيام على

أهله فلا تأخذ العسكرية إلا بترتيب وقرعة ولا يبق العسكري في الخدمة أكثر من مدة معلومة كا نحرره في قانون العسكر .

القاعدة السادسة : — أن مجلس النظارة في الجنابات إذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من عينه من كبرائهم تائياً لنفسهم ورفاً لما يتوجهونه من الحيف — والشريعة توصي بهم خيراً .
القاعدة السابعة : — إنما يجعل مجلساً للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحبابنا الدول لانتظار في فوازيل التجارة بعد الاتفاق مع أحبابنا الدول العظام في كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتي بإيضاح تفصيله قطعاً لتشعب الخصم .

القاعدة الثامنة : — أن سائر رعايانا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرقية والقوانين الحكومية لا فضل لأحد على الآخر في ذلك .

القاعدة التاسعة : — تريح التجار ليس من اختصاص أحد بل يكون مباحاً لكل أحد ولا تتجه الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بإعانة عموم التجار ومنع أسباب تعطيله .

القاعدة العاشرة : — أن الوافدين على أية تنا لهم أن يحتفوا بسائر الصنائع والخدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والق يمكن أن ترتب مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحد على الآخر بعد الاتصال مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه .

القاعدة الحادية عشر : — أن الواردين على أيالتنا من سائر أتباع الدولة لهم أن يشتروا سائر ما يملكون من الدور والأجنحة والأرضين مثل سائر أهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والق ترتب من غير امتياز ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد . وتبين بعد ذلك كيفية السكني بحيث يكون المالك الأول عالم بذلك وداخلاً على اعتباره بعد الاتفاق مع أحبابنا .

النص الكامل لمعاهدة باردو

التي فرضتها فرنسا على تونس ووقعها محمد الصادق باي
في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس ، لما كان من
غرضهما أن ينبعا إلى الأبد حدوث قلقل كالق حصلت أخيراً على حدود
الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكمما علاقات ودادها
القديم وروابط حسن الجوار ، فقد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها
تحقيق مصالح كلا الجانبيين الساميين المتعاقدين - وبناء على ذلك فإن خاتمة
رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائباً مفوضاً من
طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو البالى المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : أن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات
الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع
تاً كيدها وتجديدها .

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة
الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبيان العاليان
المتعاقدان ، قد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية
المراكز التي تراها صالحة لاستباب النظام والأمن بالحدود والسوائل .
ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطان الفرنسي والتونسي وتقرران
معاً بأن الإداررة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استباب
الأمن العام .

البند الثالث : تتعهد الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايةه من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يبعث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات العقدية بين الدولة التونسية و مختلف الدول الأوروبية .

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبيين .

البند السادس : يكلف المثلوث الدبلوماسيون والقنصليون افريقيا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفي مقابل ذلك يتلزم سمو الباي بالاعتنى بعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها .

البند السابع : تتحفظ الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي للمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حرية على القبائل العاصمية بالحدود والسوائل ويتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها في اتفاق يعقد فيما بعد وتسكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل بيان ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطار

الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو البالى تعهد بأن
منع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس
والمراس الأخرى بالملائكة التونسية .

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية
للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس في
أقرب وقت ممكن .

وكتب بياردو في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد الصادق باى — الجنرال بيار

نص اتفاقية المرسي

المنعقدة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عنابة سمو الباي معظم متوجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالملكة التونسية وفقاً للأحكام المعاهدة البرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض ممدوه توقيفاً لعرى المودة بين العاصمين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بايار بولس كامبول وزير المقيم بتونس الحامل لنيشان الأرجيون دونور صنف أوقيسيه ونيشان الافتخار العهد من الصنف الأكبر . . اتح فقدم وزير المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة في البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي معظم أن يسهل لحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بادخال الإصلاحات الإدارية والمدنية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها .

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعده سمو الباي لتحويله أو لدفع الدين الموحه البالغ مائة وخمسة وخمسين ألفاً . ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموقعة لذلك وقد تعهد سمو الباي معظم بأن لا يعقد قرضاً في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : يخصص لسمو الباي معظم من مداخيل المملكة :

(أولا) المبالغ الالزام للقيام بواجبات القرض الذي صمته فرنسا .
(ثانيا) مخصصات سمو البالى وقدرها مليونان من الريالات التونسية
أى مليون ومائتي ألف فرنك وما بقى من ذلك يعين لمصاريف الملكة
ودفع مصاريف الحياة .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في ١٢
مايو سنة ١٨٨١ في ما يحتاج منها إلى التأكيد والتسكيل ولا تغير بها
الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية
للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو البالى المعظم في أقرب فرصة
ممكنة وإليذانا بمصححة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها المؤتمان بخاتمتهم .
وكتب بالمرسى في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الإمضاء

على بالي - بولس كامبول

مطالبنا

هذه المطالب التي قدمها الحزب الحر الدستوري القديم بواسطة وفده الذي رأسه المرحوم الشيخ عبد العزيز النعالي مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ وضمنها كتابه الشهير «تونس الشهيدة» وهي أول مطالب قدمت في طرق تونس بعد الحرب العالمية الأولى.

إذا صع ماتدعية الحكومة والبرلمان الفرنسيين وماتعلنه معاهدات الحياة من أن الوصاية للفرنوصة على بلادنا ليس لها إلا هدف واحد بريء من كل غرض وهو أن ترتفع بنا إلى (مستوى الشعوب القادرة على حكم نفسها بنفسها) فإن على فرنسا واجباً خطيراً لا ينبع أن تتردد في النهوض به وهو تعديل النظام الذي تخضع له تعديلاً حاسماً، ذلك النظام الذي لم يكتب له البقاء حتى اليوم إلا على حساب كرامتنا — ولم يتم إلا على الضغط والظلم والإرهاب وهي الرسائل المأثولة التي لمفر عنها لكل نظام أقيم على العسف والطغيان.

إن الشعب التونسي الذي يعرف حقوقه قد تفتحت عيناه على صورة المبادئ والمثل التي غمرت العالم المتقدم، وهو يطالب بتغيير حاسم في نظام حال بينه وبين بلوغه أمانية ردها طويلاً من الزمان، إنه يطالب الشعب الفرنسي بأن يرد له نُيرة انتصاراته التي نالها بشق الأنفس، يطالب بحرياته وبنظامه الدستوري القائم على المسؤولية والفصل بين السلطات.

وإنه لمن عجائب الأمور أن تدافع فرنسا دفاعاً حاراً عن الشعوب

الضيافة المضطهدة من دول أخرى بينما لا تزال هناك ألم تعاني الأسرى
من حكمها .

إن خير برهان تقدمه إلينا على صدق دوافعها الإنسانية هو إقرار
حرياتنا العامة الضيضة وتطبيق المعاهدات التي تربطنا بها نصاً وروحاً حتى
لاتكون هذه المعاهدات حبراً على ورق .

إننا لندكرها واجبها نحونا ، هل نذكرها بخمسة وأربعين ألفاً من
قتلانا وجرحانا في الحرب من مجموع المغاربة البالغ عددهم خمسة وستين
ألفاً وهبوا أرواحهم للهبة فرسان في ساعات المجزرة المظلمة ، ولتكننا
نذكرها خسب بأنها في الوقت الذي تعد فيه الشعوب الواقعة تحت
سلطانها بالخلاص وتعبر لها عن رغبتها في تحريرها — وهي وعد
أفلاطونية لا رجاء فيها — نذكرها بأن إيطاليا التي شعرت بتطور
الأفكار والعقل والمعنويات بين شعوب العالم قد بدأت تعمل فتحت
طرابلس وهي تتمتع بالحكم الذاتي نظاماً يكفل لها العدالة والحرية ،
ومع ذلك فنحن لا نصدق أن الشعب الفرنسي قد أنسكرا مبادئه أو أنه
قد تذكر على هذا النحو الفظيع ل بكل ماضيه في الثورة من أجل تحقيق
الحرية المقدسة للأفراد ولجماعات على السواء .

وإننا لبسط له مطالعنا واثقين ثقة وطيدة من أن تحقيقها في القريب
الماجيء سيكون علاجاً لما نقاشه من عذاب لا يحتمل . هذا ومامن فكرة
عن كراهية الأجانب تخطر ببالنا أو تردد في نفوسنا ونحن نضع على
رأس مطالعنا :

١ - أن يعتبر تونسيا وأن يتمتع بكافة حقوق المواطن التونسي

وواجباته إذا رغب في ذلك - كل من ولد أو أقام عشر سنوات متواصلة وبمحض إرادته على أرض تونس .

٢ - أن تكفل الحرية الشخصية كفالة تامة لا يجوز عليها الاستثناء إلا في الحالات القانونية التي يترك تقديرها لحاكم القانون العام .

حرية العمل .

حرية الاجتماع .

حرية الرأي .

حرية النشر .

حرية النظم .

أن لا تمس البيوت والمتاحف بسوء وبذلك يلغى هذا الإجراء الشاذ الذي تتبعه الحكومة في تفتيش البضائع والمتاحف أو مصادرتها .

أن يتساوى الجميع أمام القانون وأمام المحاكم العامة ، وبذلك تتنفس ويبلغى الإيمان من الضرائب الضرورية فيساهم كل بقدر طاقته وملكاته ودخله في الصالح العام دون تمييز في الجنس أو الوطن .

أن يكون لكل تونسي مهما تكن جنسيته أو ديناته التي ينتسب إليها الحق في الالتحاق بالوظائف العامة على اختلافها والمعيار هو الكفاءة والاستحقاق وحدتها .

أن يكون للحكومة التونسية الحق في إلزاق الأجانب في وظائفها ، على أن تخفظ للفرنسيين بالأولوية في الانتفاع بالصالح العام .

أما الأجانب فيهم يحكم أعمالهم ووظائفهم مسؤولون أمام هيئات القضاء التونسية .

٣ - تنظيم السلطات العامة :

أن تكون السلطة التنفيذية ورائية في الأسرة الحاكمة وأن يختار من بين أعضائها أكبرهم سنًا وذلك وفقاً لقواعد المنوبة في المملكة .

أما الأمر الذي يتولى شئون الحاكم والذى يجمع في يديه كل ثمارات السلطة التنفيذية . من سلطة تنظيمية وتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية ، ومن حقه في منح الرتب فيكون مسؤولاً أمام المجلس الأعلى عن الأعمال التي تم في أثناء مبادرته لوظيفته وهذه المسؤولية تشمل الوزراء الذين يجب عليهم أن يستقيلوا إذا ما سحب المجلس الأعلى ثقته منهم .

والسلطة التشريعية يتولاها المجلس الأعلى الذي يتألف من ستين عضواً عن المواطنين التونسيين يعين رئيس الدولة عشرة منهم ، وينتخب الشعب باق الأعضاء لمدة أربع سنوات وذلك في انتخاب يجري على نطاق واسع . وتنتخب هيئة الجمعية العامة لمدة عام واحد على أن يعاد انتخابها ، وتكون هيئة المجلس الأعلى دائمة ويتفرع من هذا المجلس هيئة استشارية ينتخبها المجلس الأعلى نفسه ، وتهض بالمهام العامة كإعطاء الرأي لرئيس الدولة أو للوزراء إذا طلب منهم إبداء الرأي في الأمور التي لا تستوجب ضرورة اجتماع المجلس الأعلى وإعداد المسائل التي يجب أن يترك البث فيها لمجلس الأعلى وتعيين مواعيد الجلسات .

ويتمتع أعضاء الهيئة الاستشارية بالحصانة البرلمانية خلال مدة انتخابهم وللسلطة التنفيذية أن تضع القوانين بالاتفاق مع المجلس الأعلى .

ولرئيس الدولة أن يوقع القوانين التي تصبع نافذة بعد نشرها في الجريدة الرسمية للدولة ، ويجب أن يتم هذا النشر في الشهر التالي لفرضها .

ويناقش المجلس الأعلى الأمور العامة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق صالح العام ويناقش في كل عام الميزانية والضرائب وذلك في حدود ما تسمح به الالتزامات والقواعد الدولية ^(١).

٤ - أما مراكم الإدارة المالية (العمال) والفردي والمدن التي يجب أن تأخذ بنظام البلديات والقبائل فيتبين أن تكون لها جميعاً شخصيتها المعنوية وأن تزود بمحالس قيادة مستقلة متخصصة يرأسها القائد (العامل).

وي منتخب العمدة لرئاسة المحالس الأخرى.

٥ - إنشاء نظام شرعي ذو سلطة قضائية مستقلة ممثلة في جميع مراتبها ودرجاتها . إن العدالة يجب أن تكون صادرة عن السيادة التونسية .

ونحن نطالب بإعادة تنظيم المحاكم التونسية وخاصة (الشرعية) وهي محكمة ثانية لقانون العام على أساس إدارية سليمة عادلة ، ويستثنى من ذلك المحاكم الشرعية الإسرائيلية وفرنسية التي يجب أن تنظر في الأحوال الشخصية المسلمين واليهود والأوربيين على التتابع .

إلغاء المحاكم الاستثنائية ووضع نظام كامل باللوافع ونشره رسمياً بلا إبطاء .

٦ - حرية التعليم :

أن يكون التعليم في المرحلة الأولى إجبارياً للأولاد وأن يكون باللغة العربية ، ويصبح تعليم اللغات الأجنبية إجبارياً في المرحلتين الثانية والعالية على أن تكون اللغة الفرنسية الأفضلية على غيرها من اللغات .

الدرج في إنشاء مدارس التعليم الثانوي والصناعي والعلمي والمهني وذلك كلما اقتضت الحاجة إنشاؤها .

(١) المدريات .

إنشاء مدرسة عاليّة من معلمين تونسيين وذكّر لتوطيد نظم التعليم العربي .

جمع مبالغ وافرة من المال ينفق منها على معاهد تولى أمور التربية العقلية والخلقية والاهنية للشعب ، وأن تخصص ربع سنوي للشبيبة التونسية المبوعة إلى جامعات أوروبا .

٧ — مسح الأراضي والإبقاء على نظام المال العقاري المنصوص عليه في معاهدة « تورنس » الاعتراف له بسائل حق الملكية للأراضي التي تعيش عليها .

تغيير نظام المحاكم المختلطة وتحويتها إلى محاكم موقفة من قضاة حقيقيين لهم الاستقلال الكافي وأن يكون المرجع في أحکامهم دائماً إلى جهة الاختصاص وهي المحاكم الشرعية وهي الهيئة التشريعية الوحيدة المختصة بسائل الملكية . وأن يشتغل التونسيون على قدم المساواة مع الآخرين في شراء أراضي الدولة .

أن يحال بين الحكومة وبين التدخل في المنشآت الاقتصادية الخاصة بالأفراد إلا إذا كان المقصود من التدخل الإشراف عليهم ثباتها وتشجيعها وذلك من الصفات الطبيعية المألوفة من حكومة تدرك وظيفتها إدراكاً كاملاً .

أن يكون من أول ما يعنى به النشاط الإداري هو إصلاح نظام الرى والدعاية وتعزيز الأساليب النافعة للصالح العام . تنظيم الثروة القومية من زراعة وتجارة وصناعة وتشجيع التبادل .

٨ — تعليم الأعمال التي تهدف للصالح العام في البلاد حيث تتفقى

الضرورة بالقيام بها على أن تواعى في ذلك المصالح الاقتصادية وحدها
فلا يكون الغرض منها منفعة شخصية لطبقة معينة من السكان .

٩ — أن يكون لطواائف العمال والموظفين والصناع والمستخدمين
الحق في تأليف نقابات مهنية وأن يكون لهم حق الإضراب
عن العمل .

١٠ — أن تشرع قوانين اجتماعية تهدف إلى حماية الطفل
والمرأة والمعاوز وأن يصبح من نظام المساعدة والإحسان والإغاثة .

ميثاق المؤتمر الوطني العام

الذى أجمع عليه ووقة نواب الأحزاب والهيئات التونسية

إن المؤتمر الوطنى التونسي المنعقد في ٢٦ من رمضان المظمن عام ١٣٦٥ الموافق ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ - بعد أن درس حالة البلاد السياسية واستمع ل مختلف الخطباء صادق بالإجماع على العريضة التالية :

حيث أن البلاد التونسية كانت قبل سنة ١٨٨١ دولة ذات سيادة عرتبطة بالخلافة العثمانية برابطة روحية أكثر منها سياسة وحيث أن سيادة البلاد معترف بها من جميع الدول وقد أبرمتها الماهاهدات العديدة التي أبرمت مع الدول الأجنبية .

وحيث أن فرنسا التي كانت تؤيد نظرية استقلال البلاد التونسية لدى الحكومة العثمانية قد فرضت على تونس معااهدة وقعت عليها الأمير الصادق باى تحت الضغط ولم يصادق عليها الشعب .

وحيث أن معااهدة باردو لم تكن لفصل البلاد التونسية عن المجموع الدولى ولم تبلغ سيادتها الخارجية والداخلية .

وحيث أن الخاتمة قد استحالت بعد مضي خمس وستين سنة إلى نظام استقلالي استعماري يجرد به الحمى الحجمى من سيادته ومن خيراته تجريداً منظماً في حين أن مفهوم معااهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطقهما يقضيان بأن تكون الخاتمة نظاماً وقتياً شبيهاً ببساطة بسيطة .

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة وحلت محل الدول الحامية في مباشرة السيادة والنصرف في الشؤون العامة .

وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لسمو الملك حتى أصبح حضرته شبيهاً بـ «وظف شرفى مسامى» مضغوط على حرية الشخصية كما أن وزراء الدولة التونسية الذين تزلاوا بهم إلى لقب وزراء سمو البالى صاروا مجرد شخصيات لزيدين المخاوف وكما أن العمال أصبحوا أعمواناً ينفذون أمر الرؤساء الفرنسيين وكذلك نزعوا في جميع البادين الأخرى سلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندوا لموظفي فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا زواهتهم في غالب الأحيان سالمة من الطعن .

وحيث أن تمثيل الجالية الفرنسية بتونس في البرلمان الفرنسي اعتداء جديد على السيادة التونسية ونقص خطير لأساس الوضعية الدولية للجمهورية .

وحيث أن فرنسا بعد ما التزمت علانية بمحاربة شخص البالى وعائلته قد خرقت المعاهدات مرة أخرى تجاهت عنوة ملك البلاد الشرعي للنصف باى متعدية على القواعد الأصولية للدين الإسلامي .

وحيث أن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب لا هو إلحاد ولا هو حكم ذاتي وقد صنعت فيه الأصول التشريعية وتلانت في المسئوليات .

وحيث أن الدولة الحامية سلست منذ بداية عهد الحماية سياسة تغافل الأهلى بتجريده من أخصب أراضيه وبنجح الموظفين (وجاههم فرنسيون) أكثر من ثالث ميزانية لا مراقبة عليها مستمددة من نظام جبائى مبني على العدد لا الكروة وبإختصار البلاد التونسية لسياسة مالية جمركية وتجارية مفسدة بالاقتصاد التونسي بدون أن تفيده في مبادلاته مع البلاد الأجنبية ..

وحيث أن هذه السياسة كانت نتيجة سياسة تعمير البلاد بالفرنسيين من معمرين وموظفين ومن طريق التجنیس الذي بعد أن فتح في وجه التونسيين والمالطيين والروس الملوكين من أتباع (فرانجيل) واللاجئين الأسبان صار يستعمل الإيطاليين حتى اليوم لتنمية عدد المواطنين الفرنسيين بالنسبة لعدد التونسيين بعد تحرير البلاد من صيغها التونسية.

وحيث أن الإسراف المالي الذي أوجده هذا التعمير الفرنسي الجائر قد أخرج الحياة عن الوفاء بواجباتها الاجتماعية نحو المسلمين في ميادين التهوان والسكنى والصحة العامة والتعليم.

وحيث أن ذلك أدى بالدولة إلى إهمال كل ما يتعلق بتحسين حالة الأفراد والاعتناء بصالح رأس مالية متفوقة ولم تقم رسالتها التهديدية التي يحاولون من أجلها تبرير نصب الحماية على البلاد.

وحيث أن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية حريات النسخ والنشر والقول والاجتماع والتجمول حتى أن الخمس والستين سنة التي مرت على الحماية قضى منها التونسيون أكثر من عشرين سنة تحت الحكم العسكري العربي والباقي تحت رقابة الابوليس.

وحيث أنه فيما يخص الأمن قد نكشت الدولة الحامية بدماء ددها بتسليمها البلاد لدول المحور بينما كان المحميون يدافعون دائمًا عن قضية فرنسا وقضية حلفائهم ويبذلون دماء لهم في هذا السبيل.

وحيث أن التدريبات البشرية والمهارات في الجهود الحربية اللتين بذلتلهما الأمة التونسية واللتين توسيعاً بعد الحرب العالمية من شأنهما أن يستوجبان إلغاء الحماية وتحرير البلاد التونسية.

وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وفق

وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن لها بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار .

وحيث أنه لا يمكن من جهة أخرى لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تحرير مصيره بكلمة الحرية .

وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافس بين الدول ومثاراً للمشاكل الدولية قد عبرت الأمم المتحدة عن استنكار حاله الحكم صرخة وكان من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب (حق الشعوب في اختيار صورة الحكم الذي ترضيه لنفسها واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انزعت منها قهرأ) .

وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتبُوكَد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة (هوت سيرينق . درن برطون . أكسن ومونت . توابلنت وسان فرانسيسكو) وقد كانت فرنسا من الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل بأنه ليس لأى أمة الحق الثابت الدائم في حكم شعوب لا تملك زمام أمرها :

فلهذه الاعتبارات يصرح المؤتمر التونسي الوطني بأن الحماية نظام سياسى واقتصادى لا يتفق مطلقاً مع مصالح الشعب التونسي المعنوية ولا مع حقه في التمتع بسيادته ويؤكِد بأن هذا النظام الاستعماري وبعد تجربة خمس وستين سنة قد حكم على نفسه بالإخفاق ويلعن عزم الشعب التونسي الثابت على السعي في استرجاع استقلاله الثامن وفي الانضمام لجامعة الدول العربية وب مجلس الأمم المتحدة والمشاركة في مؤتمر السلام . اهـ .

هذا هو المهدى الذي أُنْجَتَ الأمة التونسية تعلم لتحقيقه معرضة عن كل سياسة لا تنفق معه أو تناقضه حرق الله الأمل ورزقنا التوفيق والإخلاص في العمل .

وثائق المفاوضات

بينما فـي مـضـى إـثـارـةـ القـضـيـةـ التـونـسـيـةـ قدـ اـبـدـأـتـ بـعـدـ أـنـ قـرـرتـ
 لـجـانـ الحـزـبـ الدـسـتوـرـيـ الجـديـدـ الـقـىـ الـفـهـاـ لـوـضـعـ نـصـ دـسـتـورـ تـونـسـيـ يـاءـ عـلـاهـ
إـنـ مـلـكـ الـبـلـادـ هـوـ وـحـدـهـ مـصـدـرـ السـلـطـاتـ بـتـصـرـيـخـ وـرـسـالـةـ صـدـراـ عـنـ
جـلـالـةـ الـمـلـكـ يـطـالـبـ فـيـهاـ مـنـ رـئـيـسـ الـجـمـهـورـيـةـ الـفـرـنـسـيـةـ يـاءـ دـخـالـ إـصـلاـحـاتـ
 عـلـىـ نـظـامـ الـحـكـمـ فـيـ الـمـلـكـةـ التـونـسـيـةـ دـاخـلـ نـطـاقـ الـحـمـاـةـ .ـ وـنـتـشـرـ هـنـاـ
 نـصـ مـاـ عـثـرـنـاـ عـلـيـهـ مـنـ الـوـثـائـقـ الـمـتـعـلـقـةـ بـطـلـبـ إـصـلاـحـاتـ وـالـنـفـاوـضـ
 بـشـائـهـ مـعـ الـفـرـنـسـيـينـ .ـ مـبـتـدـئـينـ بـرـسـالـةـ مـلـكـ تـونـسـ إـلـىـ رـئـيـسـ الـجـمـهـورـيـةـ
 الـفـرـنـسـيـةـ بـتـارـيخـ ١١ـ اـبـرـيلـ عـامـ ١٩٠٥ـ وـنـصـهاـ :ـ
 الـحـمـدـ لـهـ .ـ .ـ .ـ صـدـيقـ الـعـزـيزـ .ـ

اعتـبارـاـ لـفـوـانـينـ النـطـورـ الـإـنـسـانـيـ الـقـىـ لـاـيـكـنـ تـجـاهـلـهـاـ لـأـنـ تـجـاهـلـهـاـ
 يـؤـدـيـ إـلـىـ إـثـارـةـ أـزـمـاتـ مـنـ الـواـجـبـ تـحـاشـيـهـاـ بـأـيـ ثـمـنـ وـاتـفـاؤـهـاـ فـإـنـسـاـ
 قـدـرـنـاـ أـنـ مـنـ وـاجـبـناـ الـقـدـسـ نـحـوـ رـعـيـاـنـاـ الـخـلـصـيـنـ أـنـ نـكـلـفـ مـمـثـلـ فـرـنـسـاـ
 لـدـنـاـ فـيـ مـنـاسـبـيـنـ أـثـنـاءـ حـفـلـاتـ رـسـيـةـ يـاءـ عـلـامـكـ بـرـغـبـتـنـاـ الـلـمـحةـ فـيـ تـحـقـيقـ
 إـصـلاـحـاتـ سـرـيعـةـ وـجـوهـرـيـةـ لـغاـيـةـ إـيجـادـ حلـ سـعـيدـ جـمـيعـ مـشاـكـلـ الـنـظـامـ
 الـذـيـ تـتـحـمـلـهـ تـونـسـاـ الـعـزـيزـةـ فـيـ مـيـادـيـنـ الـسـيـاسـةـ وـالـاـقـتصـادـوـالـاجـتمـاعـ وـالـنـفـاـفةـ
 وـشـعـبـنـاـ الـذـيـ يـخـضـعـ لـتـيـارـ النـطـورـ وـالـتـقـدـمـ الـجـمـاعـيـ لـكـلـ الشـعـوبـ
 قـدـ أـظـهـرـ بـصـفـةـ مـحـسـوـسـةـ رـغـبـتـهـ فـيـ الـبقاءـ بـجـانـبـ الشـعـبـ الـفـرـنـسـيـ الـنـبـيلـ
 أـثـنـاءـ الـحـرـبـيـنـ الـكـبـيرـيـنـ لـغـاـيـةـ الـمسـاـهـةـ فـيـ اـتـصـارـ الـحـقـ وـتـجـدـيدـ إـقـامـةـ
 مـبـادـيـءـ الـسـلـمـ فـيـ دـائـرـةـ الـوـفـاقـ وـالـكـرـامـةـ وـخـيرـ الـجـمـيعـ .ـ

تـلـكـ هـىـ الـغاـيـةـ السـاـمـيـةـ الـقـىـ يـهـدـفـ إـلـيـهاـ شـعـبـنـاـ الـذـيـ يـدـرـكـ تـامـ الـإـدـراكـ
 حـقـوقـهـ وـوـاجـهـاتـهـ وـبـالـنـظـرـ لـعـدـمـ حـصـولـ أـيـ نـتـيـجـةـ مـنـ السـعـيـنـ الـذـكـورـيـنـ

ويعافه أن تتحمّل بواحد الفجر الذي شعبنا عن يأس قد يثير ما نحرص
على تحاشيه فقد بادرنا بالتوجه مباشرة إلى خامستكم .

واعتقادنا الراسخ أنكم ستتفهمون بصرف اهتمامكم إلى هذه المشكلة
الخطيرة بإيجاداً للحل الذي تفضله الأحوال العالمية وعليه المودة الخالصة
والثقة المتبدلة اللتان ما انفكنا بهما منان على العلاقات الرابطة بين بلدينا .
وتقبلوا مع تحياتنا عبارات مودتنا الخالصة .

واستجابة لهذه الرغبة أقيمت وزارة مصطفى الكعاك التي كانت قائمة
إذ ذاك . وشكّلت على أثرها وزارة السيد محمد شنيد التي أوبنط بها
التفاوض مع الحكومة الفرنسية في تحديد الإصلاحات التي يراد إدخالها
على تونس . وبعد انقضاء مدة على المفاوضات التي وقعت في تونس وفي باريس
أجابت الحكومة الفرنسية بذكرة قدمتها للحكومة التونسية في تحديد
الإصلاحات التي يراد إدخالها على تونس تقول فيها إنه لا يذكرنا — الحكومة
الفرنسية — التنازل عن المشاركة في حكم البلاد ولو روم وجود الفرنسيين
ضمن الهيئات المنتخبة التونسية واعتبار أن السلطة في البلاد التونسية
سلطة فرنسية تونسية مزدوجة . . فكان رد الحكومة التونسية بعدم
قبوله هذا الوضع الجديد الذي تريده فرنسا أن تفرضه على البلاد دون
أن تخوله إليه القوانين الدولية ولا الحقوق العامة ولا المعاهدات . و بذلك
انقطعت المفاوضات ونفع هنا النسـمـالـكـامـلـلـرـدـالـوـزـارـىـ علىـالـذـكـرـةـ
الفرنسية ورد الحزب الحر الدستوري التونسي — القديم — على نفسـ
المذكرة الفرنسية أيضاً .

كان رد الحكومة الفرنسية في ١٥/١٢/١٩٥١ عن المذكرة التونسية
المقدمة إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١/١٠/١٩٥١ عولاً جديداً في
تاريخ العلاقات بين تونس وفرنسا . حيث تأكد التونسيون أن الوعد

بالاستقلال الداخلي كان من قبيل الكلام المعاول ولم تكن السلطة الفرنسية تقصد به إلا كسب الوقت ، وتحويل التونسيين عن هدفهم الأسمى — الاستقلال التام — إذ أتانا لو نظرنا إلى حقيقة واقع المعاهدات البرمية بين تونس وفرنسا لوجدنا أن الاستقلال الداخلي كان موجوداً ولو لا الاستثناءات والتدخلات المباشرة في شئون الدولة التونسية لكان هذا الاستقلال ثابتاً الوجود .

شبيه في باريس :

وفي ١٢/١٢/١٩٥١ اضطر السيد محمد شنيق إلى مغادرة تونس للاتصال بالفرنسيين هناك للحصول على رغبات تمسكه من مواجهة خفط الشعب التونسي المزايد ضد حكومته وضد المشاركه ، ولأجل هذا دارت ثلاثة للباحثات الغير رسمية . وعلى أثرها عقد السيد شنيق مؤتمراً مخفياً في فندق « ريتـو » تحدث فيه عن العلاقات بين تونس وفرنسا ، ووزع مذكرة جاء فيها إن العلاقات بين البلدين تمر الآن في أزمة خطيرة . وقال إن الوفد التونسي الذي برأسه جاء إلى باريس منذ شهرين ولكن عياداته لم تؤد إلى نتيجة . وأن الجانب الفرنسي أعلن تأجيل هذه الباحثات . وقال شنيق إنه يخشى أن يؤدي هذا الفشل إلى تأثير وخيمة بالنسبة إلى علاقات تونس مع فرنسا . ثم ختم كلامه بقوله : إن سيادة تونس الداخلية مخونة من الناحية العملية وأن التونسيين يضجون من اشتراك الفرنسيين القاطنين في تونس في الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية .

مذكرة حكومة شبيه ردًا على مذكرة ١٥ دبسمبر الفرنسية :

تضع هنا النص الكامل للمذكرة التي بعثت بها حكومة السيد محمد شنيق رئيس الوزارة التونسية على مذكرة الحكومة الفرنسية المؤرخة

١٩٥١/١٢/١٥

حضره الرئيس :

إن مجرد عودي إلى تونس لم أتوان عن إطلاع مولاي العظيم صاحب الجلالة سيدنا محمد الأمين باشا باى عن نتيجة المأمورية التي تشرفت بأدائها لدى الحكومة الفرنسية بمشاركة زملائي أصحاب المعالي صالح بن يوسف و محمد بدروه و محمد سعد الله .

وإن مضمون مكتوبكم المؤرخ في ١٥ ديسمبر الماضي والموضع لوقف الحكومة الفرنسية من الفصبة التونسية قد استرعى اهتمام صاحب الجلالة السامي بصورة خاصة . وهذا أوافيكم بمحواب حكومة ملك تونس عن لسان جلالته وباتفاق تام مع كافة زملائي الوزراء .

إن وجهة نظركم المبينة في رسالتكم بكمال الوضوح ترتكز خاصة على الحقوق التي تتحلى بها فرنسا نفسها ولرعاياها القسمين بالملوكية التونسية وباعتبار صنيعها المدة سبعين سنة منذ انتصار الحماية .

و بما يثير الاندهاش أن يستمر هذا الصنيع الذي لم يدر بخلد أحد جحوده لترجيح كفة النقاش في مداولة قانونية أكثر منها سياسية . على أن صنيع فرنسا الذي لا يسمع المجال بالخصوص في أغراضه ورماه لا يعر بحال إبقاء شعب كامل تحت القيد والحجر ، فضلا عن عرقلة أمانية المشروعة .

فإن لفرنسا مطالب بتونس ، والحكومة التونسية المعتبرة عن رأي صاحب الجلالة ورعاياه لم تتردد عن اعتبار هذه المصالحة بل عرضت صوراً لضمانها حسبما أكدته مذكرة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

و كذلك الحكومة التونسية لم تكن على استعداد تام لفهم مصالح فرنسا في تونس وإن لم تتفق وحو بأمعن مصالح فرنسا حسب رأي صحيح ثابت عبر

عنه أحد كبار وزراء الجمهورية الثالثة . إلا أن هذه الصالحة مهما كانت
مرعية لا يمكن لها بحال أن تكتسي صبغة حقوق سياسية تجز لهم المشاركون
في دواليب الحكم والنهاية .

ولست في حاجة للإشارة لما في ذلك من الاشتباه والخطأ الذي يرتكب
إفراطها إلى العبث بالمعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين البلدين ، وإلى
نكران المبادئ المسلمة بها في القانون الدولي في ميدان الإسعاف
بين الدول .

هذا وإن تشريك فرنسي تونسي في المؤسسات السياسية لبلادنا فهو
إفراط لمبدأ السيادة المنافي لقانون ، وإفراط للاخلال الناشئ عن الحكم
المباشر بالرغم من استذكار الدستور الفرنسي له وبالرغم مما جاء في نفس
تصريحاته كم في مجلس الجمهورية أولًا ثم على منبر الأمم المتحدة بمناسبة
الخوض في قضية مراكش ، وإن مبدأ هذا التشريك لو سُلم به لتحول لرعايا
كل دولة تعسف دولة أخرى في الميادين المالية والفنية والثقافية حق المشاركون
في دواليب الحكم والنهاية بالبلاد التعسفة .

وفيما يتعلق بالإسعاف المائي الفرنسي بوجه خاص ، فمن الإنصاف
أن نذكر أنه عبارة عن قروض يجب على البلاد خلاصها أصولاً وفوائضاً
مرسومة بالميزان الدولي في صورة دفوعات سنوية بعنوان الدين التونسي .
ولئن كان لا ينكر أن فوائد التسبيقات المالية تشمل البلاد وسكانها
بصفة عامة في الحقيقة عائدة بصفة خاصة على المنشآت المستلزمة لغاب ثروة
البلاد الطبيعية ووسائل القل وإنتاج الطاقة تلك المنشآت التي يكاد يكون
العنصر التونسي مفقوداً منها .

وفي الحقيقة يا سيدى الرئيس إنه من المؤلم أن نشاهد دائمًا وأبدًا
الذى ينبع فرنسا بينما نرى في الوقت نفسه السكوت سائدًا على مساعدة
الشعب التونسي في المحن التاريخية التي أصابت الأمة الفرنسية . فهل نسيت
بعد التضحيات في الأنفس أثناء حربين عالميين ، وأنباء جميع العمليات
الحربية الفرنسية بأفريقيا وأسيا ، تلك المساعدات التي قدمتها البلاد
التونسية لفرنسا من تهون ويد عاملة ، وتلك الكوارث والألام
والاحزان التي حللت بالبلاد التونسية من جراء الحرب التي دامت ستة شهور
بتراها . أوهل تبقى بلادنا بالرغم من كل ذلك مدينة لفرنسا إلى الأبد .

وإنني أستبعد يا حضرة الرئيس أن يكون لكم وارجال الدولة الفرنسية
مثل هذا الرأي إذ أن القضية التونسية الجديرة بأن ينظر فيها بعلو نظر
بحول دون إزالتها إلى حضيض النقاش في الأرقام والموازنات .

ومن جهة أخرى فإن الحكومة التونسية تعرب عن كل تحفظاتها
واحترازاتها بالنسبة للقواعد التي وضعها مكتوبكم المؤرخ في ١٥ ديسمبر .
لقد كان مكتوبكم يرمي إلى اعتبار التحويلات التي صدر في شأنها
الأمر العالى بتاريخ ٨ فبراير المتعلقة بنظام السلطة التنفيذية والوظيفة
العومية تحويلات نهائية تصد المطالبة بإنجاز مشروع إصلاح نظام البلديات
ومن الجدير بالذكر لا أن التحويلات المومأ إليها هي تحويلات شككية
أكثر منها أساسية وأن وصفها بالنهائية ليس له أدنى مبرر بمحنة أن مثل
الحكومة الفرنسية لم يتردد عن الاعتراف في مكتوب رسمي بتاريخ
١٩ مايو ١٩٥١ بأن هذه الإصلاحات لم يكن لها أى صفة نهائية بل هي
مرحلة نحو إقامة الحكم الذاتي بالمملكة التونسية » .

فيستنتج من رسالتكم أن سياسة المراحل . تلك السياسة التي ترتكز حسب تعبير المقام العام في خطابه المؤرخ في ١٣/٦/١٩٥٠ على مبدأ تفوية شخصية الحكومة التونسية وتنمية وسائل عملها لتصبح أداة صالحة لترقية المؤسسات التونسية وفع المدول عنها لفائدة البحث عن إصلاح النظام البلدي بينما يعتبر صاحب الجلالة وحكومته أن النظام البلدي غير ثانوي بل هو جزء لا يتجزأ من جوهر النظام الشمالي بالملكة التونسية . فعندما تقدم الحكومة الفرنسية هذا الإصلاح كوسيلة أولية ضرورية لتنمية الديمقراطية التونسية تصرح الحكومة التونسية بغاية الارتياح أن القاعدة الأساسية لكل ديمقراطية هي أولا وبالذات « السيادة الموحدة » بدون وحدة السيادة الواجب الاعتراف بها قبل فتح كل مداولته تصبح الديمقراطية التونسية صورة مشوهة للديمقراطية الحقة وبصبع الوضع الذي تمثل فيه هذه الديمقراطية وها وغورو .

وعندما تؤكد الحكومة التونسية (مبدأ وحدة السيادة) فإنما هي تعبير بكل صدق عن إرادة مولانا العظم التي أعرب عنها بوضوح في خطاب ١٥ مايو ١٩٥١ والتي تقضي بالسير بالنظام الملكي التونسي نحو نظام ملكي دستوري ينافي والطموح القومي من جهة ومع المعاهدات في أخرى معانها من جهة أخرى .

على أن خطابكم المؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ قد أهل هذه الناحية الأساسية للقضية التونسية وقد أدى إلى نكث ما تهدت به فرنسا في يوم ١٢ مايو ١٨٨١ إلى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ وذلك بتسلكم الصراع بمبدأ تشريك الفرنسيين في تسيير الدواليب السياسية في المملكة التونسية .

إن حكومة صاحب الجلالة الشاعرة بأنها أظهرت نهاية المجاملة والتسامح أثناء قيامها بمهنتها التفاوضية الشاقة لا يسعها أن تأسف للإعراض الذي منيت به الحلول الرشيدة المقدمة من الجانب التونسي منذ عام ونصف تقريباً.

ومما لا شك فيه أن موقف حكومة الجمهورية وإن كان محل كامل الرضى والاستحسان من قبل شق الجالية الفرنسية المعارض أشد المعارضة للتطورات الفرورية فقد أدخل على جميع التونسيين وبالأسف شديد الخيرة والأسى.

وإنني وزملائي لما لنا من الشعور السامي بمسؤوليتنا لحفظ لأنفسنا تجاه هذه الحالة بحق استخلاص جميع العبر والنتائج لاتباع السلوك الذي تقتضيه المصالح العليا التي هي في عهدمتنا والسلام.

بيان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي

حول الرد الفرنسي

إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي بعد درسها
المستفيض في رد حكومة الجمهورية الفرنسية على المذكورة المقدمة بها في ٣١
أكتوبر عام ١٩٥١ :

لتعجب من إثبات مبدأ السيادة المزدوجة من طرف حكومة الجمهورية
الفرنسية في ردتها المذكورة مع أن هذا المبدأ هو مخالف مخالفة صريحة
لقانون الدولي وللمعاهدات الفروعية على البلاد التونسية .

واللجنة التنفيذية تلاحظ :

أولاً - مشاركة الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية في نظامي الإدارة
والنهاية لا يمكنها أن تعتبر سوى خرقاً لهذا القانون الدولي وتلك
المعاهدات نفسها .

ثانياً - أن التأكيد من طرف واحد بوجود « ارتباط نهائى » بين
بلدين بعد مخالفة لروح ومفهوم الفصل الثاني من معايدة باردو الذي
ينص على أن الحماية وقية .

ثالثاً - أن إصلاحات ٨ فبراير عام ١٩٥١ كانت إصلاحات زاجعية
أكسبت الحالة الواقمة صبغة المشروعية ودعمت الامتيازات الفرنسية
بهذه الديار .

رابعاً - أن تشكيل لجنة مختلطة لبحث الإجراءات الواجب اتخاذها

لإنشاء نظام نبائي على قاعدة المشاركة الفرنسية — التونسية لا يمكنه بحال أن يرضي الشعب التونسي .

خامساً — أن مثل هذه البادي، وتلك الاصطلاحات هي إعادة كل المدعى إمكانية قوادنا نحو استقلالنا التام أو حق استقلالنا الداخلي الذي كان وقع وعدنا به وبصفة رسمية باسم الجمهورية الفرنسية في شهر جوان عام ١٩٥٠ سواء على لسان وزير خارجيته أو على لسان رئيسها بهذه المديار سادساً — أن المشاركة الواقعية التي كان تم إقرارها بدون موافقة التونسيين أنفسهم بل بواسطة القوة المسلحة لا يمكنها بحال أن تسكتب الحمى أى حق بهذه البلاد .

إن تلك المشاركة التي كانت طيلة سبعين سنة مشاركة السيد عبد الحفظ المستمر لأولئك الذين يعدون بعشرات الآلاف من لا يزالون يسكنون الغiran والأكواخ تلك المشاركة قد كانت نتيجتها تفجير التونسيين أنحادي وإفلات نظام الحياة .

سابعاً — إن المشاركة المنشورة لا يمكنها أن تتصور إلا على قاعدة الاستقلال التام والمساواة الشاملة والحرية الشاملة لـ كل للطرفين المتعاقدين بذلك وإزاء عدم التفاهم البادي عن الحكومة الفرنسية في هذا الصدد فإن اللجنة التنفيذية تجتمع بكل قواها ضد كل تصريح من طرف واحد والمدى لا يمكن أن يسأل عنه التونسيون البتة .

على أن التونسيين العازمين على التخلص من نظام سياسي لا يتلامم وحقوقهم الشرعية ومصالحهم الحيوية يحتفظون بحقهم في الاتتجاه إلى طريق العمل التي يرونها ناجحة وخاصة إلى كل المنظمات الدولية التي حكمت على الاستعمار حكمها النهائي وقررت مبدأ حق الشعوب في تسيير شؤونها بنفسها

الكاتب العام : صالح فرمات

بلاغ من الوزير الأكابر للمملكة التونسية

انصلنا من صاحب الدولة سيدى محمد شنقيق الوزير الأول للملكة التونسية بالبلاغ التالي :

بعد انهضاء سبعة عشر شهراً في المفاوضات سواه بتونس أوبياريس لم يتحقق الاتفاق بشأن طرق وصور تطبيق الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية الذي وعد به على رموز الاشهاد.

ولقد كشفت النظرية التي عبر عنها الجواب الفرنسي المقدم بتاريخ ١٥ ديسمبر على مذكرة ٣١ أكتوبر التونسية القناع عن خلاف جوهري بين الوزارة التونسية والحكومة الفرنسية فيما يخص طريقة إبراز وصوغ النظام السياسي التونسي.

وإذاء هذا الخلاف القانوني والسياسي في آن واحد واجتناباً لحلول البأس أجمع الوزراء التونسيون على وجوب الاتجاه إلى أكبر هيئة احتمام أمنية.

وهكذا فإن إبلاغ القضية مجلس الأمن من شأنه أن يسمح بإيجاد تسوية للخلاف وفقاً لمبادئ دستور الأمم المتحدة والالتزامات المحررة تسوية عمادها الوساطة الودية المنصوصة.

ونحن نعتقد أن هذا الاتجاه، مجلس الأمن ليست ظاهرة عدائية نحو فرنسا بل وسيلة وفرصة يمكن المسؤولين الفرنسيين من العناية بالحالة وتقديم الحل العادل الذي تستحقه.

لذا لا يمكن أن يقبل العقل الحافظة على الخاطط في السيادة بتونس وهو ما يتناقض مع المعاهدات ولا يتفق بحال مع التطور العالمي والمصير الذي

يريدونه لا يمكن قوله بحال خصوصاً وقد شاهدنا كيف أن شعباً مجاوراً
وصديقاً لنا قد منع السيادة الكاملة في حين أن مرتبته من التطور
لا يمكن أن تقارن بمرتبة شعبنا .

لذلك فلا لوم علينا إذا ما وقفت موقف الدفاع عن مصالحنا وعن
سيادة سيادتنا بالعزلة والثبات المذين يتطلبهما ذلك الدفاع في حين نرى
غيرنا يبدون من الحمية والامتنان الشيء الكثير في سبيل الحفاظة
على امتيازاتهم .

بلاغ الوفد الوزاري التونسي في باريس المسلم إلى الصحف الأجنبية عن مهمة الوفد

باريس — سلم الوفد الوزاري التونسي للصحافة البلاغ التالي الذي
أعلن فيه تقديم الخلاف الفرنسي التونسي إلى مجلس الأمن .

لقد أتبنا لبلوغ مجلس الأمن الخلاف القائم بين الحكومة التونسية
والحكومة الفرنسية خلاف لم يتم حلّه بطريق المفاوضات التي جرت مع
الحكومة الفرنسية مدة عشرة أشهر سواء بتونس أو بباريس .

وإن موقف الحكومة التونسية قد صُبِطَ وحدد في مذكرة قدمت
الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٣١ أكتوبر وهذه المذكرة تحديد الطرق التي
تم بها تحقيق الاستقلال الداخلي الذي وعدت به فرنسا تونس على
رموز الأشهاد .

« وفي يوم ١٥ ديسمبر الماضي أجابت الحكومة الفرنسية على المقترفات
التونسية بالرفض مؤكدة بالخصوص ضرورة مشاركة فرنسا تونس في
نظامنا السياسي الحاكم زد على ذلك أن الجواب الفرنسي يعتبر الومنع

الراهن وضعاً نهائياً في العلاقات التي تربط تونس بفرنسا وذلك خلافاً ونقضاً لما جاء في نصوص معاهدة ١٢ ماي ١٨٨١ الذي تم تأكيد صبغتها الوقتية .

« وإن موقف الحكومة الفرنسية هذا قد جعل أساس العلاقات الفرنسية نفسها محل النظر من جديد كما أن هذا الموقف قد ضاعف حالة التوتر السياسي بتونس .

« واعتماداً على حق كل دولة سواء كانت عضواً بالأمم المتحدة أم لم تكن في الاتجاه إلى أرفع هيئة احتكار أممية لتسوية ما يجد من خلاف بينها وبين دولة أخرى فقد قدمت تونس الخلاف القائم بينها وبين فرنسا أمام مجلس الأمن .

« وتونس مقتنة بأن مجلس الأمن سيجد بعد افتتاحه بالشكوى التونسية حلاً لهذا الخلاف حلاً يتفق مع المبادئ والأغراض التي نص عليها دستور الأمم المتحدة ويهدف للتسوية بالوسائل الكفيلة بضمان استقرار العلائق الطيبة بين الأمم » .

وبعما أوضحناه سابقاً من أن انقطاع المفاوضات وحملة الرأي العام على المفاوضين وعزم الحزب الحر الدستوري التونسي^(١) على تقديم شكوى لمنظمة الأمة في طلب الاستقلال لتونس . وتحت هذه العوامل قام وقد وزاري يتكون من وزير العدل وهو سكرتير الحزب الدستوري الجديد ووزير الشؤون الاجتماعية إلى باريس لتقديم شكوى لمنظمة الأمم يتبعى نصها والفرض منها في البلاغ الذي نشر بشأنها رئيس الوزارة التونسية وبالبلاغ الذي أذاعه الوفد الوزاري لدى منظمة الأمم بشأنها ونهم : .

(١) الحزب القديم .

نص المذكرة

التي بعث بها المقيم العام الفرنسي الجديد
إلى جلالة الملك بشأن الشكوى التونسية إلى مجلس الأمن
ونص جواب صاحب الدولة سيدى محمد شنique عليها

ثم إن محاولة تقديم القضية التونسية من طرف الوفد الوزاري
لمنظمة الأمم قد أثارت من طرف حكومة فرنسا على شرعية هذه الشكوى
فأجابـتـ الحـكـومـةـ التـونـسـيـةـ عـلـىـ ذـاكـ الـاعـتـارـاـضـ بـالـمـذـكـرـةـ التـالـيـةـ :

* * *

نشر الوفد الوزاري التونسي النازل الآن بباريس في صباح يوم
الأربعاء نص الرسالة التي قدمتها الحكومة التونسية جوابا على ملاحظات
السفير الفرنسي المدى هو تكلوك للجناح العالى دام له العز والنصر .
والعلوم أن الملاحظات قدمت لـماهـلـ توـنـسـ المـعـظـمـ من طـرفـ المـقـيمـ العـامـ
المـجـمـوـرـيـةـ الفـرـنـسـيـةـ بعدـ عـرـضـ الدـعـوـيـ التـونـسـيـةـ عـلـىـ منـظـمـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ
وقد أذاع الوفد الوزاري التونسي مع النص الحرفي للرسالة بيانا جاء فيه
إنه مما له مغزا أن جلالة الملك المعظم قد كاف وزيره الأول سيدى محمد
شنique بالجواب باسم جلالته عن الملاحظات المذكورة . وبذلك قدم العاـهـلـ
المـفـدـىـ دـلـيـلاـ جـديـداـ عـلـىـ اـتـفـاقـهـ التـامـ معـ وـزـرـائـهـ .

وـمـاـ أـتـيـتـهـ بـالـبـيـانـ الـهـىـ نـشـرـ الـوـفـدـ الـوـزـارـىـ الـتـونـسـيـ صـبـاحـ يـوـمـ الـأـرـبـاعـهـ
بـارـيـسـ أـنـ مـلـحوـظـاتـ السـفـيرـ الـفـرـنـسـيـ قـدـمـتـ شـفـاهـيـاـ وـكـتـابـةـ .
كـمـ أـعـلـمـ الـوـفـدـ الـوـزـارـىـ بـأنـ نـصـ الـجـوابـ قدـ عـرـضـ عـلـىـ مـجـلسـ الـأـمـنـ .

النص الحرفي لجواب صاحب الدولة سيدى محمد شنيدق

جناب السفير

إن جلاله ملكي المعظم مولاي محمد الأمين باشا باي قد تفضل أثناء موكب الطابع المنعقد صباح هذا اليوم رغبة منه في الإعلان بصفة لا ريب فيها عن احتفاظه بالثقة التامة الكاملة التي يشرف بها وزراءه بتكليف بالإعراب عن رأى جلالته وأوكد لكم التصریحات الشفوية التي بادركم بها أثناء المحادثة التي حظيت بها في يوم ١٥ من الشهر الجاري .

إن الدواعي الأصلية للحالة المؤسفة التي أصبحت عليها العلاقات الفرنسية التونسية ليست من فعل الوزارة التونسية بل إنها ناجمة عن سلوك وزارة الخارجية للجمهورية الفرنسية .

وبدون أن نخوض في التفاصيل نرى أنه من الفيد أن نذكر فقط بالتصريحات التي قاد بها م . روبيرو شومان وبيربي على رؤوس الأشهاد والتي أكّدت أثناء محادثات باريس فإن تلك التصریحات قد بعثت في نفوس جميع طبقات السكان التونسيين الأمل الشروع في تحقيق أمانهم التي أبلغت إلى رئيس الجمهورية الفرنسية رسالة ملكية مؤرخة يوم ١١ إبريل ١٩٥٠ التي تحددون نسخة منها مصاحبة لهذا الجواب والتي ما برحت عبارتها محفوظة بمحفظتها في الوقت الحاضر . ثم موقف جلاله الملك تجاه هذه الأمانى قد عبر عنه من جديد في خطاب العرش يوم ١٥ ماي ١٩٥١ .

لذلك يفهم جلياً لماذا قوبل جواب فرنسا المؤرخ يوم ١٥ ديسمبر على المذكورة التونسية المؤرخة يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥١ باستياء عميق جداً .

فهذا القرار الفاسى قد كان له وقعه الأليم فى نفس الشعب التونسي سرعان ما أثار حركة رد فعل جامعة تتمثل فى المظاهرات التى يخشى أن تتطور تطوراً جدياً بحيث تذكر صفو الأمن العام لدرجة خطيرة .

ومن جهة أخرى فإن رد الفعل الحالى من الجواب المذكور يمكن استغلاله لغايات لا تتفق مع الطريق الذى اختطته الوزارة التونسية لنفسها وهي النصافة للقيام بهمها بكل إخلاص فى نطاق العاهدات .

ومن المفيد التذكير بهذه المهمة التى غايتها إجراء مفاوضات تهدف لوضع حد للادارة المباشرة التى بذلتها الحكومة الفرنسية نفسها وانجذب الاستقلال الداخلى لتونس ذلك الاستقلال الذى وعدت به فرنسا على رؤوس الأشهاد .

غير أن المفاوضات التى استمرت عدة أشهر قد انتهت بكل أسف إلى تقديم الجواب السلى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٥١ وهكذا رأى الوزير الأول التونسي للتتمع بشقة جلالة البالى وثقة الشعب التونسي والذى لا هم له إلا تهدئة الخواطر أن من واجبه عدم التردد فى الاستنجاد بوساطة الأمم المتحدة الودية .

وهذه المبادرة كان في الإمكان توقعها بالنظر لما جاء في الرسالة التي بعث بها الرئيس بليفن يوم ٦ ديسمبر إلى الوزير الأول التونسي والتي أكد فيها « بأنه لا يؤخذ الوزارة التونسية المقدرة لمسؤولياتها عندما ترى أن تقرر موقفاً يتفق مع المصالح العليا التي تقوم هي بأعباهما .

ومن جهة أخرى فإن الحادثة الأخيرة التي أجريت مع الرئيس شومان يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥١ قد أكدت ل الوزراء التونسيين أن حادثات باريس قد انتهت إلى « خلاف » .

إن مذكورة الإقامة العامة تشير إلى عدم مشاركة الأعضاء الفرنسيين
بمجلس الوزراء في قرار الاتجاه إلى الأمم المتحدة .

وحوابا على ذلك ندقق القول بأن المديرين الفرنسيين لا يشاركون
في مجلس الوزراء إلا بعنوان رؤساء مصالح فنية وليس من مشمولاتهم
أى اختصاصات سياسية . أما الوزراء التونسيون فإن صفتهم الوزارية
نفسمها تحول لهم الاختصاصات السياسية .

وبهذا العنوان فقط دعى الوزراء التونسيون دون المديرين الفرنسيين
إلى الإقامة العامة ليتكلّمون منهم الطرف المقابل لخاتم المقيم العام ولممثل
وزارة الخارجية الفرنسية (م . دى لاتور دى بان)

وبهذا العنوان أيضاً أجروا وحدّهم المفاوضات مع الحكومة الفرنسية
تلك المفاوضات التي انتهت إلى الخلاف الحالي .

ولذا فكان من الطبيعي أن يواصلوا مهمتهم بالاتجاه إلى وساطة
المنظمة الأممية حتى يتسع استئناف المفاوضات على قواعد تكون غير
القواعد المشار إليها ضمن الجواب الفرنسي المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩٥١
ومعنى هذا أن وزير الأول المزود بنقحة جلالة الملك الصفة لقيام
بمثل هذا السعي .

وتشير المذكورة التفسيرية من جهة أخرى إلى « خرق حقوق فرنسا
المتفق عليها » وما يجدر التذكير به في هذه النقطة أن العقود الأممية
الموأمة إليها ضمن معاهد ١٨٨١ والمتوقف إبرامها على وساطة فرنسا
لا صلة لها بالبتة بتراخيص الركون إلى منظمة الأمم المتحدة التي أحدثت فيما
بعد بمقتضى برادة سان فرانسسكو الموقع عليها من طرف فرنسا والق
تجيز مثل هذا الركون في بنداتها الخامس والثلاثين .

وما لا ريب فيه أن مثل فرنسا قد تبين من جهة أخرى أن الجو الثقيل الذي تعيش فيه البلاد التونسية الآن قد تتج بالخصوص عن السلوك التوخي بتونس وباريس من طرف الجالية الفرنسية وضع مصالحه وأمتيازاته فوق الصالح العليا لفرنسا فدأب على المعارضة في تطبيق سياسة حرة بصدق ونية خاصة لفائدة شعب أربى عدد أفراده عن الثلاثة ملايين مدرك لنطوره ومشروعيه رغباته .

وهذه المعارضة الدائبة بالذات هي التي تسببت في ازدياد المصاعب الراهنة التي ت تعرض الوزارة التونسية ويبدو أنها قد أثرت على الساسة الفرنسيين في سلوكهم خلال الشهر الماضي

وهكذا نستخلص مما سبق بيانه أن الاتجاه إلى الأمم المتحدة لا يعتبر فقط عملاً غير ودي أو عدائي لفرنسا وإنما هو بادرة سليمة غايتها تحقيق الأمان في الاستقلال الداخلي الذي وعدت به حكومة الجمهورية على رؤوس الأشهاد .

وتفصل سيدى السفير بقبول فائق تقديرى .

الإمضاء : محمد شنبى

الوضع الدولي للحمايةة على تونس^(١)

في ١٢ أبريل تلقت القوات الفرنسية المرابطة بالقطار الجزائري أمرأ^(٢) باحتياز الحدود التونسية ولم يكن لدى تونس في ذلك الوقت قوات قادرة على الدفاع وبالرغم من المقاومة الداخلية التي قام بها أهلها فإن جلالة البشري محمد الصادق أكره على توقيع الوثيقة المسماة بمعاهدة باردو أو القصر السعيد ، التي تشتمل على عشر بنود كانت كلها متناقضة في المظاهر والأشكال وسلبت عوجها سيادة الشعب التونسي . وهو منذ ذلك الحين يبذل كل المحاولات للتخلص من وضع الحماية المعموق . ولم يعترف في يوم ما بتلك المعاهدة التي فرضتها القوة وأملأها الجيش .

وعلى ذكر الحماية نرد هنا حديثاً قدّمه الأستاذ (بادو جان) أحد أساتذة كلية الحقوق في باريس فقال : « إن نظام الحماية يولد من عقد تتعهد فيه الدولة الحامية باحترام سلطة الدولة المحمية » .

وكتب المسيو (دمبانيه) الأستاذ بكلية حقوق بورد وعضو مجمع الحقوق الدولية العامة عن الحماية في كتابه الشهير « الحمايات » فقال : « إن الواجب الأساسي على الدولة الحامية أن لا تخرج عن شروط المعاهدة وأن تقوم بواجباتها وألا تتعدي حدود الحقوق المنوحة إليها عند ممارسة السيادة الخارجية أو الداخلية للدولة المحمية . وأن التعهد العلني أمام شعب بحمايةه وتنفيذ الوعيد ما دامت هناك فوائد ومعانٍ تكتسب » .

ونسيان الموعد والواجب عندما يصبح تقليل العبر حسب كلة

(١) من محاضرة يوان درونه براتب القاهره بمناسبة عرض قضية تونس على الأمم المتحدة .

(٢) مذكرة الجبهة الفرنسية — تونس — طبعة الأمم المتحدة ، ١٩٥٢/٢

مشهورة (رجل اشربة) ، وأن الاستفادة من الحماية للدولة الحامية لم ينكرها أحد . ولستأفي درجة من السذاجة لمن تقد بالإخلاص في الأعمال الدبلوماسية غير أن الشيء الأساسي هو معرفة ما إذا كان بالإمكان أداء خدمة للغير بينما يشغله لنفسه .

وقد أكد كل من المسيو (برتلي) و (فيض) وهم^(١) من أشهر أساطير القانون الدولي عند استفتائهم في ١٤ و ١٨ جويلية سنة ١٩٣١ (أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب الحمي . أما السيادة الخارجية فإن للدولة الحامية نيابة فقط) .

و قبل أن نختتم هذه الكلمة عن الحماية فلابد من أن نزيد أن فقهاء القانون الدولي قسموا الحماية إلى قسمين اثنين .

(١) الحماية الاختيارية وتسري في القانون بالحماية العادية . وتكون باتفاق دولة مع دولة أخرى أقوى منها على أن تضع الأولى نفسها (بإرادتها) تحت حماية الثانية لتتولى الدفاع عنها وتنهئه برعاية مصالحها الخارجية . ويقوم هذا النظام على أساس معاهدة تبرم بين الدولتين وتحدد فيما مدى مال للدولة الحامية من حقوق وما عليها من التزامات .

(٢) الحماية الفهرية وبطريق علّيها في الاصطلاح الحماية الاستعمارية .

وهي تفرض على الدولة الحمية ويكون الغرض منها عادة كايدل على ذلك اسمها التمهيد لاستعمار الدولة الحمية .

وهكذا يرى أكثر فقهاء القانون الدولي في هذا النوع من الحماية فيه خروجا على حقوق الدولة الطبيعية لأن فرض الحماية من جانب واحد عمل لا يستند إلى أساس شرعي . ولذلك تعمد الدولة الحامية عادة إلى

(١) بيان المجموعة النفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي عن الإصلاحات سنة ..

انزعاع معاهدة من الدولة المحمية بالإكراه لكي تبرر موقفها وتكسبه صفة قانونية تمكنها من مواجهة الدول الأخرى.

وبهمنا أن نشير إلى الفرق بين نظام الاستعمار المباشر وبين نظام الحماية الاستعماري، فالاستعمار يقضى بضم المستعمرة إلى الدولة المستعمرة واعتبارها جزءاً من إقليمها وبذلك تفقد كيانها الخاص وصفتها الدولية وتخرج من حظيرة الأشخاص المعنوية في القانون الدولي. بينما أجمع الفقهاء على أن الدولة المحمية تحتفظ بكيانها وبشخصيتها الدولية المتباينة عن شخصية الدولة الحامية. فهي دولة بالمعنى الحقيقى وإن كل ما ينشأ عن الحماية من أثر هو انتهاك من سيادة الدولة المحمية وذلك بتجریدها من بعض حقوقها كتصريح شؤونها الخارجية وكثروون الدفاع وإن ما يدفع الدولة المستعمرة في نظام الحماية الاستعمارية إلى تفصيل إعلان الحماية أولاً على الضم مباشرة هو خوفها من استفزاز الشعب ضدها وإتارة معارضته الدول الأجنبية فتمهد إلى ذلك بإعلان الحماية وإلى انزعاع الوثيقة (الحماية) بالإكراه ثم عرضها لاعتراف الدول الأجنبية عليها. وتسعى الدولة الحامية إلى كسب اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول على حاليها.

ومعاهدة الحماية هي الأساس الذى تقوم عليه علاقات الدولتين (الحامية والمحمية) وتحدد هذه المعاهدة حقوق والالتزامات كل من الدولتين.

ومنما يجب ملاحظته أن العلاقات الفاصلة بين الدولتين الحامية والمحمية علاقات دولية بالمعنى الصحيح لأنها قائمة بين شخصين معنويين من أشخاص القانون الدولي. فلا مسوغ قانوني لادعاء الدولة الحامية بأن المشاكل الناشئة بينها وبين الدولة المحمية من شأنها الداخلية. فكل نزع ينشأ في هذا الصدد يعتبر نزاعاً دولياً.

تونس في منظمة الأمم

تونس في هيئة الأمم المتحدة :

بعد التوتر الشديد الذي حصل في العلاقات التونسية الفرنسية بسبب فشل المحادثات التي كانت تدور بين حكومة شنique التونسية من ناحية وحكومة الجمهورية الفرنسية من ناحية أخرى أصبح من الصعب على الشعب التونسي أن يكتم غضبه فأعلن سخطه واستنكاره الشديد على السياسة الاستعمارية المتبعة في تونس ولم يعد يقنع بذلك المراحل التي كانت حكومة شنique تستعمله وتطلب منه إعطاءها الفرصة الكافية لتحقق له بعض المراحل توصله إلى الحكم الذاتي على مراحل غير محدودة الأجل .

فالذكى كان صفت الشعب التونسي شديداً على حكومة شنique الأمر الذى لم يعد معه أمام تلك الحكومة وقد فشلت المفاوضات إلا الرجوع إلى مصارحة الشعب بالأمر الواقع . ولذلك عمدت الحكومة التونسية مرة أخرى إلى محاولة جديدة في الضغط على إيجار الحكومة الفرنسية بعرض القضية التونسية على مجلس الأمن .

وهكذا سافر الوزيرين التونسيين إلى فرنسا للقيام بهذه مهمتهم التي أذان بها حكومتهم والقيام بها .

وقد اعتمدت تونس في تقديم قضيتها إلى مجلس الأمن على ما ورد في البند الخامس والثلاثين للميثاق الذي يقول (تستطيع أي دولة من غير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلفت نظر مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى كل خلاف تكون هذه الدولة طرفاً فيه . بشرط أن تقبل

مقدماً الالتزامات الخاصة بالتسوية السلمية التي يتعين عليها اليثاق) . وقد قدم الوزير بن التوسيع رسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة موقعاً عليها من أعضاء الحكومة التونسية بطلب بحث قضية تونس في مجلس الأمن .

كما صرخ الوزيرين بأن موقف الحكومة التونسية قد حدد في المذكرة التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ وهي توضيح الطريقة التي تケفّل الحكم الذاتي الذي أعطت به الحكومة الفرنسية وعداً أكيداً .

سكرتير الأمم المتحدة :

وقد رفض تريجيفي لي الأمين العام للأمم المتحدة مقابلة الوزيرين التونسيين وبعد محاولة طويلة اضطررا إلى تسليم مذكرة تهمها إلى مدير مكتبه كما أرسلت نسخة أخرى منها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة .

نوفembre الأمين العام للجامعة العربية :

وإزاء هذا النصر الشاذ من طرف السكرتير العام للأمم المتحدة أجبر عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية إلى إرجاء تريجيفي لي مقابلة الوزيرين ولكن رفض وأصر على الرفض .

الرد الفرنسي على مذكرة الحكومة التونسية :

أما الرد الفرنسي على مذكرة الحكومة التونسية المؤرخة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ فقد أوضح أن فرنسا على استعداد لدراسة الإصلاحات التي يمكن إدخالها على المجلس الكبير ولكنها عازمة على تمثيل الفرنسيين المقيمين بتونس .

السعى لعرضه القضية التونسية على مجلس الأمن :
وإذا كان هناك فضل في محاولة عرض القضية التونسية على مجلس
الأمن فإما يرجع ذلك إلى رجل العروبة الصادق عبد الرحمن عزام
الأمين العام السابق للمجامعة العربية الذي يتمتع بسمعته الطيبة في الأوساط
الأممية وخبرته الفاتحة باستهانة الدول المناصرة لحركات التحرر والدفاع عن
حق الشعوب في تقرير مصيرها . فعهد إلى حكومة باكستان بأن تقوم
بهذا الواجب الأكيد .

وقد لبت حكومة باكستان هذا النداء الإنساني وكاف ظفر الله خان
وزير خارجية باكستان مندوبه في هيئة الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق
هذه الرغبة التي تعتبر بحق رغبة الدول العربية والشعوب المغلوبة على أمرها
وذلك في ٢٢/٢/١٩٥٢ ، وبفضل ظهرت لأول مرة كتلة الدول العربية (١)
والآسوية متضامنة تطلب عرض هذه القضية .

وفي نفس التاريخ تمكّن مندوبي الدول الآسيوية والعربيّة من
الاجتماع دام ثلاثة ساعات تم الاتفاق أثناءه على عرض القضية التونسية على
مجلس الأمن ، وهذه هي مصر وبورما وباكستان والهند وشيلان وإيران
والفيليبين والملكة العربية السعودية وسوريا وأثين واضطر إلى التخلف
عن حضور الاجتماع مثلهما أثيوبيا ولبنان وليبيا ، ولكنهم أبلغوا
المجتمعين تأييدهم التام للأغراض التي اجتمعوا من أجلها .

أول نصريح للدكتور بوخارى :

وعلى آثر انتهاء الاجتماع صرّح الدكتور بوخارى مندوب باكستان
باليان التالي :

(١) فهي القضية الوحيدة من نوعها التي تبنتها ١٣ دولة .

اجتمع ممثلو الكتلة الآسيوية الإفريقية لبحث الموقف الخطير في تونس واتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض القضية التونسية ، وقد شكلوا لجنة من مندوبي باكستان وأندونيسيا واليمن والهند لتحميم جميع المعلومات الخاصة بتطورات الموقف في تونس وتقديم تقرير إلى الكتلة من تلك الدول .

القضية أمام مجلس الأمن :

وفي يوم الخميس ١٩٥٢/٤/١٠ أعلان رسمياً أن السيد بوخارى مندوب الباكستان ورئيس مجلس الأمن في دورة شهر إبريل الحالى دعا مجلس الأمن إلى الانعقاد وذلك في تمام الساعة الثامنة لانتظار في قضية تونس .

نرحب برفض القضية التوأمية :

وقد كان من المتوقع أن يرفض مجلس الأمن مناقشة القضية التونسية وذلك لعدم توفر العدد الكافى من الأصوات اللازمة لذلك ، وهى ٧ وأن الذين كانوا يؤيدون مناقشة القضية هم مندوبو الصين الوطنية وشيلي والبرازيل والباكستان وروسيا السوفياتية ، وكان واضحاً وقد حصل بالفعل أن بريطانيا هي التي صوتت ضد مناقشة القضية وذلك تزكية منها للسياسة الفرنسية مقابل تأييد فرنسا لها عن سياستها في مصر كما امتنعت أمريكا وهولاندا وتركيا واليونان عن التصويت ضد القضية ، وقد ظهر واضحاً أن لأمريكا ضلع كبير في رفض مناقشة القضية وأنها تكتفى بعدم السماح لمندوبيها بالتصويت للقضية بل قد أثرت على الدول الخاضعة لها مثل تركيا واليونان وهولاندا وأجبرتهما على التصويت

بجانبها ، كل ذلك في سبيل إرضاء السياسة الفرنسية التي تعلم السياسة الأمريكية على أن تكون بجانبها .

وإن الفرض من هذه السياسة التي اتبعتها وزارة الخارجية تجاه الشعوب المستضعفة ضد كتلة الدول العربية والآسوية في سبيل إرضاء استعماريه فرنسا حتى لا تعطهم الفرصة الكافية للهجوم على مشروع مارشال وهبات الدفاع الأطلنطي .

والحقيقة أن سياسة أمريكا الخارجية مرتبطة إلى حد كبير فلا هي استطاعت إرضاء الفرنسيين الذين دفعتهم الرغبة إلى الحصول على جزء أوفر من المساعدات الأمريكية لا غير وداخل أمرهم وفي واقع سياستهم يعملون ضد سياسة أمريكا في جميع الميادين ، ولا هي استطاعت أن تثبت إخلاصها لمبادئها التي دخلت من أجل الدفاع عنها حربين عالميين والواقع أن رفض القضية التونسية في مجلس الأمن قدم كثيراً قضية الشعوب المستضعفة أكثر مما قدم قضية فرنسا والاستعمار ، لأنه أعطى حجة قوية في يدي هذه الشعوب بأن وجود منظمة هيئة الأمم المتحدة وما تفرع عنها إنما وجد خدمة مصالح الدول الاستعمارية أكثر منه لفائدة الدول الصغيرة .

وذلك زادت حماسة دول الكتلة العربية والإفريقية والآسوية التي تزيد عن ٢٢ دولة ومناعتها جهودها لعرض قضية تونس على الجماعة العمومية .

وهذه الجموعة من هذه الدول أصبحت تشعر بمكانها الحقيق في هذه المنظمات التي أصبحت مشكورة في عدالتها وحق نزاهتها وإيمانها بما أست عليه من مبادئه ومثل .

وبعد أن أُخْفِقَ عرْضُ القَضِيَّةِ عَلَى مَجْلِسِ الْأَمْنِ تَحْوَلَتِ الْأَنْظَارُ
الْعَرْضَهَا عَلَى الْجَمِيعِ الْعَمُومِيَّةِ فِي بَارِيسِ فَلَمْ تَحْصُلْ عَلَى الْأَصْوَاتِ الْكَافِيَّةِ
أَيْضًا وَعُرِضَتِ فِي نِيُويُورُكِ فَلَمْ تَحْصُلْ عَلَى الْأَصْوَاتِ الْكَافِيَّةِ أَيْضًا بِسَبِيلِ
مَوْقِفِ أَمْرِيَكا وَكَانَتْ حَوَادِثُ التَّفَتِيلِ وَالتَّخْرِيبِ وَإِتَالِفِ الْأَمْمَعَةِ وَانْهِيَارِ
الْأَمْوَالِ وَهَذِهِ الْأَعْرَاضُ وَتَعْذِيبُ الْمَسَاجِينِ وَالْمَعْتَقَلِينَ تَجْرِي فِي تُونِسِ
بِصُورَةِ عَامَّةٍ وَبِفَطْرَاءِ لَا يَعْرُفُ التَّارِيخُ لَهَا مَثِيلٌ .

قضية تونس

وموقف الكتلة العربية الآسيوية

استنكار قرار مجلس الأمن بشأنها

كان للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٤ أبريل وهو أن لا تدرج مشكلة تونس في جدول أعماله وقع شديد وأثر عاجل في العالم العربي والإسلامي وكان عنيفاً في بعض البلدان ولا سيما في بغداد.

ووصفه الدكتور فاضل جمال الذي كان رئيساً للوفد العراقي في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في اليوم الثاني لصدور القرار بأنه «سابقة خطيرة» وقال إنه ستكون له آثار أبعد مدى بكثير من مجرد تطبيقه على مسألة تونس.

وكان الموقف في نهاية الأسبوع يتلخص في أن الكتلة العربية الآسيوية في الأمم المتحدة ظلت تنتظر تعليمات جديدة من حكوماتها بشأن التدابير التي يجب أن تتخذها نتيجة لقرار المجلس ووردت أنباء من بغداد بأن هناك اتصالات بين الحكومات العربية للاتفاق على خطة موحدة وأنحصرت الاتجاهات في مسلكين أساسين وهما السعي مرة أخرى لإثارة المسألة في مجلس الأمن والعمل لدعوة الجمعية العامة إلى عقد اجتماع فوق العادة.

ونقل في ٢٦ أبريل عن الأستاذ أحمد بخارى العضو الباكستانى ورئيس مجلس الأمن فى دورة الشهر الحالى أنه قال إن رفض المجلس مناقشة المسألة التونسية لم يترتب عليه سوى زيادة إصرار الكتلة العربية الآسيوية على عرض المسألة على الأمم المتحدة.

امتحان طبيعة الأمم

وقال الدكتور فاضل جمالى إن الأزمة التونسية صورة واضحة للأزمة القائمة الآن في داخل هيئة الأمم المتحدة ذاتها ومن رأيه أن مسألة تونس قد تكون . امتحانا وتجربة . تقرر بها في المستقبل العلاقات والثقة بين دول الغرب الكبرى ودول أفريقيا وآسيا وتساءل هل ستكون هذه العلاقات قائمة على سياسة القوة أو على سياسة الاعتراف بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها .

وقال شاكر الوادى باشا نائب وزير الداخلية العراقية فى وصفه لقرار مجلس الأمن إنه عمل لا يتفق وروح العدل ومبادئ الأمم المتحدة وإن الحكومة العراقية اتصلت بالحكومتين البريطانية والأمريكية فى هذا الشأن .

وعقدت جريدة « الأيام » اليومية التي تصدر في دمشق فصلا رئيسيا وصفت فيه رفض قضية تونس بأنه « فضيحة » وتساءلت ماذا يكون الموقف إذا أخذت الدول العربية والآسيوية موقفا سلبيا من الأمم المتحدة بعد أن امتهنت إرادتها على هذا النحو .

وانضمت صحف القاهرة إلى استنكار العرب عاملا لقرار مجلس الأمن وقال محمد بدراه وصالح بن يوسف الوزيران السابقان في حكومة محمد شنيق خلال بيان أصدره مكتب الحزب الدستوري الحر في القاهرة إن مجلس الأمن ارتكب خطأ ليس له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة .

قضية تونس في الصحافة العالمية

تطورات القضية التونسية

القضية في مجلس الأمن :

في اليوم الثاني من أبريل دعى مجلس الأمن لبحث «الوقف الذي يتفاقم سوياً» في تونس باعتباره مهدداً للسلم والأمن الدوليين.

وكانت قد تقدمت إحدى عشرة دولة آسيوية وأفريقية بطلبات تقادم تتفق في حرفية صياغتها إلى المجلس. وإن كان قد غالب التشاور على أكثر أصحاب الطلب حماسة في إمكان الحصول على السبعة أصوات اللازمة لإدراج الموضوع في جدول أعمال المجلس. فقد بدت طلائع معارضة الدول الاستعمارية واضحة بينها وفدت الولايات المتحدة التي بدت كأنما تملأها القول الفصل متارجحة بين الرفض والقبول وإن بدت إلى الرفض أميل.

وأمل هذا الإحساس هو الذي دفع الدبلوماسيين السوريين واللبنانيين — دون انتظار لاجتماع المجلس — بالدخول في مباحثات مع السلطات الفرنسية في محاولة جديدة لتسوية هذا الخلاف التسم بإحساس المرارة والألم. ولكن هذه المباحثات لم تثبت أياماً حتى تأزمت نتيجة لما تم من إلقاء السلطات الفرنسية القبض على أربعة وزراء وطنيين تونسيين وإعلان الحكم العرفي في تونس.

ثم استؤنفت الأحاديث الخاصة مرة ثانية مع الفرنسيين في دمشق وبيروت. رغم حضور مندوبين هاتين الدولتين الاجتماعات السرية التي عقدها خلال الشهر المنصرم مندوبو خمسة عشر دولة عربية وآسيوية.

وأفريقية فقد رفضوا الاشتراك في توقيع الشكوى التي قدمت إلى مجلس الأمن يوم ٢ أبريل وذلك لبيان الدولتينما تجديد المساعي في بلوغ اتفاق خارج نطاق الأمم المتحدة.

وقد ارتفقت الطلبات المقدمة إلى مجلس الأمن بهذه المذكرة بإضافة اتهامات فيها الدول الإحدى عشر الشقيقة فرنسا بالتخاذل « إجراءات تعسفية » للقضاء على نمو الحركة الوطنية في تونس والضغط على البالى لاستبدال وزرائه المناصرين للشعب بآخرين مناصرين لفرنسا . كما أتت المذكرة على ذكر المظاهرات العديدة التي قام بها الشعب التونسي بالاحتجاج على الحكم الفرنسي والمطالبة بالسيادة الداخلية والتي انتهت بالصدام مع الفرق الفرنسية وقتل عدد كبير من الأهالي وإلقاء آلاف في غياهب الاعتقال واقتراح العديد من الفظائع والمؤامرات وتخريب واسع النطاق للممتلكات .

وذكرت المذكرة كذلك أن لا أمل في نجاح المفاوضات طالما أن الرغبة الشعبية مكبوتة على هذا النحو .

وضع الموقف الأمريكي :

فما عقد المجلس في الرابع من أبريل للنظر في هذه الطلبات كما قد وضح موقف أمريكا . فقد تلقى الوفد الأمريكي تعليمات تقضي بالامتناع عن التصويت . وهكذا تبدد الأمل تماما في إدراج القضية في جدول أعمال مجلس الأمن .

فما بان هذا السيد أحمد بخاري « مندوب الباكستان ورئيس دورة أبريل لمجلس الأمن » اعتلى المنبر قائلا إن الامتناع والرفع الصريح سيبان في نتيجتها .

وقد ألقى هذا الرجل الذي يغلب عليه عادة الحياة والل蜚ظ الرقيق في تلك الجلسة خطاباً من أعنف ما أرجعت به جنبات المجلس فأعلن في صوت مدوٍ «إن رفض الطلب هو بعثة قولكم يا أباها الآسيويون اذهبوا إلى الجحيم» :

ثم جال بعينين متقدتين في أرجاء المجلس وقال متسائلاً «لمن يستطيع التونسيون أن يأتوا ليثروا شركواهم إن لم يكن للأمم المتحدة؟ أين - إن لم يكن في هذا المكان - يريد الفرنسيون أن يذهب هؤلاء النساء المغضوبون؟ لماذا أقيمت الأمم المتحدة إذن؟ إن آسيا بأجمعها تخف اليوم تدق على بابكم فهل من معين؟

«وماذا نقول، هل قلنا (نرجوكم أن تضرروا على أيدي الفرنسيين)؟ حاش الله... هل قلنا (اطلقوا حرية تونس غداً)؟ حاش الله... إن كل ما نقول هو (نرجوكم بمحق الشفاء أن تبحثوا المسألة) .

وقد مثل فرنسا في هذه الدورة هنري هوبيونت الذي قال إنه لا يوجد ما يبعثه المجلس في هذه المسألة إذ لا يوجد خلاف بين بلده وبين التونسيين فإن إقالة البالى للوزارة التونسية الوطنية قد أزالت كل «ظل أو جوهر» لأى خلاف داخلى.

وادعى الندوب الفرنسي أن الوطنيين التونسيين قد شجعهم ما لاقوه من حسن استقبال حينما طلبوا من الندوة بين الآسيويين والأفرقةين رعاية قضيتهم. فكان نتيجة هذا أن تفاقمت روح الأزمة واشتد العداون. وقد أذكر الندوب الفرنسي ما جاء بالذكرة عن إكراه البالى على تغيير الحكومة التونسية وقال إن واقع الأمر أن الإنذار الموجه من العقيم العام

الفرنسي للبالي كان دافعه الرغبة في إيجاد «جو طلاق» للمجادلات مع الحكم التونسي.

الأمم المتحدة تندد بمبادرتها

فها وافي العاشر من أبريل خذل مجلس الأمن قضية الحرية التونسية فصدق في ذلك اليوم الشؤوم قوله السيد أحمد بخاري « هو يوم سيدركه التاريخ دائماً فيه أرسىت أسس كبت حرية المناقشة في الأمم المتحدة » ،

كما قال إنه ليس من المستغرب أن تقف دول استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وهولاندا في وجه فتح باب المناقشة في مسألة تونس الناجحة باليران ولكن قرار الولايات المتحدة بالوقوف في صف واحد مع الاستعمار « كان أقسى مما وجده من اطهارات » .

ولقد كان عدد الأصوات التي أيدت إدراج المسألة التونسية في جدول أعمال مجلس الأمن خمسة أنت من الباكستان والبرازيل والصين الوطنية وروسيا وشيلي . ولما كان الاقتراح يتطلب لإدراجه سبعة أصوات فقد رفضه وسط إحساس باللغ بالمارارة ارتسماً وانحصاراً على معلم أصحاب الشكوى من الآسيويين والأfricanيين .

وقد صوتت بريطانيا وفرنسا ضد إدراج الشكوى في الجدول وامتنعت الولايات المتحدة واليونان وهولندا وتركيا عن التصويت . وهو امتناع وصفه السيد بخاري بأنه لا يقل إفصاحاً في مغزاًه عن الجهر بالرفض .

وقد أعلمن السيد بخاري — باعتباره رئيساً لمدورة أبريل — رفع الجلسة بعد أن وجه باسم حكومته نقداً صريحاً ل موقف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . فقال إن هذه الدول الغربية الثلاثة المزعومة قد تحملت عن تفاصيلها في الأمم المتحدة التي حرمت منها دائماً على المطالبة في عطف

بأن أية قضية تعرضها دولة عضوة على المجلس يجب أن يفتح المجال لبحثها. ثم قال « أما اليوم فهذه الألفاظ النبيلة قد طواها النسيان ». ثم اختص أميركا باللوم قائلاً « إن حزبي لامتناع المندوبيين الأميركيين عن التصويت . وإن لآمل لصالحهم أن تكون تقديراتهم صحيحة فترجمهم اليوم يصعب تفسيره حتى لأصدقائهم . ويدو لي أن الولايات المتحدة قد قررت القيام بنكبة سريعة في شارع لا يسمح فيه بالمرور إلا في إتجاه واحد» وقال إن في خطاب الامتناع الذي ألقاه المندوب الأميركي ارنست جروس نقطتين بعثان على بعض العزاء . أولاهما استنكار أميركا لاستخدام العنف في تونس . وأميريكا لا بد أن تعلم — إذ تعلن هذا الاستنكار — أن الفرنسيين وحدهم هم الذين يستخدمون العنف العسكري في تونس . كما أنه من الدلائل ما يشير إلى أن الوفد الأميركي قد أحسن بالغضاضة من التعليمات التي تلقاها من وزارة الخارجية بالامتناع عن التصويت .. فان المستر جروس — وهو عليم بأن موقفه ثمين بأن يثير شائبة الدول الدول الآسيوية والأفريقية الإحدى عشرة والتي يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٦٠٠ مليون — حرص في مطلع وختام خطابه على إعلان أنه قد صدرت إليه « التعليمات » بقول ما قاله .

وقد كتبت جريدة نيويورك تيمز أثر الجلسة الأولى تقول إن موقف أميركا كان محلاً للأخذ والرد العنيفين في وزارة الخارجية الأمريكية ، وأنه من الأمول أن يعدل عن الامتناع عن التصويت في الجلسة الأخيرة . فلما لم يتحقق هذا علقت جريدة نيويورك هرالد تريبون تعليق الأسباب لهذا الموقف الذي لا مشك أنه أثار استياء الرأى العام الأميركي — « إن الولايات المتحدة — بقدر ما وسعنا أن نعلم — قد رفضت تأييد مناقشة المجلس للمسألة التونسية لسبعين : أولها صفعط فرنسا

الشديد تحمل أمريكا على عدم الوقوف ضد حليفها لها في ميثاق الأطلنطي ، والثاني أمل أمريكا في أن يتحقق منفعتها القابل على فرنسا تتابع خير ما يقتضي أن تؤدي إليه المناقشة في مجلس الأمن ، وذلك في تحقيق إصلاحات جوهرية بالنسبة للحكم الذاتي في تونس . وإن أمريكا في آخاذها هذا موقف كان عليها أن تدخل في حسابها مساوى ظهورها للعالم بظاهر للناوى لبدأ تقرير المصير والإساءة إلى إحدى عشرة دولة هي الباكستان والأفغانستان وبورما والبنغال والفلبين والعراق ومصر وأندونيسيا والملكة العربية السعودية وإيران .

الحيوانات السياسية في جامعة الأمم البريطانية :

وقد حدث في جلسة يوم ١٠ إبريل أن ثارت مناقشة في علم الحيوان السياسي بين الندوب البريطاني السير جلادون جيب وبين السيد أحمد بخارى . فقال الأول إنه في صدد المسألة التونسية يبدوه أنه هو السلفقة وأن مندوب الباكستان الأربب ، وأنه « على كل حال . كما نعلم جميعاً . فإن جامعة الأمم البريطانية تبلغ من السعة والروعة جداً يحيطها شاملة حيوانات سياسية من كل نوع » .

فأجابه السيد بخارى إجابة لاذعة قائلًا : إنه ليس على يقين من عدد الحيوانات السياسية في جامعة الأمم البريطانية ، وإن كان يعلم أنه إذا كان فيها نعم فهو قطعاً ليس بلده .

الوصوليات الفرنسية تقابل بغير رحمة :

وبينما كان يحدث هذا في مجلس الأمن كانت فرنسا مقدرة في محاولاتها لإخراج الحركة الوطنية في داخل تونس عن طريق العناصر الموالية لها

والتي يترأسها رئيس الوزارة الجديد صلاح الدين باكوش . فتقدمت برنامج يتضمن إصلاحات في سبيل الحكم الداخلي ، ولكنها قوبلت بفتور من الوطنيين التونسيين وبعض زعماء المعمرين الفرنسيين البالغ عددهم ١٥٠٠٠ على السواء فوصف متحدث بلسان الوطنيين البرنامج بأنه قاصر وأنه يفرض حلولاً من شأنها أن تشدد من قبضة السيطرة الفرنسية . هذا بينما اعتبرها بعض المعمرين الفرنسيين بثابة تمديد لمركزهم على أن وزارة الخارجية الفرنسية أعلنت أن الأعضاء الفرنسيين في الملجنة المشتركة التي ستبدأ في دراسة الإصلاحات المقترحة في ٢٤ الجاري سيعينون من فرنسا لأن بين فرنسي تونس فقد عهد في هؤلاء الآخرين عدائهم الدائم لشكل ما من شأنه أن يمس الوضع الراهن .

القضية التونسية في إطار الصراع العالمي ضد الاستعمار :

وقد علقت جريدة الكريستيان سينش مونيتور على القضية التونسية فوصفتها بأنها أصبحت اليوم من حيث أهميتها في المقدمة ولا يسبقها غير التوتر بين الشرق والغرب ، وأنه لن يمضى وقت طويل إلا وتصبح في المجرى العالمي في مقدمة المسائل جميعها بما فيها هذا الصراع الدبلوماسي المستمر .

فمسألة تونس هي مسألة الوطنية المتاججة بين الشعوب المستعمرة ، وقد أكدت نيرانها وأوضحت معالمها صراع الشرق الأوسط المسلم في سبيل الحرية والاستقلال .

حق أربعين قليلة ملايين أخبار مصر الأئمـرة الرئيسية في الجرائد ومن قبلها كانت ليبيا ومن قبلها إيران ومراكش . أما اليوم فالآصوات قد توجهت إلى تونس .

وقالت الجريدة المذكورة عن فرنسا إنها لا زال تتعلق بأذى إمبراطورية محاصرة حصاراً أليماً في آسيا وشمال أفريقيا ، وبينما ارتفعت بريطانيا أن تحول إمبراطوريتها إلى جامعة أمم بريطانية ، وهولاندا أن تحرر أندونيسيا تكافع فرنسا في استئناف ليقا ، موطنها لقدمها في الهند الصينية وهي تسعى اليوم للقضاء على الانتفاضات الوطنية في مراكش وتونس .

جرائد :

نيويورك تيمز

نيويورك هيرالد تريون

كريستيان سينس مونيتور

نيويورك — من ٢ / ٤ / ١١ إلى ٥٢ / ٤ / ١١

الصحافة العالمية وقضية تونس

استفانة تونس بتركيا (حرآدم) التركية ١٩٥٢/٣/١١

أرسلت حكومة تونس مذكرة إلى البلاد الإسلامية ومنها تركيا أوضحت فيها الصراع الواقع بين فرنسا وتونس منذ شهور جاء فيها « اعتدى الفرنسيون في مقاطعى تازركه وبني خيار على عفاف أربعاءة آنسة ونحو خمسة آلاف من التونسيين من هاتين المقاطعتين كما دمروا فيها مساجد ومدارس وأضرحة ومئات من المنازل . ورجت في ختامها توسط الدول الإسلامية لدى هيئة الأمم المتحدة لوضع حد لتلك الوحشية . ومن البديهي اهتمام الدول الإسلامية بهذه المذكرة لحكومة تونس وعدم استمرار فرنسا التي تدعى بأنها أستاذ الحرية وخالفتها في استعمار بلاد ملايين من المسلمين في تونس والجزائر ومراكش واستغلال مواردها واستخدام سكانها كالعبد » .

وإذا تأخرت فرنسا في إدراك هذه الحقيقة البديهية متجلب عداوة جميع البلد الإسلامية إلى نفسها » .

انتهـار شـعب — وطن — التركية ١٩٥٢/٣/٣٠

لا يمكن التغيير عن المظالم التي ترتكب في تونس باسم حكومة فرنسا إلا بالتحارثي . وكانت سياسة فرنسا التي لعبت دوراً هاماً في ميدان ثقافة البشر والذى مزاياها كثيرة غيرها خطأة دائماً وسياستها الراهنة مصيبة وبلاه لا لفرنسا فقط بل للعالم الحر بأجمعه . ولا مبرر لها إلا أن تقول بأن سياسة فرنسا الراهنة تديرها في الخفاء الأيدي التي تعمل في مصلحة موسكو .

وأظهرت السياسة التي يتبعها مستعمر فرنسا في تونس ضد شعب يريد أن يعيش سيداً لا عبداً في وطنه للعالم بطامة سياسة الاستعمار الفرنسي وكشفت عن غواصتها وأثبتت أن حوادث الهند الصينية أيضاً هي حركة وطنية وليس شيوعية . ولما تمت سياسة فرنسا في تونس منذ بدء الشيوعيين في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا بهجوم عام وحصلوا على نتائج هامة في ضرر العالم الحر إلا إهانة وخيانة له وخدمة موسكو وتأييدها لها . ولا يمكن ادعاء سياسي فرنسا بأن الحركة في تونس ليست إلا حركة شرذمة قليلة متصرفة بتعاليم موسكو وتأييدها . لأن الرعماء الذين عذبهم فرنسا موالي لها وجعلت منهم رؤساء الوزارة وزراء يعملون أيضاً مع الشعب التونسي . حيث اضطررت إدارة الاستعمار الفرنسي في تونس إلى اعتقاله وإبراهيم . وهذا يثبت انفاق الجميع على مقاومة الاستعمار الفرنسي . وحركة التحرر من الاستعمار قد سمعت اليوم في جميع أنحاء العالم بحيث لا يمكن مقاومتها وإنما داده بالفوة .

وادركت بريطانيا هذه الحقيقة فأعطت الهند وبakan حريتها واستقلالها وإن لم تشمل بهذا العطف سائر مستعمراتها كاملاً . ولكنها الآن تسعى لتصفية البقية الباقية أيضاً وتمشي في هذا السبيل ببطء . ولكن يظهر أن فرنسا لا تدرك كونها في منتصف القرن العشرين وقيام جميع شعوب العالم بالمطالبة بحقوقهم الطبيعية . وإن تأخرها في إدراك هذه الحقيقة ليست إلا خدمة موسكو وخيانة لأنفسها فحسب بل للعالم الحر بأجمعه . والخطر ليس قاصراً على فرنسا وحدها بل يشتمل الجميع لأننا نشارك معها في نفس السفينة .

ومحاولة فرنسا لاخداد ثورة تونس بالفوة والبطاش بعد ما ارتكبت

تجربة القوات الفرنسية في تونس : نوي زورخر سايتونج

— السويسرية — ٢٧ / ٣ / ١٩٥٢ .

اشتدت تجربة القوة بين حكومة فرنسا وبين وطني تونس النطوفين والتحرّكين بتشجيع جامعة الدول العربية بعد مذكرة أرسالها رئيس وزراء تونس شنقي . تلك المذكرة التي جعلت التفاهم السلمي بين فرنسا وتونس مستحيلا . ولن تتمكن حكومة فرنسا من حل تلك المشكلة الحيوية إذا لم يؤيدوها البرلمان والرأي العام الفرنسي . ولكن قلما اتفقت جهة اليمين وجهة اليسار في البرلمان الفرنسي على حل مشاكل ما وراء البحار . ويكرر الآن حزب الاشتراك الفرنسي مطالبته الحكومة باتخاذ سياسة معتدلة تجاه تونس كما تحدّث جريدة بوبيلار حكومة فرنسا من اتخاذ تدابير شديدة ضد تونس تحمل من التعذر التفاهم على أساس سليمة عادلة .

الوضع الاضطراري في تونس : دي فيلت هامبورج — الألمانية —

— ٢٥ / ٣ / ١٩٥٢ .

لم تتمكن وزارة إتاي الإدارية التي تشكّلت لحل مشكلة التضخم العالمي في فرنسا وقضية ميزانيتها فقط من حل مشكلة تونس على الخلاف والفرق الكبير بين مشروع فرنسا لمحبيتها هذه وبين مطالب سكانها الوطنية . وستكون تونس مصدر حرّق ينتشر في العالم الإسلامي كله إذا لم يطأها بسرعة ممكنة .

ومن واجب العالم الحر أن يسعى بجميع الوسائل المشروعة لتأمين اسلام والاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة إذا أراد أن يحميها مخزن للأسلحة والعتاد للدفاع عن كيانه .

تونس وكوريا : حرية - التركية - ١٩٥٢ / ٣ / ٣٠ .

أرسلت الأمم المتحدة جنودها إلى كوريا بعد أن وقع الاعتداء عليها . ولكنها لاتعمل الآن شيئاً لإنقاذ تونس من اعتداء فرنسا التي تحاول خنق الشعب الذي قام مطالباً بحريته واستقلاله .

ولا ريب في أن شعوب شمال أفريقيا يصلون إلى أهدافهم ولو بعد إراقة دماء كبيرة . ولكننا نتفق أن تعرف فرنسا بحقوق الشعوب المحتلة وأن لا تريق دماء الأبريةاء .

والأمم المتحدة إما أن تكون لها وجود فتريق دماء، نا في سبيل تحقيق أهدافها الإنسانية برضاء وسرور وإنما أن لا يكون لها وجود فتنتو الفانحة ترحاً على روحها بالخشوع والخضوع .

بين الأمس واليوم : دي نات - السويسرية - ١٩٥٢/٣/٢٧ .

أخذت التدابير الجديدة التي تحاول فرنسا أن تخذلها في تونس فلما عظما في العالم الإسلامي ويقفى سخط الشعوب الإسلامية في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط وفي آسيا على الأمل استقرار السلم بين مسلمي حوض البحر الأبيض المتوسط ومسحييه وتعاونهم المثمر في ميدان الثقافة والاقتصاد . وبخلق صعوبة كبيرة تحول بينهم وبين هذا التعاون المقيد جداً لكلا الحالتين . وليس تحاولة فرنسا للاحتفاظ بمركزها الراهن في تونس بالتدابير التي تخذلها الآن إلا انتصاراً . وإذا قام اليوم الشعب التونسي بالمطالبة بحريته واستقلاله فلا ي عمل ذلك إلا مستندًا إلى مبادئ الحرية التي اقتبسها من فرنسا . وإذا حاولت فرنسا اليوم إطفاء هذه الجذوة بالقوة والبطش فإنها تخون بذلك الأمس التي وضعتها والآن احترمتها . وما زالت تختارها أوروبا بل العالم بأجمعه .

تونس وفرنسا : حر آدم - التركية - ١٩٥٢ / ٣ / ٢٨ .

يواصل القائم العام الفرنسي في تونس اعتقال مئات من الأحرار الأبراء بأسباب واهية واتهامات كاذبة منها تهمة حمل السلاح . ويحاول أن يحكم تونس بالعنف والشدة إلى الأبد ولا يعمل شيئاً لتوطيد العلاقات الودية الأبدية بين تونس وبلاطه كما ادعاه في خطابه الذي ألقاه بين يدي جلاله باى تونس عندما قابله للمرة الأولى حيث قال إنني جئت إلى بلادكم لتوثيق العلاقات الودية بين بلدنا إلى الأبد ، فرد عليه جلاله الباي بقوله إن الله فقط هو الأبدى والباقي وجميع ما سواه مؤقت وفان .

كلمة المصري

عِبَا اللَّهُمَّ سَبْبُ تُونِسْ :

مناق الشعب التونسي ذرعاً بالاحتلال الفرنسي بعد أن تبين له أن فرنسا لا تزيد أن تفهم أن الاستعمار قد أصبح أمراً عتيقاً باليها ، وأن الشعوب لم تعد مستعدة لأن تعيش في هوان الاحتلال وذلة الخضوع لدولة أخرى ، وكان من نتائجها تعنت فرنسا ورفضها العدول عن سياستها الاستعمارية أن مناق الشعب التونسي ذرعاً كما قلنا ، وقام من أفعى بلاده إلى أقصاهما ، ينادي بمحاربة الاستعمار بالسلاح الوحيد ، الذي لا يرهب الاستعمار غيره ،

قام الشبان والشيوخ والنساء والأطفال في تونس برفهون علم الكفاح ويستبقون إليه ويعملون في السر وفي العلن على إزالة الخسائر بالمستعمر الفاصل ، ونسى أبناء تونس الأبعاد كل مصالحهم الخاصة وصرفوا كل جهودهم إلى تحقيق غاية واحدة ، هي تحرير أرض الوطن من المحتل الفاصل ..

وما هي إلا بضعة أيام حق صارت بسالة الشعب التونسي مضرب الأمثال .. فاحتلت أبناء كفاح الشعب الصفحات الأولى من جميع مصحف العالم ..

وكان طبيعياً أن تخذل فرنسا على شعب تونس الذي قام بتأمل في سبيل حقه ، وراحت تصب جام غضبها على الآمنين من النساء العزل من كل سلاح ، فانهلك جنودها حرمات الدور ، واستباحوا الأعراض ..

ولكن المرأة التونسية المحجبة لم تستكן لهذا الإجرام ، بل قامت تشارك في معركة التحرير ، وكان أن خرج النساء يلقين القنابل على العدو ويقاتلن جنباً إلى جنب مع أزواجهن وأبنائهم .

وأثار الاعتداء الوحشي الذي قام به الجنود الفرنسيون على أعراض الفتيات التونسيات ثانية الغضب واللقد في جميع الفوس ، وصم الشعب على بكرة أبيه على الانتصاف لوطنه ولكرامته ، مصرًا على أن يعيش عيش الأحرار أو يموت موت الأبرار .

وليس من شك في أنها معركة ستطول ، وسيتسع مدتها ، ما دامت فرنسا مصرة على وسائلها الرجعية العتيبة ، وما دام الشعب الأبي صامداً في كفاحه وجهاده ، وليس من شك كذلك في أن النصر في النهاية سيكون للحق وللحرب ، وستبوء فرنسا بالهزيمة التي بادت بها من قبل في سوريا ولبنان .

إن شعب تونس يقف اليوم موقف المجد والخلود في معركة التحرير التي اتصلت حلقاتها في إيران ومصر ومرأكش وجميع بلاد الشرق التي استيقظوعيها ونضجت شعوبها ، ولمن ترجع أبداً عما تريده من حياة العزة والحرية مهما تلاقى من الشدائـد والأهوـال .

(المصرى في ٢٠/٢/١٩٥٢)

قرار خطير لمجلس الأمن

رفض مجلس الأمن ، لأول مرة منذ أنشئ ، من سنة أعوام مضت ، إدراج شكوى يقدم بها أحد أعضائه في جدول الأعمال ، توطئة لمناقشتها . وكان من حظ تونس التعم أن تكون هي الدولة التي حال هذا القرار الخطير دون مناقشة قضيتها العادلة .

* * *

أغضب هذا القرار الكتلة العربية الآسيوية وأثار ناراً مقدماً مقدم الشكوى وهو مندوب باكستان ورئيس المجلس في دورة هذا الشهر ، لأن أعضاء هذه الكتلة يرون أن الحالة في تونس تعد خطراً جسماً يهدد السلام ، ولأن الأحداث التي وقعت أخيراً في تلك البلاد ليست أحداثاً محلية لاشان المجلس بها ، ولأن المشكلة التي تهم العالم العربي بل العالم الإسلامي بأسره .

ولم تقف أمريكا من هذه المشكلة موقف الذي يتفق مع تفاصيلها السياسية الدولية ، وينبه ميثاق الأمم المتحدة تاماً وروحاً . لقد قال وزير الخارجية الأمريكية إن حكومته امتنعت عن الاقتراع على إدراج قضية تونس في جدول الأعمال ، لأن إثارتها في المجلس لن تقييد في تسوية التزاع .

والحقيقة أن واشنطن رأت أن الجهد المشترك الذي تبذل الآن لتنسيق الدفاع عن أوروبا الغربية تفوي بعدم إغضاب فرنسا .

ولقد علقت أرملاة الرئيس الأمريكي الراحل « فرنكلين روزفلت » على هذا الموقف فقالت : « يدوي أن تفاصيلنا جرت على طريقة معينة

في تناول المشاكل الدولية ، ولكننا خرجنا على هذه التقاليد فيما يتعلق
بشكلة تونس » .

وكان من أثر قرار مجلس أن سرعة السكتة العربية الآسيوية تعد
العدة لإثارة القضية التونسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة .
وأملنا أن تنجح السكتة في محاولتها الثانية بعد أن حللت المصالح المشتركة
للدول الغربية دون توفيقها في المحاولة الأولى .

على الجمعية العامة أن تحذر الفشل في الانضطام بالمهمة الكبرى
الموكولة إليها ، وذلك لأن تعب الشعوب الخاضعة لسيطرة الأجنبية أذنا
صاغية ، إذ من الحق أن إقرار السلام العالمي يرتهن — كما يقول نهرو —
بإزالة كل آثر الاستعمار في آسيا وأفريقيا .

(الأهرام في ٢٠/٤/١٩٥٢)

لتحذر فرنسا اللعب بالنار

عن البلاغ ١٩٥٢/٢/١٧

قد لا يكون « التونسيون » في حاجة إلى من يعذّرهم من نواباً « فرنسا » فإن المفاوضات التي يخاول الفرنسيون فرضها عليهم لن تكون سوى مجرد وسيلة كثيرةً ما لجأ إليها المستعمرون للقضاء على الروح الوطنية كلّاً آنسوا من جانب الوطنيين احتداداً في الشعور وتضافراً في القوى وإجماعاً على الطالبة بالحقوق وانتزاعها انتزاعاً من أيدي غاصبها.

نقول إن « التونسيين » ليسوا في حاجة إلى مثل هذا التحذير فقد طالما خبروا « الفرنسيين » وعرفوا وسائلهم طوال السينين التي فرض عليهم فيها احتلالهم البعيض . . وما من مرة هب فيها الشعب المكافح المناضل ليطالب بحقوقه . ولمس « الفرنسيون » صدق ما يعتمل في نفوس « التونسيين » من ثورة وإصرار على طردتهم من بلادهم إلا وراحوا يلوحون لهم بالمفاوضات . . التي يسترطون قبل إجرانها أن يكف « التونسيون » عن النضال . . وأن يقتلاو الثورة الكامنة في أعماق قلوبهم . . لبلة وهم حول موائد المفاوضات التي تستطيل . . وتستغرق زمناً طويلاً يتوجهون أنفسهم كاف للقضاء على بذور الثورة ثم يعودون الموقف إلى ما كان عليه .

وتبدأ الدورة من جديد في شبه حلقة مفرغة : مفاوضات يطول أمدها .. لا تنتهي إلى شيء .. وثورة من جانب الشعب « التونسي » تنتهي إلى مفاوضات جديدة .. تنتهي بدورها إلى ثورة جديدة وهكذا دواليك .

مرة أخرى ... تقول إن «تونس» ليست في حاجة إلى تحذير ..
ولتحذر «فرنسا» الاعب بالنار .. فقد تستطيع خداع الشعب «التونسي»
فترة من الزمن .. لكنها لن تلهيه عن نيل حقوقه .. وسيناهيا إن شاءت
«فرنسا» أم لم تشا.

«ابراهيم نوار»

خامسة

بعد أن عرضنا القضية التونسية وأطوارها وعنتف الاتجاهات فيها وبيننا الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم استقرار سياسة البلاد وعلى خلوها من برامج متفق عليها وخطط بعيدة المدى تفقد مرحلة فمرحلة . وأن رائحتنا من ذلك المصالحة العامة دون نظر إلى مصالح حزبية أو شخصية إذ مصالحة الوطن عندنا فوق الجميع . وقد يستخلص القارئ مما عرضناه أن النكبات التي أصبت بها السياسة التونسية هي نتيجة السياسة المرتبطة أولاً ونتيجة الإسراف الفسيح في التعصب للرأي والإغراء في الحزبية إلى حد أضر أيها بإضرار بمصالحة الوطن العليا .

وفي مقدمة كل هذه الأسباب الأثنائية الشخصية وحب الذات وعشاق الرئاسة والزراعة مما جعل الزراع يشتدوا بالخصومة تستفحى ووحدة الوطن تتضاعف وتتحطم . فلا تقوى على معارضته خطط المستعمرين الخطيرة ولا على مواجهتهم في الكفاح وحق في الدور الأخير لهذه الحوادث الدامية التي تقع على أرض الوطن لو لا أن أرجع الله للامة رشدتها وهذاها سوء السبيل خرجمت سليمة من أغراض الخصومة الحزبية والرعايات الشخصية وأعرضت عن كل ذلك وأنجزت للدفاع عن كرامتها وكرامة الوطن بثواب واحد تاركة وراءها الماضي بما فيه وكأنها بذلك قد وضعت الزعماء والقادة منهاج سياسة المستقبل التي يجب أن تصان على وحدة الرأي والتعاون التام بإخلاص لتسير قضية الوطن في طريق النجاح لو لا ذلك لما قدر للامة التونسية أن تقف أمام هذه الحملة العسكرية التي ساقتها عليها فرنسا طيلة هذه المدة ولأنهارت من أول يوم ولكن تمسكها بالوحدة ورجوعها تحت تأثير النكبة إلى الأخوة الصادقة وبندها مالقته لها المفسدون

الانتفاضيون من عداوة وبغضاء نحو بعضها ومحاربة شق منها للأخر واستنقاصها رجالاً جاهدوا في سباهما وبذلوا حياتهم لها وأخلصوا في العمل لولا إعراضها عن كل هذا لما أمكن لها أن تتفى هذا الموقف المشرف الذي تتفه اليوم وهي منفردة في الميدان لا يعينها أخ ولا يناصرها جار ولا يندو عن كرامتها ذاته . فهي وحدها تحمل العبء وتدفع الثمن غالياً وكل من حولها من قريب أو بعيد ينظر إليها ولا يزيد في إعانتها على الكلام .

ولهذا نعيد القول إلى وجوب تكتل الأمة بكل أحزابها ومنظماتها لوضع مشروع كفاح جديد يرسم ويقسم تنفيذه على مراحل تبعاً لجهود الأمة ومقدراتها كلها لتنفيذ دون اختلاف في الرأي أو انتكاس في الخطة يعيد البلاد إلى تزاعها القديم وينجح على القادة والزعماء أن يذوبوا في الأمة وأن تذوب الخزينة في مصلحة الوطن العليا حتى تقطع مرحلة الكفاح الأخيرة ونصل إلى هدفنا الأعلى الذي هو الحرية والاستقلال التام . ووضع أمتنا ولبلادنا في المكانة التي تليق بها بين الأمم والله ولي المدایة والتوفيق .

شكري وتقديرى إلى حضرة الحاج محمد حلبي المنياوي وعلى
التسهيلات التي قدمها لنا في طبع كتاب تونس بين الاتجاهات
جزاء الله عنا خير الجزاء وكذلك - سيد - وزملائه عمال
مطبع دار الكتاب العربي بمصر .

تونس درامة

فهرست

الصفحة	الموضوع
٣	إعداء
٤	صورة
٧	مقدمة
١٢	الوضع السياسي في بلاد المغرب
٢٥	الاستعمار الفرنسي وأهدافه
٣٠	من أجل القضاء على السيادة التونسية
٣٤	لحة تاريخية عن تونس
٤٤	فرنسا تتخلى عن تعهدياتها
٤٧	نهضة لسياسة جديدة
٥٥	الأوضاع الصجعية على حقيقتها
٦١	المعارضة في الداخل وفي الخارج
٧٠	آراء كبار السياسيين الفرنسيين «أسس المشكلة التونسية»
٧٠	الصراع القائم بين تونس وفرنسا
٩٥	الأزمة والإصلاح
١١٣	وثائق المعارضة (بيانات)
١٤٨	لائحة مؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد
١٥١	قانون عهد الأمان
١٥٣	معاهدة باردو
١٥٦	رس اتفاق المرضى
١٦٥	بيان المؤتمر الوطني العام
١٦٩	وثائق المماوئات
١٩٠	تونس في منظمة الأمم
١٩٨	قضية تونس في الصعادة العالمية
٢٠٦	الصحافة العالمية وقضية تونس
٢١٨	ناتية

المغرب
Storiamaroc

تاريخ



للمزيد من الكتب:

www.storiamaroc.com

تاريخ المغرب Storia Maroc

[تاريخ-المغرب/Storia Maroc](https://www.facebook.com/pages/Storia-Maroc-460853327358124)



@MarocStoria

<https://twitter.com/MarocStoria>

المغرب
Storiamaroc

تاريخ

